العمل
AL AMAL

السنة الحادية والأربعون - العدد ٤٨٦
نوفمبر ٢٠٠٣ - الثمن جنيه

العماوى .. يفتتح الموقع الالكترونى لوزارة القوى العاملة والهجرة

٨ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

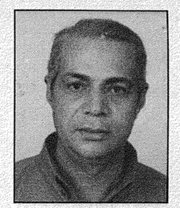
ارتفاع سعر الدولار .. هل هو المسئول عن جنون الأسعار .. وكساد الأسواق؟

■ فى رمضان ..

نداء إلى العرب والمسلمين للتصدى للهجمة الاستعمارية الجديدة

قضايا الهجرة فوق صفيح ساخن !!

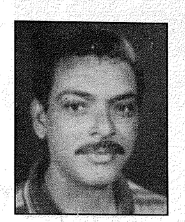
مع العدد .. كتاب العمل
التأمينات الاجتماعية مبادئ ومفاهيم وحقائق



مصطفى أحمد



على أحمد على



على حسين متولى

اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بالعاشر من رمضان

تهنئ شعب مصر الكريم والأمة العربية والإسلامية

بحلول شهر رمضان الكريم

وذكرى انتصارات العاشر من رمضان

أعاد الله هذا الشهر الكريم علينا جميعا بالخير والبركات

وهذه المناسبة تتقدم بخالص التهنئة

إلى قيادات الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة للنقل البرى

رئيس مجلس الإدارة

على أحمد على أحمد

وشهرته **(أشرف الدوكار)**

نائب رئيس مجلس الإدارة
على حسين متولى
وشهرته الحاج سليم متولى

الأمين العام
علاء السيد إبراهيم مبروك

أمين الصندوق
مصطفى أحمد أحمد أبو حمدة

الأعضاء:

منصور شفيق عبد الحليم - وليد نجيب شحاتة - الحميد

صلاح عبد القادر عد الحميد - ادر عبد الحميد

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدرعن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى: ١١٥١١

فى هذا العـــــدد :



•تحت شعار "الفكر الجديد" أقيم المؤتمر السنوى الأول للحزب الوطنى ، فى خطوة واثبة، للانطلاق نحو طموحات الجماهير ، والمنهج العلمى فى معالجة المشكلات ، وطرح الحلول ، والفكر المتطور لصياغة السياسات ، وترجمة الأفكار لتحقيق التنمية الشاملة.
ولقد حدد الرئيس مبارك استراتيجية المرحلة المقبلة من العمل الوطنى فى كلمته أمام المؤتمر ، مؤكدا على أهمية التوجه الجديد نحو مجتمع المعرفة ، باعتبارها البوابة الرئيسية للعبور إلى المستقبل ، فقد أصبح من الأهمية بمكان ، اتخاذ عدد من الخطوات لدعم هذا التوجه ، فى مقدمتها الاهتمام بالبنية الأساسية للتكنولوجيا ، وتعزيز قدراتنا العلمية ، و البحثية ، كأساس للتنمية البشرية .. فماذا عن بقية الخطى ، التى رسم الرئيس مبارك الطريق أمامها ، فى مواجهة التحديات التى تشكل هموم المواطن ، فى انطلاقته ، نحو آفاق المستقبل؟ (ص ١٤ - ص١٥)



• على المسافة الممتدة -التى تتسع يوما بعد يوم- بين تعويم الجنيه المصرى ، وارتفاع سعر الدولار الأمريكى .. تشتعل الأزمة الاقتصادية ، فى العديد من مجالات التنمية ، وهاهى ذى تلقى بلهيبها الحارق على كاهل الشعب مثقلة عليه بالمزيد من الأزمات والمعاناة ، ابتداءً من البطالة ، وانتهاء بارتفاع أسعار السلع الأساسية ، وانخفاض قيمة الجنيه المصرى ، الأمر الذى أدى إلى استنفار الحزب الوطنى ، لإقامة مؤتمره الأول ، فى استجابة عاجلة، لمواجهة الأزمات الطارئة التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، وبالتبعية ، الشعب المصري!..ثم تحولت توصيات المؤتمر إلى سياسات تنفذها وتطبقها الحكومة ... وفى إطار الإضافة ، والبحث عن حلول عاجلة .. تنشط بعض التساؤلات الحاسمة : مشاكلنا الاقتصادية .. هل تحتاج إلى مؤتمر قومى؟ ارتفاع سعر الدولار .. هل هو المسئول عن جنون الأسعار ، وكساد الأسواق؟ أم هو انخفاض الجنيه المصرى؟. وأسئلة أخرى ، يطرحها الملف داخل العدد. (ص١٩ - ص٣١)



•فى إطار تنفيذ "مشروع نظام معلومات الهجرة المتكاملة" -بالتعاون مع الحكومة الإيطالية ، ومنظمة الهجرة الدولية ، برعاية د.عاطف عبيد رئيس الوزراء- افتتح السيد الوزير أحمد أحمد العماوى الموقع الإلكترونى لوزارة القوى العاملة والهجرة ، وقد عبر سيادته عن سعادته بافتتاح هذا الموقع ، انطلاقا من الرؤى المستقبلية ، للأدوار الحيوية التى يمكن أن تضطلع بها وسائل الاتصال الحديثة ، فى خدمة قضايا التنمية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، إقامة جسور الحوار الحضارى بين شعوب العالم .. ومن ثم ، الإسهام الفاعل ، فى تفعيل الأداء التنموى ، وتوفير آليات عصرية ، تتيح طرح الحقائق كاملة ، بوضوح وموضوعية .. شارك فى الافتتاح : انتونيو بادينى السفير الإيطالى فى مصر ود. رأفت رضوان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، والسيد حسن عبد المنعم ، المبعوث الخاص لدول الخليج فى منظمة الهجرة الدولية بجنيف.

(ص١٦ - ص ١٧)

عـزيزى القـــارىء :

كل سنة وأنت طيب . . فقد استقبلنا شهر رمضان الكريم كعادة المسلمين جميعا فى كل أنحاء الدنيا بالبشر والترحاب ، لأنه شهر يتميز عن الشهور كلها بأنه شهر الصيام وشهر القيام وشهر التسابيح وشهر العطاء والزكاة . . أى شهر الرحمة والتكافل بين أبناء الأمة الإسلامية ، حيث المفروض أن يقف الغنى بجانب الفقير ، يشاركه فرحه ويخفف من معاناته وفقره .. وكان البعض منا خاصة الذين رزقهم الله سعة من الرزق لايقتصر عطاؤهم فى رمضان على إخراج الزكاة التى قررها الله ، وفى المواعيد المحددة لها ، لكن منهم من من أكرمه الله عز وجل فبادر بإقامة ما أطلق عليه "موائد الرحمن" حيث يتاح الإفطار للفقراء والمحتاجين وأبناء السبيل ، وجاءت فترة اشتد فيها التنافس على عدد ومستوى هذه الموائد ، مع كثرتها ، حيث كانت تنتشر فى معظم أحياء وشوارع القاهرة ، كمظهر من مظاهر التكافل بين الأغنياء والفقراء ، لكن الملاحظ هذا العام وكذلك العام الذى سبقه ، أن هذه الموائد آخذة فى التآكل العددى ، وربما أيضا فى مستوى مايقدم على هذه الموائد . . وهى ظاهرة تدعو إلى الأسى والأسف ، وكان المفروض أن نتوسع فيها قدر المستطاع خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى نمر بها حاليا ، وفى ظل الغلاء الفاحش الذى لم يعد يقدر على تحمله الكثيرون من أبناء هذا الشعب ، والشيء الذى يثير الدهشة والاستفزاز ماتنشره الصحف وتبثه الإذاعات وأجهزة التلفزة يوميا عن وجبات رمضان ، أو الأصناف المتنوعة التى ينبغى أن تحفل بها مائدة رمضان من وجهة نظر هذه الوسائل الإعلامية ، التى ينبغى أن تراعى مستقبل الرسالة الإعلامية ومدى قدرة الأغلبية منهم على التجاوب مع مايذيعونه أو ينشرونه.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لابد وأن نتذكر أخوة لنا فى فلسطين والعراق وأفغانستان ومناطق أخرى إسلامية عديدة ، يعانون أشد المعاناة من قسوة وقهر المحتلين الغاصبين ، ويكفى أن إسرائيل لم ترع حرمة رمضان ولا غير رمضان ، وأنها تواصل عملياتها الإجرامية من قتل ودمار واغتصاب للأرض والزرع ، وهناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين دمرت مساكنهم ويعيشون فى العراء ونحن على أبواب الشتاء ، فهل يمكن أن نسهم جميعا فى التخفيف من آلام الأشقاء ، على الأقل بتوفير بعض الوجبات الغذائية الجافة فى رمضان ، وتزويدهم ببعض الأغطية الصوفية لتحمل برد الشتاء الشديد فى فلسطين ، وليكن هذا الواجب جزءاً إضافياً من زكاة رمضان التى يجوز إخراجها من اليوم الأول من رمضان كما قال الفقهاء وعلى الجمعيات الأهلية المعنية مسئولية إيصال أو تسليم هذه المعونات العاجلة إلى الأشقاء . . وكل عام وأنتم بخير.

س . ط



بقلم السيد الطاهرى

نداء إلى العرب والمسلمين فى الشهر العظيم للتصدى للهجمة الاستعمارية الجديدة

منذ أيام قليلة أهل علينا شهر رمضان المبارك ، بكل مايحمله من قيم وروحانيات وانتصارات عظيمة ، فهو الشهر الذى شهد أول انتصار للاسلام فى غزوة بدر ، كما شهد الكثير من الانتصارات عبر القرون التى تلت غزوة بدر ، إلى أن كان نصر العاشر من رمضان / أكتوبر العظيم عام ١٩٧٣ .

والدارس للتاريخ يدرك على الفور أن النصر يتحقق للأمة العربية والإسلامية عندما تتحد إرادتها ، ويتجمع شملها وتصبح على قلب رجل واحد ، والعكس صحيح ، فالهزائم تلحق بنا كعرب وكمسلمين عندما يتفرق شملنا ، وتتناقض إرادتنا ، حيث يسهل على الأعداء النيل منا والاستهانة والاستخفاف بقدراتنا ، وهذا ما أكده القرآن الكريم والأحاديث النبوية العظيمة ، وكأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الغيب عندما قال:يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها .. قالوا أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله .. قال عليه الصلاة والسلام . . بل أنتم كثيرون ، لكنكم غثاء كغثاء السيل (أى ضعاف لا قيمة لنا) ، ولينزعن من قلوب أعدائكم المهابة ، وليقذفن فى قلوبكم الوهن ، قالوا وما الوهن؟ قال :حب الدنيا وكراهية الموت صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولعل أصدق مثال لذلك مانعيشه الآن من مآس يندى لها الجبين بسبب تمزقنا وتفرقنا وتشتتنا شيعا وفرقا ، والبعد عن الإسلام ومبادئه ، فإن عدونا أو بمعنى أصح أعداءنا يشنون علينا حربا لا هوادة فيها ، وهى حرب مخططة تستند وراء مايسمونه محاربة الإرهاب ، حتى أنهم اعتبروا الدفاع عن الوطن يدخل فى إطار هذا المفهوم المضلل ، ولم يكن إعلان الرئيس الأمريكى السفاح بوش عند بداية توليه منصب الرئاسة أن قال إنها حرب صليبية ، أى حرب ضد الإسلام ، وحاولوا بعدها القول إن الرئيس لم يقصد ذلك وأنها ذلة لسان وإنما يقصد محاربة الإرهاب ، وصدقه بعض السذج ، لكن الأيام أثبتت أنها بالفعل حرب ضد الإسلام بكل الوسائل غير المشروعة وكما يعتبرون النضال لتحرير الوطن إرهابا ، فإنهم فى نفس الوقت يعتبرون قيام إسرائيل بقتل شعب مناضل وتجويعه وتدمير بنيته الأساسية وهدم منازله وملاحقة قياداته ، يعتبرونها دفاعا عن النفس ، هذه هى قمة المأساة أو الملهاة . .والعرب إما يصدقون هذا عن جهل ، وإما أنهم مضطرون للتصديق لضعف الحيلة .. وخير دليل على ذلك المآسى التى يعيشها الشعب الفلسطينى والشعب العراقى ، والشعب الأفغانستانى .. الذى يشهد أبشع جرائم العصر التى ترتكبها الولايات المتحدة إما باسمها أو بوكيل عنها كما يحدث فى فلسطين ، ولم يكن شارون ليجرؤ على التمادى فى إجرامه وتحديه العالم كله لولا مساندة أمريكا له واستخدامها الفيتو مرتين خلال فترة قصيرة بكل بجاحة ووقاحة متحدية اثنتين وعشرين دولة عربية بل متحدية العالم أجمع ، ولعل خير شاهد على ذلك عندما لجأت الدول العربية منذ أيام للحصول على قرار من الأمم المتحدة -بعيدا عن مجلس الأمن- حيث لايوجد حق للدول الكبرى لاستخدام الڤيتو بخصوص إدانة الجدار العنصرى الذى تقيمه إسرائيل على أرض فلسطين فى الضفة الغربية وتقتطع مساحات شاسعة من أراضى الضفة بسكانها ، وهو أمر لايمكن أن يحدث فى هذا العصر .. لم تتورع أمريكا وثلاث دول تابعة لها من رفض المشروع ، لكن العالم كله وقف مع قرار الأمم المتحدة (أكثر من مائة وخمسين دولة) وأدانوا إسرائيل وطالبوا بإزالة هذا الجدار الذى سوف يكون مصيره -بإذن الله- كسور برلين وذلك بعد تحرير كامل التراب الفلسطينى ، وكخط بارليف الحصين الذى حطمته إرادة المقاتل المصرى فى حرب أكتوبر المجيدة وداسه بأقدامه، المهم أنه عقب التصويت على القرار فى الأمم المتحدة لصالح الشعب الفلسطينى ، كان تعليق المندوب

الإسرائيلى أننا رغم كل هذا الإجماع العالمى ضدنا ، فإنه يكفينا أن تكون أمريكا معنا ، وهذا يعنى أن خطة الطريق التى ابتدعها بوش كانت مجرد مؤامرة ومناورة ، وإلا لو كان جادا لأحالها لمجلس الأمن واتخذ المجلس قرارا ملزما بالتنفيذ ، كما يحدث بالنسبة للحالات التى تمررها أمريكا فى مجلس الأمن ، وكلنا يذكر كيف انفصلت جزر تيمور الشرقية بأندونيسيا فى ظرف شهرين عن أندونيسيا لأن أمريكا قررت ذلك.

الغريب أن بوش وجه رسالة للمسلمين يهنئهم بحلول شهر رمضان المبارك ، وقبلها بيومين قام أحد كبار الجنرالات الأمريكيين فى وزارة الدفاع الأمريكية بالتهجم بوقاحة على الإسلام والمسلمين ، فى اجتماع علنى أحدث ردود فعل واسعة داخل أمريكا وخارجها ، وكان رد فعل الرئاسة الأمريكية أو الإدارة الأمريكية توجيه اللوم للجنرال ، الذى ماكان ليجرؤ على ارتكاب هذا الإثم ، لولا أنه مدرك تماما أنه يسير فى خط السياسة الأمريكية المعادية للإسلام والمسلمين.

وإذا قارنا هذا بردود الفعل التى أثارتها أمريكا وللأسف بعض الدول الأوروبية بما فيها فرنسا وألمانيا ضد تصريحات السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا فى افتتاح أعمال المؤتمر الإسلامى الذى عقد بماليزيا منذ أيام .. لأحسسنا بالمرارة مما يحدث ، الرجل كان من وجهة نظره موضوعيا ، فقد طالب بوقف العمليات الفدائية الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين ، وفى نفس الوقت أدان العمليات الإجرامية الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين ، وقال إن اليهود أو الصهاينة رغم قلتهم فإنهم يحركون الدول الكبرى للحرب نيابة عنهم .. هاجت الدنيا وثار بوش وحتى شيراك رئيس فرنسا واتهموا الرجل الموضوعى الذى قال مالم يقله حاكم عربى أو مسلم علانية على الإطلاق بأنه عدو للسامية .. رغم أن العرب ساميون تماما كاليهود ، وحتى هذه اللحظة لم تهدأ حملة الصحف وأجهزة الإعلام الأمريكية والأوروبية ضد مهاتير واتهموه بأقذع الصفات . . أى أننا كعرب وكمسلمين مطالبون عندما يضربوننا على خدنا الأيسر أن ندير لهم خدنا الأيمن أيضا ، وإلا فنحن عنصريون . . يالها من مهزلة أن يصبح الحق باطلا والباطل حقا!! لكن بيدنا أن نصحح الأوضاع مهما كانت التضحيات .. بيدنا أن نضع حداً للكيل بمكيالين مهما كان حجم التحديات .

وبداية المطلوب أن يواجه القادة العرب جميعا أنفسهم ، ويضعوا مصلحة الأمة فوق كل المصالح الذاتية الزائلة ، ولابد أن يدركوا أن أمريكا أول من تتخلى عن أصدقائها عندما تتعارض مصلحتها مع دعم أى حاكم .. وكلنا عشنا مأساة شاه إيران وكيف طاردته أمريكا حتى لقى حتفه بعملية جراحية متعمد أن لا يكتب لها النجاح .. والحقيقة معروفة للجميع.

يا قادة العرب .. ويا قادة الدول الإسلامية ارجعوا إلى مبادئ دينكم واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا .. فنحن كأمة عربية ، وكأمة إسلامية لسنا فقراء ولسنا ضعفاء بدليل أنهم لايحاربوننا لأننا فقراء ، ولكن لأننا أغنياء ويحاولون سرقتنا وابتزازنا بكل الوسائل والأساليب الحقيرة .. ويطلقون علينا كلابهم فى شكل حملات عسكرية تأديبية ، وفى شكل عصابات من قطاع الطرق الصهاينة زرعوهم فى فلسطين ليستولوا على واحد من أقدس مقدساتنا وهو بيت المقدس سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله ولابد أن نكون جميعا حكاما ومحكومين على قلب رجل واحد ، فلا يمكن أن تتفق استراتيجيتنا مع استراتيجية القتلة على الإطلاق ، ولايمكن أن نضحك على أنفسنا ، بالإعلان كل لحظة أننا متمسكون بقرارات قمة بيروت ، والتى أكدت أو رفعت شعار السلام أى حل المشكلة الفلسطينية سلميا ، هذا فى الوقت الذى يواصل فيه العدو شارون / بوش أو بوش / شارون القضاء على الأخضر واليابس وعلى البشر والحجر فى فلسطين ، وكذلك مايحدث فى العراق على يد القوات الأمريكية وقوات الشياطين المتحالفين مع الشيطان الأكبر أمريكا .. وتشير كل الدلائل أن أمريكا لن تخرج سالمة بإذن الله من هذا المستنقع الذى أوحل فيه بوش قواته وشعبه بكذبه عليهم فى محاولة معروفة لسرقة كنوز العراق وثرواته البترولية وغيرها ، بحجة أن العراق يملك أسلحة دمار شامل ، وكشف العالم كله زيف هذه الكذبة الحقيرة التى سوف يدفع ثمنها غاليا عندما يتقدم فى الانتخابات القادمة للحصول على تأييد الشعب الأمريكى لفترة رئاسة ثانية ، والدليل على ذلك المظاهرات الصاخبة التى تنطلق من حين لآخر فى كافة المدن الأمريكية ضد بوش تطالبه بالخروج من العراق ، وأخرها المظاهرات التى جرت منذ عدة أيام تدين بوش وإدارته بالكذب ، ونفس الأمر يحدث فى الكونجرس وفى بعض أجهزة الصحافة الأمريكية التى كانت هى الأخرى مغيبة .. لكن المهم قبل هذا وذاك أن الشعب العراقى من خلال مقاومته الباسلة يلقن القوات الأمريكية والغازية يوميا دروسا قاسية ، حيث لايمر يوم إلا ويسقط عدد من القتلى والجرحى ، ولا تعلن أمريكا عن حجم الخسائر الحقيقية ، وإنما أقل القليل منها ، والدليل على ذلك أن عددا من الجنود الأمريكيين الذين سافروا إلى أمريكا لقضاء أجازتهم رفضوا العودة للعراق معرضين أنفسهم للمحاكمة ، وذلك بإعلانهم أن العراق تحولت إلى قطعة من الجحيم التى لايمكن للجيش الأمريكى أن يتحملها طويلا . . وبالطبع طبقا للمفهوم الأمريكى فإن مقاومة الاحتلال التى هى أمر مشروع فى كل الدساتير وفى وثائق الأمم المتحدة ، هى فى عرف بوش وإدارته نوع من الإرهاب.

أخيرا وليس آخرا ، كل عام وأمتنا بخير ، وإننى على ثقة أن شعبنا العربى الصامد ، سوف يتحرك قريبا ، وسوف يتصدى للمعتدين مهما حاولوا الضحك علينا أو شراء ذمم بعضنا ، فإنه إذا أزفت الآزفة لن يكون لها من دون الله كاشفة ، ولنتذكر نهايات الكثيرين من الغزاة الذين كانوا فى زمانهم أقوى ألف مرة من أمريكا ، وداستهم أقدام العرب . كالتتار والصليبيين وغيرهم . . والله معنا مادمنا قد صممنا على أن نكون معه . . ورمضان كريم.

■ وزير القوى العاملة والهجرة بالأقصر:

قانون العمل الجديد حماية للعمال وأصحـ

الأقصر : عبد الوهاب محجوب

صرح السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن قانون العمل يحمى العاملين فى الدولة حيث يوفر لهم المناخ الملائم للعمل والتدريب الجيد والمستمر وقال إن هناك ما يقرب من ١٠٠ مكتب تم افتتاحه على مستوى الجمهورية يهدف إلى تطوير الخدمات بما يتناسب مع سوق العمل وحل مشكلة البطالة .

جاء ذلك خلال افتتاح الوزير يرافقه اللواء الدسوقى البنا رئيس المجلس الأعلى للأقصر لمكتب التوظيف المطور بالمدينة إلى جانب افتتاح مكتب القوى العاملة بمدينة البياضية مركز الأقصر .

أشار وزير القوى العاملة إلى أن مكتب التوظيف الجديد والذى تم تزويده بأحدث أساليب العصر الحديثة من كمبيوتر وأنترنت ونشرات ومعلومات يخدم المشروعات السياحية والنهضة الشاملة بمدينة الأقصر .

وطالب الوزير بتكثيف العمل ورفع مستويات التفتيش على جميع المنشآت لتوفير عوامل السلامة والصحة المهنية خدمة للعاملين بالدولة والقطاع الخاص وأكد الوزير على أن مكاتب التوظيف ستساعد الشباب على الحصول على فرصة عمل حلا لمشكلة البطالة وطالب الشباب بالتقدم للمكاتب لتسجيل بياناتهم حال رغبتهم فى الحصول على الوظيفة .

ومن جانبه صرح اللواء

عقوبات لمخالفى الإقامة بالأراضى اللبنانية

تلقت وزارة القوى العاملة تقريرا من المستشار العمالى بلبنان أكد فيه قيام الدولة باتخاذ عقوبات على التواجد فى الأراضى اللبنانية بعد انتهاء مدة التأشيرة او الإقامة الممنوحة للأجانب والتى تتمثل فى السجن لمدة تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر مع سداد غرامة رسم مخالفة وقدرها ستمائة وخمسون ألف ليرة لبنانية بما يعادل نحو ٤٣٣ دولارا أمريكيا مع ترحيله إلى بلده الأصلي.

وعن الإجراءات الرسمية التى يجب على المصرى القيام بها لدى دخوله أو خروجه من الأراضى اللبنانية ، فقد أشار التقرير إلى مايلى:-

- أن يكون دخول الأراضى اللبنانية بالطرق الشرعية بعد الحصول على التأشيرة الخاصة بذلك.
- أن يتم التسجيل فى دفتر قيد المواطنين بمقر السفارة المصرية.
- أن يقوم بتجديد التأشيرة أو الإقامة فى مواعيدها المحددة.

مستقبل المشروعات الصغيرة .. ودور الصندوق الاجتماعى فـ

كتبت - هويدا غنيم :

شارك هانى سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية مع لفيف من الشخصيات الإعلامية والثقافية ، فى مهرجان الإبداع ، الذى أقامته قناة النيل الثقافية تحت رعاية الأستاذ صفوت الشريف وزير الإعلام ، حيث التقى سيادته بجموع الشباب فى حوار مفتوح ومباشر تحدث فيه عن مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر ودور الصندوق الاجتماعى فى المرحلة القادمة وأبدى أمين عام الصندوق إعجابه الشديد بإنتاج الشباب الفنى فى مجالات الفنون التشكيلية ، والنحت الذى عرض على هامش المهرجان ، وأشار سيادته إلى إمكانية مشاركة هؤلاء المبدعين من الشباب فى معارض الصندوق الاجتماعى للتنمية لعرض منتجاتهم الفنية وبيعها مباشرة للجمهور ، وتحدث مع الشباب عن إمكانية تمويل المخترعات الجديدة من خلال بروتوكول التعاون الذى وقعه الصندوق مع المركز القومى للبحوث

كما أكد هانى سيف النصر على أهمية اللقاءات المفتوحة مع الشباب ، والتى توضح احتياجاتهم ومتطلباتهم من قطاع المشروعات الصغيرة ، التى يعمل الصندوق على توفيرها وتحقيقها لتشجيع فكر العمل الحر بين مختلف القطاعات الاجتماعية ، كما أشار إلى حجم التسهيلات التى يقدمها الصندوق لقطاع المشروعات الصغيرة ، والتى وصلت إلى ٤ مليارات جنيه بعد التسهيلات الجديدة التى قدمها للبنوك فى الأشهر الأربعة الأخيرة ، وأن الصندوق بجميع مراكزه ومكاتبه الإقليمية الموزعة فى جميع المحافظات على استعداد لتمويل كل مشروع موحد ومساندة كل شاب جاد .

وأشار هانى سيف النصر إلى عدة محاور تعتمد عليها استراتيجية الصندوق فى المرحلة القادمة منها توفير فرص عمل حقيقية ناتجة عن مشروع مستقر ودائم وناجح ، ويعتمد على العمل الحر ، ويقدم إضافة للاقتصاد القومى ، وله ميزة نسبية وتنافسية ، ويقوم على دراسات تسويقية ، ودعم التسويق من خلال خلق كيانات تسويقية ، ومراعاة أن يكون المنتج حسب الطلب وتوافر الجودة القياسية، مع الاهتمام بالمعارض الداخلية والخارجية .

وأشار أمين عام الصندوق إلى إقامة الصندوق الاجتماعى لمعرض دائم لمنتجات المشروعات الصغيرة على مساحة ١١٢ ألف متر مربع بأرض المعارض بمدينة نصر .

وأكد على أنه تم حل مشكلة التعامل مع الإدارات المتعددة ، وتبسيط الإجراءات والعمل على خلق بيئة تشريعية مناسبة ، والتعامل مع جهة إدارية واحدة للإسراع فى عملية الإقراض ويعمل الصندوق على خفض مدة الإقراض إلى أقل من أسبوع . •

...اب الأعمال

الدسوقى البنا رئيس المجلس الأعلى للمدينة بأن افتتاح هذه المكاتب الجديدة سوف يسهم فى تخفيف العبء عن المواطنين وتسهيل قضاء مصالحهم والحصول على فرص عمل مناسبة وأشار إلى التعاون المثمر بين الصندوق الاجتماعى للتنمية والجانب الكندى الذى ساهم فى تمويل إقامة هذين المشروعين بتكلفة إجمالية ٨.٣ ملايين جنيه منها ٢٩٢ ألف جنيه لمكتب العمل بمركز الباضية وهو مكتب متعدد الأنشطة ويوفر الأمن الصناعى والسلامة المهنية.


أحمد العماوى



مجلس الإدارة يناقش موقف المجلة من زيادة الأسعار

عقد مجلس إدارة مجلة العمل اجتماعا برئاسة السيد أحمد أحمد العماوي وزير القوي العاملة والهجرة ورئيس مجلس إدارة المجلة ، وكان من بين الموضوعات التي عرضت علي المجلس موقف المجلة من زيادة أسعار الطباعة بشكل يفوق إمكاناتها . ورغم حرص السيد الوزير والمجلس علي التمسك بالسعر الحالي للمجلة والكتيب واللذان تبلغ تكلفة العدد الواحد من المجلة والكتيب مايقرب من ثلاثة جنيهات في ظل الأسعار السابقة ، أي قبل زيادة الأسعار ، والتي ارتفعت بأكثر من ٣٠٪ فقد تقرر أن تكون الزيادة في حدود المعقول بحيث تباع المجلة والكتيب بمائة وخمسين قرشا اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٤ ، وهو مايمثل ثلث التكلفة الفعلية للمجلة والكتيب وذلك علي أساس أن المجلة منذ صدورها وهي لاتستهدف الربح علي الاطلاق وإنما كل الهدف تأدية رسالتها علي الوجه الأكمل خدمة لقضايا العمل والعمال والتنمية وقضايانا الوطنية والقومية .. والله معنا.

...ى المرحلة القادمة


هانى سيف النصر

وحول مشاكل المتعثرين من قروض الصندوق قال سيادته إن هناك صندوقا لشكاوى المستفيدين بكل مكتب إقليمى إضافة إلى دور إدارة العلاقات بالأمانة العامة فى تلقى وبحث هذه الشكاوى ، والعمل على سرعة حلها ، وإن التصور للمشروعات الصغيرة - التى يقوم الصندوق على تنفيذها - يعتمد على تشجيع المنتجات القابلة للتصدير وتدعيم إنتاج البرمجيات والمشروعات ذات التقنيات التكنولوجية العالية .

خبراء عرب يطالبون بـ
دعم الصناعات الصغيرة للشباب

أوصت الندوة القومية حول مشروعات الشباب والصناعات الصغرى التى عقدتها منظمة العمل العربية ومكتب العمل العربى بالقاهرة بأهمية زيادة التنسيق والتعاون بين منظمتى العمل العربية والدولية فى مجال الصناعات الصغيرة (المنشآت الصغيرة) وما يرتبط بها من جوانب التشغيل والتدريب وتوفير المعلومات .. وطالبت الندوة - التى ضمت خبراء متخصصين فى دعم برامج تنمية الموارد البشرية فى مجال الصناعات الصغرى واختتمت فعالياتها اليوم- بالبحث عن وسائل عملية للاستفادة من البرامج المعدة لتدريب المتدربين والتى تم إقامتها فى بعض الدول العربية للاستفادة منها على المستوى العربى وباللغة العربية وهى تعرف باسم (أعرف عالم العمل ، وأبدأ وحسن مشروعك) .. كما أكدت على نتائج أعمال وتوصيات الندوة القومية لمشروعات الشباب والصناعات الصغرى ومداولات مؤتمر العمل العربى فى دورته الثلاثين الذى عقد بتونس وبشكل خاص ما أقره من جهود بزيادة الوعى وتدريب المتدربين والعاملين فى الصناعات الصغيرة والفقرات المرتبطة بها .. كما أوصى المشاركون على تأهيل المتدربين الجدد وإكسابهم المهارات المتعلقة ببدء المشروع الخاص ومواصلة تأهيل المتدربين من خلال تحسين أداء المشروعات الصغرى والاستفادة القصوى من نتائج الجهود السابقة وفى مقدمتها جهود منظمة العمل الدولية فى إعداد برامج التدريب المختلفة للمتدربين بعد تكييفها وجعلها متاحة للدول العربية ، مع اقتراح أن يقوم المركز العربى لتنمية الموارد البشرية بالتفاوض مع منظمة العمل الدولية للوصول إلى اتفاق يحقق ذلك .

كما طالب الاجتماع بإيجاد آليات مناسبة لتوطين برنامج " أبدأ وحسن مشروعك "ساب وإقامته فى الدول العربية وإيجاد وسائل عملية لتنفيذ توصيات كل من الندوة القومية حول مشروعات الشباب والصناعات الصغرى بالقاهرة التى عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٢ ، واجتماع خبراء دعم برامج تنمية الموارد البشرية فى مايو ٢٠٠٣.

وأكدت أيضا الندوة على ضرورة التعرف على تجربة الأردن من خلال " مشروع دعم التدريب للمشاريع الصغرى والصغيرة " الذى تم تأسيسه عام ١٩٩٩وذلك بهدف تحليل هذه التجربة ومحاولة الاستفادة منها فى باقى الأقطار العربية ، وحث صناديق التمويل العربية والأجنبية والدول المانحة لتمويل برنامج "أبدأ وحسن مشروعك " بالأقطار العربية وذلك من خلال تسليط الضوء على هذا البرنامج وأهميته فى الإسراع بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة .

الإعلام وحل مشكلات المرأة المصرية


فرخندة حسن

كتبت -أمل البرنس:

افتتحت الدكتورة فرخندة حسن أمين عام المجلس القومى للمرأة ندوة حول دور الإعلام فى حل مشكلات المرأة المصرية والتى نظمتها مؤخرا لجنة الإعلام بالمجلس وشارك فيها وزراء العدل والقوى العاملة والهجرة والتنمية الإدارية .

وصرحت الأمينة العام للمجلس بأن أهداف انعقاد هذه الندوة يرجع إلى ضرورة تصحيح الدور الذى يقوم به الإعلام فى عرض مشاكل المرأة وحلها ووضع أجندة لمشاكل المرأة المصرية الأسرية والوظيفية ودور الإعلام فى توعية الجهات الحكومية والأهلية القادرة على حل هذه المشكلة وتعريف الرأى العام بدور مكتب شكوى المرأة بالمجلس وتشجيع صاحبات المشكلات على اللجوء للمكتب طلبا للمساعدة فى حل المشكلات مع إيجاد حلقة اتصال مباشرة بين المرأة ووسائل الإعلام المختلفة والأجهزة المعنية بمشكلات المرأة الأسرية والوظيفية .

وتحدث فى الجلسة الافتتاحية كل من السيد فاروق سيف النصر وزير العدل حول الجوانب القانونية لحل مشكلات المرأة كذلك تحدث السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة حول المشكلات الوظيفية للمرأة من خلال قانون العمل الموحد كما تحدث الدكتور زكى أبو عامر وزير التنمية الإدارية حول المشاكل الوظيفية للمرأة وكيفية حلها وقد ناقشت الندوة خلال جلسات العمل العديد من الموضوعات منها دور الإعلام فى حل مشاكل المرأة الأسرية والاجتماعية بالإضافة لحل مشاكلها فى مجال العمل ، كما تم استعراض أهداف مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها ، والتى تتلخص فى أن تكون حلقة وصل بين المجلس القومى للمرأة وكل نساء مصر ورفع وعى المرأة المصرية بحقوقها القانونية ورصد مشاكلها واحتياجاتها خاصة مشكلات التميز ضدها وعدم تطبيق حقها الدستورى فى المساواة كذلك يقوم المكتب بمساندة المرأة فى الحصول على حقوقها المختلفة التى نصت عليها الاتفاقيات الدولية والدستورية والقوانين المصرية وأيضا توصيل صوت المرأة إلى صانعى القرار وواضعى السياسات ويقوم مكتب الشكاوى حاليا بإنشاء قاعدة بيانات معلوماتية عن أنواع الشكاوى المختلفة ومدى تكرارها وما تمثله من إعاقة لتقدم المرأة .

وأعلن الدكتور فاروق أبو زيد مقرر لجنة الإعلام بالمجلس فى الجلسة الختامية للندوة التوصيات التى صدرت عنها ومنها : تعميم وحدات تكافؤ الفرص لمكافحة

٨آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ٨آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء الذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل (١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء .بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

استعدادا لموسم الحج هذا العام

٢٤٨٩ تعاقدات بين قوى عاملة القاهرة ومندوب

كتب - عبد الموجود شحاته:

صرح السيد عبد العزيز أحمد عبد الرازق وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة القاهرة ، إنه قد بلغ اجمالى التعاقدات التى تمت بين المديرية وبين مندوبى شركات المملكة العربية السعودية الخاصة بتسفير العمالة المصرية للعمل بها خلال موسم الحج لعام ١٤٢٤ لعدد ٢٢٩٣ سائقا وعدد ١٩٦ من العمالة العادية المختلفة المؤقتة وتبلغ الأجور كحد أدنى ١٠٠٠ريال سعودى وذلك بالإضافة إلى الحوافز والمكافآت.

وعلى جانب آخر يقوم مركز تدريب الشرابية بتدريب شباب الخريجين على مهن فنية مختلفة وعلى سبيل المثال فى مهن -ميكانيكا السيارات ،التبريد والتكييف،الالكترونيات ،اللحام الآلات الدقيقة، وغيرها وذلك لمدة خمسة شهور حيث بلغ إجمالى المتدربين المنتظمين فى التدريب حتى الآن عدد ١٤٥ متدربا منهم ٥٦ مؤهلات عليا وعدد ٨٩ من المؤهلات المتوسطة ويحصل المتدرب من المؤهل العالى على مكافآت تدريبية مقدارها ١٥٠جنيها شهريا كما يحصل المتدرب الحاصل على مؤهل متوسط ١٠٠جنيه شهريا

وفى مجال التعاون مع الحكومة الكندية يقول عبد العزيز أحمد عبد الرازق وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بمديرية القوى العاملة بمحافظة القاهرة أن الوزارة تقوم حاليا بالتعاون مع الحكومة الكندية فى تطوير مكاتب الاستخدام بالقوى العاملة على مستوى الجمهورية ، وقد بلغ إجمالى المكاتب المتطورة فى العام الماضى عدد ٤مكاتب وهى فى العاشر من رمضان ، والأقصر ، والعجوزة بالجيزة ،المنصورة با لمنصورة .

ويجرى الآن تطوير مكاتب أخرى وقد تم اختيار مكتب

الملتقى الاقتصادى الأول لسيدات الأعمال بأبو ظبى ينادى بضرورة تنمية التعاون لصالح المرأة العربية

كتبت - مجيب رشدى :

صرح د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء بأن مصر أنشأت مركز المرأة للتنمية والاستثمار تحت رعايته وبقيادة إحدى سيدات الأعمال المصريات ، ويتم حاليا إعداد المركز بالمعلومات عن المشروعات الواعدة ذات العائد المرتفع.

جاء ذلك خلال الكلمة التى ألقاها نيابة عنه السفير فهمى أحمد فايد سفير مصر بالإمارات أثناء جلسة افتتاح الملتقى الاقتصادى الأول لسيدات الأعمال الذى عقد خلال منتصف أكتوبر ٢٠٠٣ فى أبو ظبى بالإمارات .

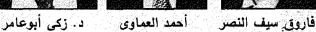
هذا وقد وجه السفير المصرى الشكر للقائمين على الملتقى وتمنى أن يحقق أهدافه المرجوة التى تتبنى تنمية التعاون بين سيدات الأعمال .. ووجه الدعوة للمشاركين فى الملتقى للمشاركة فى مؤتمر ومعرض " آفاق التنمية ومستقبل الاستثمار العربى المشترك " الذى تنظمه جمعية سيدات الأعمال المصريات للتنمية فى الفترة من ٢ إلى ٥ ديسمبر بمدينة شرم الشيخ .

هذا وقد صرحت أ . هدى يسى رئيس جمعية سيدات الأعمال للتنمية والتى شاركت فى الملتقى بأن مؤتمر شرم الشيخ يأتى فى إطار الانطلاقة لإعلان السيدة سوزان مبارك بأن عام ٢٠٠٣ هو عام المرأة والفتاة ... وأن مصر بتعاون ومشاركة المرأة تؤكد على أهمية تحقيق الحلم العربى .. وأن السوق العربية المشتركة لن تأتى إلا بتعاون ومشاركة المرأة بالوطن العربى.









فاروق سيف النصر — أحمد العماوى — د. زكى أبوعامر

التمييز ضد المرأة فى جميع الوزارات وتفعيلها والمطالبة بتمتع المرأة المعيلة بالإعفاءات الضريبية المقررة للرجل رب الأسرة مع ضرورة اتخاذ الإجراءات الجدية بتدعيم مشروع صندوق النفقة وتنمية موارده ووضع آليات لضمان تنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بالنفقة وضرورة وجود آلية للتنسيق بين الأبواب المتخصصة التى تتصدى لمشاكل المرأة وأبواب ورسائل القراء والمجلس القومى للمرأة ومكتب الشكاوى التابع للمجلس لإيجاد حلول علمية وعملية لهذه الشكاوى والمشكلات .

كذلك طالبت الندوة بأن تتصدى وسائل الإعلام لحماية المرأة العاملة من التمييز ضدها فى القطاع الخاص كما طالبت الندوة بأن تتحمل القيادات الإعلامية النسائية فى الإذاعة والتليفزيون خاصة بعد أن أصبحت أغلبية عقب القرارات الأخيرة للسيد صفوت الشريف وزير الإعلام مسئولية تحسين صورة المرأة المصرية وخدمة قضاياها وحل مشكلاتها .

٣,٥ مليون جنيه قروض للعاملين بشركة مصر إيران



السيد غنيم

نجحت اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر إيران للغزل والنسيج "ميراتكس" فى الحصول على قرض للعاملين قيمته ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه ، وقد استفاد من هذا القرض أكثر من ٩٠٠ عامل بالشركة

صرح بهذا السيد غنيم حسنين رئيس اللجنة النقابية ، وأضاف أن اللجنة نجحت خلال الدورة الحالية فى تحقيق عدة مكاسب للعاملين بالشركة من أهمها زيادة حافز الليل بمقدار ٥٠٪ من قيمة الحافز وزيادة حافز العاملين بالورادى بمن يعملون ليلا أسبوعين متواصلين

وعن أهم الخدمات الاجتماعية والترفيهية الجديدة التى حققتها اللجنة تحدث النقابى عبد السلام عارف الأمين العام فقال : انه تم التعاقد مع مستشفى المقاولون العرب بالقاهرة ، ومستشفى السراج المنير ومركز طبى الغريب بالسويس لعلاج العاملين بالشركة وأسرهم كما تم تأجير شقة رابعة بمصيف اللجنة بميامى لاستيعاب كل الراغبين فى التصييف بالأسكندرية

...ى السعودية

المعادى بالقاهرة لهذا التطوير.





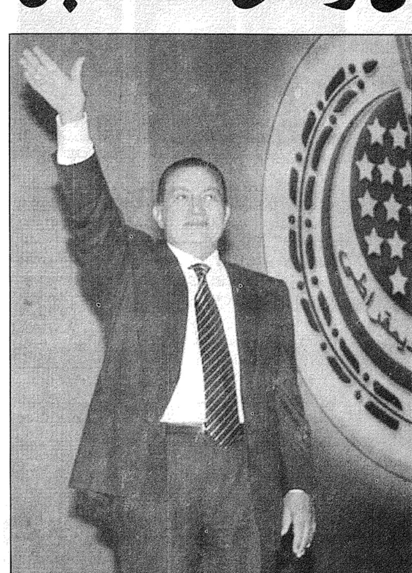
عبدالعزيز عبدالرازق

تطوير مكاتب القوى العاملة بالتعاون مع كندا

كما يقوم الجانب الكندى بتدريب العاملين فى مكاتب الاستخدام محليا وخارجيا وتزويد المكاتب بجميع الأجهزة اللازمة لهذا التدريب ويشمل التطور الشكلى والمضمون.. فمن حيث الشكل سيتغير اسم مكتب القوى العاملة للاستخدام إلى مكتب التوظيف..

أما من حيث المضمون ، سيقوم المكتب -مكتب التوظيف- بحصر فرص العمل الواردة من المنشآت والشركات وسيتم ادخال فرص العمل هذه على الحاسب الآلى، وعلى طالب العمل البحث عن فرصة العمل التى تناسبه ، على هذا الحاسب.

هموم المواطن وآفاق المستقبل



الرئيس مبارك يحدد ملامح المستقبل فى الإسراع بتحقيق التنمية البشرية، وحلول جذرية للمشكلة السكانية وشراكة جادة للشباب والمرأة ودعم الاقتصاد الوطنى وتطوير الإدارة المحلية

كتب - عبد الوهاب محجوب:

شهدت مصر فى الفترة الأخيرة قضايا مصيرية ساخنة تناولت جميعها هموم المواطن المصرى ومستقبله نحو الاستقرار والرخاء .

وكان المؤتمر السنوى الأول للحزب الوطنى هو البداية والانطلاق نحو طموحات الجماهير والمنهج العلمى فى معالجة المشكلات وطرح الحلول والفكر المتطور لصياغة السياسات وترجمة الأفكار لتحقيق التنمية الشاملة ولقد جاء شعار المؤتمر تحت عنوان " الفكر الجديد " ليكون أساسا لمسيرة العمل الوطنى من أجل التحديث فكرا وعملا .

مبارك وقضايا الوطن

ولقد حدد الرئيس مبارك استراتيچية المرحلة المقبلة من العمل الوطنى فى كلمته أمام مؤتمر الحزب الوطنى مؤكدا أهمية التوجه الجديد نحو مجتمع المعرفة واعتبارها بوابة رئيسية للعبور إلى المستقبل ، ففى ظل الأتجاه المتنامى للانفتاح على المجتمعات المختلفة وظهور تكتلات اقتصادية ذات أبعاد تكنولوچية وعلمية ، فقد أصبح من الأهمية بمكان انحاز عدد من الخطوات لدعم هذا التوجه ، منها الاهتمام بالبنية الأساسية للتكنولوچية وتعزيز قدراتنا العلمية والبحثية كأساس للتنمية البشرية .

إصلاح التعليم

وقال الرئيس إن إصلاح التعليم يعد أول المحاور التى يجب أن يستهدفها مجتمع المعرفة ، وذلك من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية والارتقاء بمستوى تدريب أعضاء هيئات التدريس وتعزيز البحث العلمى والتطوير التكنولوچى والارتقاء بالبنية الأساسية التعليمية ووضع النظم الكفيلة بقياس مدى تواءم هذه السياسة مع متطلبات التنمية من مهارات وقدرات فى إطار قدرة الدولة على التوظيف والتشغيل .

الرعاية الصحية

أوضح الرئيس مبارك أن التنمية البشرية التى ننشدها لا يمكن أن تتحقق دون أن تكون هناك نظم جديدة للرعاية الصحية تكفل حصول المواطنين على الرعاية الصحية الأساسية من خلال شبكة متكاملة للتأمين الصحى ، واتباع سياسة دوائية مبتكرة تعزز من صناعتنا الدولية وترشد من استيرادنا للأدوية من خارج .

مشكلة الزيادة السكانية

وقال الرئيس إن التوصل إلى حلول غير تقليدية لمشكلة الزيادة السكانية أصبح حتميا ولا يمكن أن تتحقق الشراكة الجادة بين المجتمع والدولة دون أن يكون للشباب والمرأة دور محورى فى المشاركة السياسية الفاعلة ويستوجب ذلك إزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة .

الإصلاح الاقتصادى

وتناول الرئيس مسيرة الإصلاح الاقتصادى والانفتاح على العالم الخارجى مما عزز من قدرتنا على التعامل مع قضايانا الاقتصادية المتشابكة وأهمها مواجهة الزيادة السكانية وتشجيع الصادرات وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ، وتحديث الصناعة الوطنية بما يضمن مزيدا من الجودة وفتح مزيد من الأسواق العالمية وتطوير النظم الضريبية والجمركية وتحقيق مزيد من الاستقرار فى سوق الصرف الأجنبى ، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى التنمية .

مواجهة التحديات

وقال الرئيس مبارك إن أمامنا العديد من التحديات التى يجب أن نواجهها بإرادة قوية وفكر متفتح وإننا سنمضى فى مسيرتنا نحدث الرؤى ونساير ركب التطور وننهج منهجا مستنيرا فى بناء دولتنا العصرية.

تحديات ثقيلة

وحدد الدكتور عاطف عبيد تداعيات الماضى وآثارها السلبية منها ضعف الموارد المحلية والأجنبية وتواضع قيمة الإنتاج بجانب خبرة محدودة فى التسويق العالمى ، وتدفق متواصل على سوق العمل ومن مئات الآلاف من الخريجين سنويا ، وظروف قاسية تعرض لها الجهاز المصرفى اضطرته إلى تخفيض المتاح من الأموال للاقتراض ، ونقص فى العمالة الماهرة والفنية وندرة تتزايد فى الكوادر المدربة والقادرة على الإدارة الجديدة .

تفاؤل حذر

أوضح رئيس الوزراء فى كلمته أمام المؤتمر أن الشواهد تقدم لنا تفاؤلا حذرا فقد تنوعت المنتجات .. زادت الطاقات القادرة على الإنتاج ، تحسنت الجودة ، زادت فرص التصدير وتعاظم استخدامها زاد الاستخدام للطاقات الموجودة .. عاد التدفق السياحى بأعداده وأسعاره .. زادت الاكتشافات البترولية واكتشاف الغازات ، بدأ تصدير الغاز وسوف يتعاظم بعد الانتهاء من مشروعات عملاقة لإسالته فى دمياط ورشيد ، زادت المساحات المنزرعة كما زادت غلة الفدان فى أغلب المحاصيل ، عاد الإقبال على شراء العقارات فى المدن والمناطق الجديدة ، زاد الطلب على مواد البناء وخامات ومستلزمات الإنتاج زادت كمية الاستهلاك الصناعى للكهرباء والمواد البترولية بمعدل ٦٪ لتؤكد زيادة الإنتاج الصناعى .

فائض فى الشهور الأخيرة ولأول مرة منذ خمس سنوات فى ميزان المدفوعات مع العالم الخارجى ، انحسرت البطالة فى المناطق الصناعية التصديرية فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وغيرها من الأماكن ، بدأ ظهور النتائج الأولية لتحويل القرى إلى قرى منتجة والقناعة بأن التشغيل المتزايد يتحقق من خلال التأهيل .. لدينا مليون فدان من الأراضى مكتملة المرافق وجاهزة للاستصلاح .

مصر وموقعها الاستراتيجى

قال رئيس الوزراء لدينا موقعا جغرافيا متميزا لفت اهتمام العالم بتميزه الجغرافى وسعة موانيه ، وكفاءة الإدارة لمرائه البحرية والبرية ، لدينا تراث حضارى وشواطئ ومناخ نستطيع من خلاله أن نحصل على نصيب أكبر من السياحة العالمية لدينا قوة عمل قابلة للتأهيل وقانعة بأجور متواضعة إذا ما قورنت بالأجور فى الدول المنافسة .

وأضاف رئيس الوزراء أن العديد من المؤسسات العالمية تشاركنا فى التفاؤل ورصد قدراتنا على التقدم وتؤكد أن الاقتصاد المصرى قادر على تحقيق نمو غير مسبوق والانضمام إلى البلدان الواعدة والجاذبة للاستثمار والقادرة على النمو وبمعدلات متسارعة.

منطلقات لتحسين معيشة الأفراد

شرح رئيس الوزراء المنطلقات الرئيسية لتحسين معيشة الأفراد وحددها فى عشرة أسس وهى وعلى سبيل التحديد .

أولا : الاستمرار فى التحرير المدروس وبخطوات محسوبة سوف يقود إلى تحسن متواصل فى أداء الاقتصاد المصرى .

ثانيا : الحماية لمحدودى الدخل وتنفيذ البرامج المتعددة لتوفير الأمان الاجتماعى سوف يدعم مسيرة التحرير ويبث الأمل فى مستقبل أفضل ويدخل الراحة إلى قلوب الملايين من المواطنين

ثالثا : إفساح المجال أمام الشباب فى مواقع التنفيذ والقيادة أمر سبقنا إليه الغير وهم الفئة التى لديها طموح وقدرة على استيعاب التقنيات الحديثة وعلى تحمل أعباء التغيير فى ظل ضرورة مرحلية فى الموارد

رابعا : زيادة حجم المشاركة المجتمعية أصبحت ضرورة تفرضها الحاجة إلى إنجاز متعاظم ، فالموارد ليست قاصرة على موارد الحكومة ، والقدرة على الإشراف المباشر والفعال تتواجد لدى أصحاب المصلحة ، والدعوة وإفساح المجال للمشاركة يزيد من الطاقات ويعمق الانتماء .

خامسا : اللامركزية فى مواقع العمل مع تفويض قاطع للسلطات أمر يفرضه التغيير فى حجم المجتمع وانتشاره الجغرافى والزيادة فى عدد الوحدات التى تقدم الخدمات وتتعامل مع الناس وتستجيب لمطلب ملح من جميع المتعاملين مع أجهزة الدولة

سادسا : تحويل الهيئات الاقتصادية إلى شركات سوف يدعم أداءها الاقتصادى ويساعدها على سداد ديونها المتراكمة وتحسن الخدمة والقدرة على دعم صغار المستهلكين .

سابعا : التوجه نحو الجودة فى التعليم أصبح ضرورة وليس ترفا ، القدرة على الإنتاج المتعاظم تحتاج إلى تعليم مختلف ،تعليما يجمع بين التعلم والتدريب وتنمية المهارات المهنية والاتقان لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والقدرة اللغوية على التعامل مع العالم الخارجى

مواجهة التحديات

لقد جاءت كلمة رئيس الوزراء مؤكدة لورقة العمل الاقتصادية التى أعدتها اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ، وقد رسخت هذه الورقة مبدأ هاما هو قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة التحديات ويسير بخطوات ثابتة لإصلاح الاختلالات الهيكلية المتراكمة وتحقيق التنمية بما يمتلكه من إمكانات وبنية أساسية مؤهلة للانطلاق .

وأوضحت أن الاقتصاد المصرى يحتاج فقط إلى التطبيق الفعال والكفء للسياسات والإجراءات الفاعلة .

فى إطار الافتتاح الرسمى لمشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل

العماوى يفتتح الموقع الالكترونى للتوظيف

كتبت - انتصار سليمان :

افتتح السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة الموقع الالكترونى لوزارة القوى العاملة والهجرة فى إطار تنفيذ مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل شارك فى الافتتاح الرسمى للموقع السيد أنتونيو بادينى السفير الإيطالى فى مصر ، والدكتور رأفت رضوان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء والسيد حسن عبد المنعم المستشار الإقليمى لأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب وغرب أسيا والمبعوث الخاص لدول الخليج فى منظمة الهجرة الدولية بجنيف وقد عبر السيد وزير القوى العامة والهجرة فى كلمته عن سعادته بالافتتاح الرسمى لموقع قطاع الهجرة بالوزارة على شبكة المعلومات الدولية بعدما شهده من تعديل وتطوير فى إطار تنفيذ مشروع نظام المعلومات المتكامل بالتعاون مع الحكومة الإيطالية ومنظمة الهجرة الدولية وتحت رعاية الأستاذ الدكتورعاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ، وذلك إنطلاقا من رؤانا المستقبلية وقناعتنا بأهمية الاستيعاب العميق للأدوار الحيوية التى يمكن أن تضطلع بها وسائل الاتصال الحديثة فى خدمة قضايا التنمية من ناحية وإقامة جسور من الحوار الحضارى بين شعوب العالم من ناحية أخرى ، ومن ثم **الإسهام فى تفعيل الأداء التنموى وتوفير آليات عصرية تتيح طرح الحقائق كاملة بوضوح وموضوعية.**

وقال الوزير : ومن دواعى سعادتنا أيضا أن نشهد معا بدء البث الرسمى لهذا الموقع بعد كل مابذل فيه من جهد حتى يواكب متطلبات العصر الحديث ، الأمر الذى يؤكد دائما سعينا الحثيث لربط أبنائنا فى الخارج بوطنهم الأم ، من أجل رعايتهم وتحسين أوضاعهم بسياسات يغلفها دائما الحرص على التعاون والتآخى وصدق فى الأفعال والتنفيذ والطموح إلى مزيد من الأهداف.

وأوضح سيادته أهمية تكنولوجيا المعلومات التى يسرت بشكل كبير هذا التصور الهائل لمظاهر العولمة التى أصبحنا نعيش فى الفصل الأحدث منه ، والذى يتصف بالغموض وعدم اليقين وتميزت ملامحه بسقوط الحواجز والأسوار وتزايد درجة الاندماج والارتباط المتبادل بين الأمم والشعوب ، ولكن دون أن يصاحب ذلك إزالة العوائق أمام الهجرة والتنقل ، وبقيت للعولمة أدواتها فى انتقاء الهجرة دون ضغوط تاريخية أو جغرافية حتى أصبحت ثورة التكنولوجيا والمعلومات هى الأداة الرئيسية فى ميسرتها ، تلك الأداة التى سمحت بتغير المعاملات المالية ويسرت التبادل التجارى وتغلبت على جغرافيا الموقع بتطور هائل ومتسارع فى تقنيات الاتصال ويسرت كثيرا من الاطلاع على فرص الهجرة والعمل بتكاليف تبدو ضئيلة بدرجة مذهلة .

وأشار الوزير إلى أهمية المشروع فى إطار التعاون الخلاق والعلاقات الوطيدة التى تربط الشعبين المصرى والإيطالى من أجل تكثيف التواصل بين أبناء مصر فى الداخل والخارج فى مناطق الهجرة والعمل لإقامة جسور من الترابط وقنوات من التعامل والتعاون تواكب برسوخها واستمرارها مطالب وأهداف النهضة المنشودة لمصر .

ذلك أن نظام معلومات الهجرة المتكامل يهدف فى أصله إلى دعم قطاع الهجرة بالوزارة من أجل تسهيل الهجرة الشرعية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين المصريين فى الدول المستقبلة كما يهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد البشرية والمادية الناجمة عن ظاهرة الهجرة .

أما فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية أشار الوزير إلى جهود الوزارة مع الجهات المعنية الأخرى بالدولة لمواجهتها والتى غالبا ما يكون الدافع لها هو البحث عن فرص معيشة أفضل وعلى الرغم من ذلك فإن حجم الهجرة غير الشرعية فى مصر يعتبر ضئيلا جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها فى العديد من دول العالم .

وعن رعاية الدولة وحمايتها لأبنائها المهاجرين والعاملين بالخارج ، أكد وزير القوى العاملة على اهتمام القيادة السياسية فى مصر بموضوع المصريين فى بلاد المهجر خاصة فى ظل تلك الأحداث والأيام العصيبة التى يمر بها العالم منذ الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتى أفرزت ضرورة حتمية لرعاية وحماية الجاليات المصرية فى كافة دول العالم ، وأنه بمقارنة الأهداف المنشودة لاستراتيجية الهجرة المصرية من ناحية والإمكانات المتاحة لها من ناحية أخرى اتضح لنا حتمية إحداث تعديل جوهرى فى أساليب العمل التقليدية التى اعتمدت منذ عقود مضت ، نظرا لأن التعامل مع المهاجرين يقع خارج نطاق التناول المباشر للقطاع الحكومى المعنى به ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن قاعدة البيانات الأساسية عن هذا القطاع والتى تشكل العمود الفقرى لبنية خطط العمل وسياسات تنفيذه لازالت متناثرة المصادر ولا تحقق الدعم المطلوب لصاحب القرار الأمر الذى شكل أمامنا عقبة أساسية أمام تحقيق الأهداف المرجوة إلى أن تم التعاون والمبادرة من الحكومة الإيطالية ومنظمة الهجرة الدولية لتنفيذ هذا المشروع الهام ، من أجل توفير قاعدة بيانات عن المهاجرين المصريين وكذلك فرص العمل والهجرة المتاحة بالأسواق العالمية إضافة إلى التحليلات الإحصائية اللازمة لصنع ودعم اتخاذ القرار بالهجرة آخذين فى الاعتبار وضع مخطط أساسى عام لمعلومات الهجرة وآليات تداولها بين الجهات المعنية بها لضمان التفاعل الحيوى لتلك المعلومات وإنسيابها بالصورة الملائمة والتوقيت المناسب كما يعد هذا النظام الأحدث والأقل تكلفة لتحقيق الاتصال الفعال بين الغالبية من المهاجرين المصريين والجهات المعنية بهم فى مصر .

إضافة إلى كونه خادما لاحتياجاتهم ومجيبا عن تساؤلاتهم ومنفذا لوسائل رعايتهم وربطهم بالوطن الأم علاوة على ما سيوفره من إجراء المطابقات المنشودة بين فرص الهجرة المتاحة من جهة وبين المصريين الراغبين فيها والمؤهلين



تصوير :أحمد عبدالعال

كيف يمكنك الدخول إلى الموقع والاستفادة من البيانات الخاصة بفرص العمل وغيرها وماذا يعنى افتتاح هذا الموقع وما هى أهميته بالنسبة للعمال وأصحاب الأعمال وما هو الدور الذى يقع على عاتق المصريين المهاجرين والعاملين بالخارج؟

لها من جهة أخرى ، وكذا المطابقة والتوثيق بين الاحتياجات المصرية من الخبرات العلمية والفنية وبين أولئك الذين يتمتعون بها من أصحاب الكفاءات المصرية فى الداخل بالإضافة إلي كونه وسيلة مقابلة بين رجال الأعمال المصريين في الداخل وأقرانهم فى الخارج ، بما يحقق تبادل المنافع وزيادة فرص التعامل .

إضافة إلى ما سيمنحه النظام من نوافذ على فرص الاستثمار فى مصر أمام أصحاب رؤوس الأموال من المصريين وغير المصريين فى الداخل والخارج .

وفى ختام كلمته أشار السيد أحمد العماوى إلى جهود الوزارة التى استمرت أكثر من عامين وتوج بجهود ودعم الحكومة الإيطالية ومنظمة الهجرة الدولية كما توجه سيادته بمناشدة أبناء مصر فى الخارج لكى يتحملوا مسئولية وطنية كبرى ، وأن يعى كل منهم أنه من الصعب تنفيذ استراتيجية الهجرة المصرية مالم يتفاعلوا فى أماكن توطنهم كجماعات فى إطار منظمات المجتمع المدنى المتاحة وفقا لقوانين موطنهم الجديد بهدف تكوين جماعات تأثير فاعلة ومرتبطة بالوطن الأم من المهاجرين المصريين والأجيال القادمة .

إيطاليا تتبنى حملة توعية

ومن جانبه عبر السفير الإيطالى بمصر أنتونيو بادينى عن سعادته لمشاركة بلاده فى هذا المشروع مؤكدا أنه سيتبنى حملة توعية لأصحاب المشروعات الإيطالية المحتاجين إلى عمالة مصرية خاصة فى قطاع الزراعة الإيطالية الذى يعتبر من أهم القطاعات المستوعبة للعمالة المصرية حيث يبلغ عدد العاملين المصريين بإيطاليا ما يقرب من ٣٥ ألف عامل مصرى .

كما سيساعد هذا المشروع فى تنظيم الهجرة الشرعية وبالتالى توثيق الصلة بين البلدين بالإضافة إلى خدمة رجال الأعمال بإيطاليا الذين يرغبون فى الاستثمار بمصر

رؤية منظمة الهجرة الدولية

وتحدث السيد حسن عبد المنعم ممثلا عن منظمة الهجرة الدولية إلى أهمية هذا المشروع فى تاريخ منظمة الهجرة الدولية فى الشرق الأوسط لأنه يشارك بطريقة مباشرة فى تعظيم الاستفادة من ظاهرة الهجرة التى من أجلها أنشئت المنظمة عام ١٩٥١ ، كمنظمة دولية حكومية.

وأشار ممثل منظمة الهجرة إلى ظاهرة الهجرة مؤكدا أنها ظاهرة عالمية آخذه فى النمو خاصة فى ظل الظروف السياسية والاقتصادية الدولية الحالية وفى ظل الاتفاقيات الدولية التى تدعم حرية الحركة والانتقال .

لذلك تم الاتفاق منذ ثلاث سنوات على تنفيذ مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل بدعم من الحكومة الإيطالية كجهة مانحة للمشروع .

ويهدف المشروع إلى تسهيل الهجرة الشرعية ودخول المهاجرين إلى الدول المستقبلة وتحسين أوضاع المهاجرين المصريين فى الدول المستقبلة عن طريق تقوية روابطهم الثقافية الاجتماعية والاقتصادية بالوطن الأم والاستفادة من الموارد البشرية والمادية الناجمة عن ظاهرة الهجرة لصالح عملية التنمية فى مصر ، بالإضافة إلى إتاحة الفرص للمصريين فى الخارج من الاستثمار فى كافة المجالات كما أن هذا الموقع يسهل الاتصال بين أطراف العمل والباحثين عن عمل والشركات ووزارة القوى العاملة .

فهو يوفق بين فرص العمل التى توفرها الشركات بمصر وخارجها وبين قدرات ومهارات المصريين

الراغبين فى العمل .

كذلك يضمن المشروع حقوق المصريين فى بلاد المهجر وتعظيم الفرص المتاحة للمصريين الراغبين فى الهجرة .

وأخيرا سيتيح المشروع للعديد من الدول المهتمة بفكرة المشروع الفرصة لرؤية التجربة بهدف تنفيذ مشروعات مماثلة .

ربط الشمال بالجنوب

وأوضح د. رأفت رضوان رئيس مركز المعلومات أن الموقع الالكترونى خطوة هامة فى ربط الشمال بالجنوب وأبناء الوطن بأمهم .

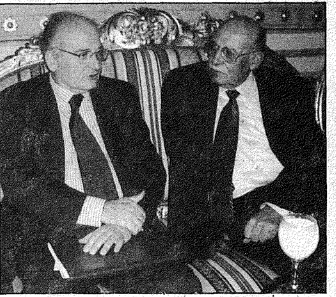
ومما لاشك فيه أن المصريين بالخارج هم جزء لا يتجزء من عقل ووجدان الشعب المصرى اضطرتهم الظروف للعمل خارج الوطن دون اقتلاعهم من الوطن .

ووسيلة اليوم هى وسيلة حضارية للاتصال والحفاظ على روابط الأسرة ويتجاوز رصيد مصر فى الخارج من الباحثين والعلماء ١٠٠ ألف متخصص وبالتالى نحن نتحدث عن ثروة حقيقية يجب ربطها بالأم لذا فإن الحدث يمثل ضرورة للاتصال بين الحضارات وتلاقيها وليس صراعها وتصادمها ، كما يعتقد البعض .

وافتتاح الموقع الالكترونى لوزارة القوى العاملة هو بوابتنا نحو الحضارة وفتح باب الحوار والاتصال .

شرح الموقع

وعقب انتهاء حفل الافتتاح التقت العمل بالسيد كلود حسن فريد مستشار مشروع معلومات الهجرة المتكامل حيث شرح سيادته كيفية الاستفادة من هذا الموقع سواء بالنسبة للشركات أو الهيئات أو الأفراد موضحا أن الموقع الألكترونى للمشروع على شبكة المعلومات الدولية وقال إن فكرة الموقع ترتكز على أساس نموذج المضاهاة أو التوفيق وهو إيجاد الشخص المناسب فى الوظيفة المناسبة ويحتاج هذا النموذج إلى دعم قدرة إدارة الاستخدام



العماوى فى حديث خاص مع السفير الإيطالى

الخارجى بوزارة القوى العاملة والهجرة لأداء مهامها ، ووضع المسميات الوظيفية والمهنية وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية ، وقد بدأت التجربة الأولية بمعالجة ٥٠ مسميا وظيفيا و٩٨٠ وظيفة ويخدم الموقع قطاعين هامين هما :

– الباحثون عن فرص العمل داخل مصر وخارجها

– المؤسسات المصرية والأجنبية التى لديها فرص عمل وتبحث عن الكفاءات والمهارات المختلفة.

فبالنسبة للباحثين عن عمل المطلوب منهم الدخول على موقع www.Emigration .gov eg.وتسجيل اسمه وكلمة المرور الخاص به وتسجيل البيانات الشخصية والوظيفية فى استمارة أو استمارتين إذا كان لديه أكثر من مهارة ويكتب السيرة الذاتية له باللغة العربية أو الإنجليزية ثم يبدأ فى تصفح فرص العمل المتاحة على الجهاز ، كذلك عليه تحديث بياناته كل فترة وإرسال سيرته الشخصية للوظائف التى يرغب فى العمل بها ومتابعة البحث .

وبالنسبة للشركات فبعد دخولها على الموقع وتسجيل اسم الشركة وكلمة المرور الخاص بها يتم تسجيل فرص العمل المتاحة لديها بالعربية أو الإنجليزية وتستطيع الشركة تصفح صفحات راغبى العمل وسيرتهم الذاتية للاختيار من بينها المناسب لها ومتابعة الاتصال .

ثم يأتى دور وزارة القوى العاملة من خلال إدارة الاستخدام الخارجى التى تقوم بتقييم صحة بيانات راغبى العمل والتأكد من صحتها وتقييم صحة بيانات فرص العمل قبل تحريرها والتأكد من مصداقية الشركات ومتابعة ما يستجد على الموقع الالكترونى ، وأخيرا التوفيق بين فرص العمل وراغبى العمل من خلال توحيد اللغة بين طرفى العمل والاتفاق على نفس المسميات الوظيفية والمهنية واتباع الشروط المهنية التى تفرضها منظمة العمل الدولية .

وأشارت السيدة جراتسيلا ريتسا المدير الأجنبى لمشروع نظام معلومات الهجرة إلى أن الموقع الألكترونى لنظام معلومات الهجرة يستضيف الموقع الألكترونى لوزارة القوى العاملة

www.manpower.gov.eg www.mome.gov.eg

ويحمل هذا الموقع أخبار الوزارة والخدمات التى تقدمها وكيفية الحصول على هذه الخدمات بالإضافة إلى بريد الكترونى لجميع العاملين بالوزارة .

كما يضم الموقع "موسوعة مصريات" التى تستهدف راغبى الهجرة من المصريين والمصريين المهاجرين بالخارج ، ويضم الموقع فى الوقت الحالى بيانات بالعربية والإنجليزية عن إيطاليا والإنجليزية فقط عن فرنسا ، أسبانيا ، النرويج وستتم ترجمة بيانات هذه الدول للعربية ، وتشمل البيانات كيفية الدخول والإقامة والجنسية والاندماج فى المجتمع الجديد وفرص العمل المتاحة بها ، والأوراق المطلوبة للهجرة إليها ... إلخ .

كما يضم الموقع صفحات خاصة بالسفارات الأجنبية يتيح له الدخول المباشر للموقع من أى حاسب آلى وتقديم المعلومات التى تطلبها السفارات بعد مراجعتها من قبل القائمين على مشروع نظام المعلومات المتكامل وتقييمها .

كما يضم الموقع عددا من دليل المواقع البحثية والحكومية التى تفيد الباحثين وتقدم لهم موضوعات وإحصاءات عن المهاجرين وسلوكهم فى بلاد المهجر .

وأخيرا فإن مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل الذى يتم تنفيذه بالتعاون بين الحكومة المصرية ووزارة القوى العاملة من جهة والحكومة الإيطالية ومنظمة الهجرة الدولية من جهة أخرى وتقوم بدور هام فى جمع البيانات .

ومن المقرر أن يتم التركيز فى هذه المرحلة على موضوعات أساسية هى :

– المصريين فى الخارج

– التشريعات وإجراءات الهجرة وفرص العمل والهجرة فى الخارج

– التعريف بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمهاجرين

– نشر المعلومات بين الفئات المستهدفة وبما يشمل معرفة النتائج

– إعداد الأبحاث والقيام بعمليات المسح لجميع المعلومات الخاصة بالمهاجرين وكذلك معلومات عن أسواق العمل الدولية

ارتفاع سعر الدولار

هل هو المسئول عن جنون الأسعار وكساد السوق؟



فى خلال تسعة أشهر فقط . .قفز سعر الدولار فى السوق السوداء ، من ٥٤٠قرشا ، إلى ٧٤٥ قرشا !!... وهكذا ، أصيب" الجنيه المصري" بالضربة القاضية ، أمام سطوة القرصان الأمريكى المدعو"الدولار"!.

ويزيد الطين بلة . . أن ترتفع أسعار الضرورات اليومية إلى حد الجنون ، وسعار التجار إلى الربح غير المشروع ، وعجز المواطن أمام تبعات الحياة ، وتوابع الزلزال المدمر للعملة الوطنية!.

نعم .. فقد "الجنيه المصري" كرامته ، وقيمته الاعتبارية ، عندما خارت "قواه الشرائية" فى أيدى مواطنيه إلى درجة "العجز التام" وهم يلتمسون الحياة الإنسانية الكريمة ، بالبقية الباقية لديهم من "الحفاظ على ماء الوجه" و"التمسك المستميت بالستر" أمام احتياجات الحياة اليومية ، ومفاجآت الأيام!!

المعادلة صعبة .. والحكومة المنوطة بحماية الشعب من عوارض الزمن ، تبذل جهودها ، من أجل أن يستعيد الجنيه المصرى توازنه .

وهكذا صدر القرار رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ ، ومؤداه إلزام المصدرين وشركات السياحة بتوريد ٧٥٪ من الحصيلة الدولارية إلى البنوك ، لضمان تدفق النقد الأجنبى للبنوك ، حتى تتمكن من عمليات البيع والشراء ، وتمارس عملها فى سوق الصرف.

ومع ذلك يبقى السؤال مطروحا وبشدة:

ماهو الحل الأمثل ، للقضاء على ارتفاع الأسعار؟

وهو السؤال الذى يخص جماهير الشعب.

الإجابة . . نحاول الحصول عليها فى هذا التحقيق.

تحقيق : **نجوى لطفى**

في البداية يؤكد خالد أبو إسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية" أن ارتفاع أسعار السلع أسبابه واضحة ولا تحتاج إلى إفاضة في الحديث فنحن نعتمد على الاستيراد حتى في مستلزمات الإنتاج ، وبالتالي فحجم استيرادنا كبير جدا يصل إلى حوالي **١٣مليار ونصف مليار دولار في السنة** معظمها ينصب على السلع الأساسية كالقمح ، والسكر ، والأرز ، أو مواد خام لازمة للإنتاج ، وبالطبع كلها أشياء لايمكن الاستغناء عنها ، وقد أدى انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى ارتفاع الأسعار بمثل ما ارتفعت الأسعار عالميا ، فمثلا القمح كان سعره في الأسواق العالمية ١١٠ دولارات للطن الواحد ، ارتفع سعره إلى ١٩٠ دولارا ، وبالطبع هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في الدول المستوردة إلى أرقام فلكية يضاف إلى ذلك ارتفاع رسوم الجمارك والضرائب ، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى إجبار التاجر على تحميل السلعة هذه الأعباء ، مع هامش ربح معقول ، وبالتالي يقع العبء كله على المستهلك ، الذي تصله السلعة بأسعار مرتفعة ، فوق طاقة الجنيه المضروب وتدني مستوى الدخول.

والمطلوب من الدولة النظر في الضرائب والجمارك المفروضة على السلع الاستراتيجية ، والسلع التي تعد سلعا أساسية أو من مستلزمات الإنتاج ، كذلك مطلوب منها أن تراقب أداء البنوك وأن تتيح وصول الدولار للتاجر بسعر مناسب ، لتتم عملية الاستيراد ، دون أن يتحمل المستهلك عبء ارتفاع سعر الصرف .

الحل .. في خفض سعر الدولار

بينما يرى محمد المصري نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية : بالطبع نحن كمنظمات أعمال وباعتبارنا تجاراً ومنتجين ، عندنا علم أكيد بأن حالة الكساد موجودة في السوق منذ فترة ، فالمستهلك الذي كان يشتري أكثر من سلعة أصبح يشتري أقل ، وكمية شرائه للسلع ونوعها انخفضت نظرا الظروف الاقتصادية .

فهل يعقل -في ظل هذه الظروف - أن نرفع الأسعار ؟ كيف؟ هل نرغب في نشر حالة الكساد أكثر وأكثر بالطبع نحن براء من تهمة افتعال ارتفاع الأسعار ، كما يزعم البعض ، فنحن نعلم أنه كلما ارتفع سعر سلعة ، انخفض الطلب عليها ، ولهذا كله أؤكد أن هناك زيادة مبالغ فيها في سعر الدولار ، وذلك بسبب عزوف البنوك عن إمدادنا بالدولار .

فمثلا إذا رغب أي منتج لفتح اعتماد في بنك من البنوك بمليون دولار يكون الرد أن المتوافر في البنك مائة دولار فقط ، وبالطبع هذا يدفع المنتج إلى اللجوء إلى السوق السوداء والتي كلما زاد الطلب فيها على الدولار .. ارتفعت الأسعار.

واقترح لحل هذه الأزمة أن المستورد يغطي الاعتماد في البنوك بالجنيه المصري وعلى البنك مسئولية تدبير العملة وفتح الاعتماد ، وحتى لايأخذ أحد دولارات في يديه ، وبالطبع هذا سيخفف من ارتفاع سعر الدولار.

الحل .. فتح اعتماد الاستيراد بالجنيه المصري

وعن المتوقع من الغرف التجارية في الفترة المقبلة لضبط الأسعار أكد محمد المصري : أنه عقب صدور قرار تحرير سعر الصرف تم تشكيل لجنة لبحث وسائل مواجهة محاولات بعض التجار لرفع الأسعار ، حيث اكتشفت اللجنة زيادة غير مبررة للأسعار ، كما تم عقد عدة اجتماعات مع المستوردين والمنتجين ، وكان هناك تجاوب من جميع الأطراف ، وتم الاتفاق مع وزير التموين على وضع قائمة سوداء تدون فيها أسماء التجار الجشعين ، وغير الملتزمين ، ولكن من أين لنا أن نصل إلى التاجر ، أو المنتج الذي يرفع أسعار السلع بزيادة غير مبررة ، لأننا باختصار نفتقد للشفافية ، وعدم معرفة سعر التكلفة النهائية لأي منتج لأن بعض المنتجين يشترون سعر الدولار بسعر ٦٥٠ قرشا والبعض يشترونه بـ٦٨٠ قرشا ومن هنا أؤكد مرة ثانية على أهمية مطالبة البنوك بفتح الاعتماد لاستيراد الخامات ومكونات الإنتاج بالجنيه المصري ، كذلك حل مشكلة الدولار الجمركي ، أي سعر الدولار الذي يحاسب عليه المستوردون من قبل مصلحة الجمارك ، وقد وعد رئيس الوزراء بإيجاد حل للدولار الجمركي ، لأنه من غير المعقول رفع سعر الدولار الجمركي من ٤٦٠ قرشا إلى ٧١٥ قرشا مرة واحدة ، وبالطبع أدى ذلك إلى رفع أسعار السلع بنسب تتفاوت مابين ٤٠ ، ٤٥٪ .

الحل من وجهة نظري هو تحديد سعر الدولار الجمركي وتثبيته من المنبع ، وأنا أعتقد أنه إذا حدث تجاوب من الحكومة والبنوك سيحدث تجاوب مماثل من التجار والمنتجين ، فنحن ليس من مصلحتنا استمرار حالة الكساد في البلد.

توجيه الاستثمارات الوطنية

ويؤكد د. إسماعيل صبري عبد الله وزير التخطيط الأسبق أن البنك الدولي كمؤسسة اقتصادية لايريد لجهوده في الإصلاح في الدول التي يتدخل في سياستها الاقتصادية أن تبوء بالفشل ، ولذلك فهو يتدخل من حين لآخر للتقويم ، وإعادة المسار إلى طبيعته ، وبالتالي فإن المليار دولار سوف يساعد في إعادة الاستقرار ، إلى سوق الصرف ، وأنا أؤكد على ضرورة عدم مهاجمة الجهاز المصرفي حين يضع شروطا للمحافظة على حقوقه ، خاصة بعد الحالات العديدة التي ضبطت وأثارت الأقاويل حول الفساد في القطاع المصرفي ، ولابد للحد من أزمة ارتفاع سعر الدولار ، وذلك بتشجيع الاستثمارات الخاصة ، سواء كانت أجنبية أو وطنية مع توجيهها نحو المجالات الأفضل .

فالبنك الدولي مثلا تحفظ في عام ٢٠٠١ على أن القطاع الخاص المصري قام بتوجيه ٢١٪ من استثماراته للاستثمار العقاري ، في الوقت الذي تحتاج مصر فيه إلى تغطية النقص في الميزان التجاري ، وبالطبع الاستثمار العقاري لانقوم بتصديره ، ولذلك كان من الأفضل توجيه الاستثمارات للقطاع الصناعي ، ولابد كذلك من أهمية الدفع بالنشاط الاستثماري ، وإزالة القيود والعوائق التي جعلت من الاستيراد للسلع أسهل من إنتاجها ، أو صناعتها ، وبالطبع لا أنسى أن أؤكد على ضرورة العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، فالمستهلك العربي والأجنبي لن يأتي إلا في دولة يكون معدل النمو فيها مرتفعا ، أو يبشر بالخير.

لأننا دولة مستوردة

ويرى د. حمدي عبد العظيم عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية : أن ارتفاع سعر الصرف ، وعدم استقراره ، والتفاوت الكبير في تقدير الدولار من البنوك والسوق السوداء يؤدي إلى عدم قدرة المواطن ، أو التاجر ، أو الصانع للحصول على احتياجاته الدولارية من البنوك.

والبنوك لها عذرها ، وهو عدم توافر الدولارات لديها من المستوردين ورجال السياحة المطلوب منهم توريد ٧٥٪ من حصيلتهم الدولارية للبنوك كما ينص القانون ، فالأزمة أولا وأخيراً هي أزمة ثقة بين البنوك والعملاء . فالعميل إذا ورد الدولارات للبنوك كما ينص القانون ، توافرت لدى البنوك العملات الأجنبية ،

● **الخبراء يؤكدون**

السياسة الاقتصادية في مسيس الحاجة إلى تقويم.. وانهيار دور القطاع العام، وفشل القط

منذ إطلاق سعر الصرف للجنيه المصرى، أمام العملات الأجنبية، وعلى وجه الخصوص الدولار الأمريكى.. والاقتصاد المصرى يواجه أصعب المحن.. ونحن نتساءل.. هل كان هذا القرار فى صالح الاقتصاد.. أم لا؟.. وكذلك.. ماهو دور الوزارات، والهيئات، فى دعم الاقتصاد المصرى، وبخاصة.. دعم عملية التصدير للمنتجات المصرية وفتح الأسواق الخارجية أمامها.

التصدير.. والاستيراد

معادلة اقتصادية حائرة بين الجنيه والدولار

تحقيق : **محمد رمضان**

يقول الدكتور محمود محيى الدين "رئيس اللجنة الاقتصادية" إن قرار تحديد سعر الصرف، كان يستهدف أساسا اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغير المباشرة، موضحا أن هناك قرارات أخرى، سوف تتخذ مكملة لهذا القرار، كالإصلاحات الضريبية، وتحرير سياسة التجارة الخارجية.

وأوضح الدكتور محيى الدين أن البنك المركزى بما لديه من قدرات وأدوات، أصبح قادرا على التدخل فى الوقت المناسب للحفاظ على استقرار النظام المصرفى مشيرا إلى أن قرار تحرير سعر الصرف نهائى ولا رجعة فيه.

وقال: إن السياسة النقدية فى مصر، تبحث الآن عن مثبت جديد، ليكون بمثابة الدعامة الرئيسية لانطلاق تلك السياسة، خاصة بعد تعاظم دور البنوك المركزية، والتى أصبح دورها لايقتصر فقط على استقرار الأسعار، وإنما تعدى ذلك الآن للتصدى للمشاكل الاقتصادية المختلفة، بجانب رفع معدلات النمو، وتخفيض التضخم، وزيادة فرص التشغيل، وزيادة معدلات الدخل للمواطنين.

ونبه رئيس اللجنة الاقتصادية إلى أننا نواجه **الآن قصورا** فى العملية التصديرية، وتراجع فى **نسبة الاستثمار** الأجنبى.

مشيرا إلى أن مصر كانت فى فترة الثمانينيات الأعلى نصيبا فى جذب الاستثمارات الأجنبية، من إجمالى الاستثمارات المتدفقة على الدول النامية، حيث حصلت على نحو ٨٪ من تلك الاستثمارات، إلا أن ذلك تراجع إلى ٠.٨٪ فى الوقت الحالى، لذا يجب علينا أن نوجه كل اهتماماتنا لتحديث وتطوير القطاعات المختلفة بالدولة، حتى نستطيع الوصول بالمنتج المحلى إلى درجات عالية من الجودة، ومن ثم فتح الأسواق الخارجية للتصدير.

سلبيات تعويم الجنيه

قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور على لطفى إن الأهداف القومية للاقتصاد المصرى، والتى تحقق فى النهاية معدلات معيشية مرتفعة للمواطنين، هى أهداف يجب أن ندعمها جميعا ونلتف حولها لكى تتحقق.

واعتبر **الدكتور على لطفى أن** تحسين قيمة العملة المحلية "الجنيه" من الأهداف القومية المهمة التى يجب على الحكومة الالتفات إليها.

وانتقد فى الوقت نفسه ربط الجنيه بالدولار الأمريكى، ودعا إلى ضرورة فك هذا الارتباط الذى أضر بالعملة المصرية، مشيرا إلى أن سعر صرف الدولار كان فى فترة ماضية قبل الإصلاح الاقتصادى له خمسة أسعار صرف،

وبالتالى تستطيع الوفاء بالتزاماتها قبل العملاء.

أما عن الارتفاع الجنونى للأسعار، فذلك راجع إلى أننا دولة مستوردة، تستورد احتياجاتها الغذائية، وبالتالى أى تأثير على ارتفاع سعر الصرف يؤدى إلى ارتفاع فى أسعار السلع، كما أننا نستورد مستلزمات الصناعة، وكل هذا بالدولار.. فارتفاع الأسعار مبرر، ولكن هناك بعض التجار الجشعين الذين ينتهزون الفرصة فى رفع أسعار السلع بصورة كبيرة وغير مبررة، وبالتالى الأمر كله يحتاج إلى تدخل الدولة، وفرض رقابة على الأسعار، والسلع، والتحكم فى آليات السوق، حتى لايتدهور الوضع إلى أكثر من ذلك، ويقع العبء كله على المواطنين!.

دور الدولة

أما د. إبراهيم العيسوى "الخبير الاقتصادى بمعهد التخطيط القومى فيرى أن تحرير التجارة ودخولنا فى الاتفاقيات الدولية، هى التى فتحت الباب على مصراعيه أمام التجارة الدولية، ودون الرقابة الجمركية، أو باختصار أشد، فى ظل السوق المفتوحة كان من المفترض أن يطلع المنتجون لدينا والصناع على أحدث الوسائل التكنولوجية، لتحسين الإنتاج، وتوفير الجهد والوقت والتقليل من دورة رأس المال.

وكل هذا من شأنه أن يوفر السلع المحلية بأسعار مناسبة، وبجودة عالية، ولكننا للأسف لم نستعد الاستعداد الكافى للدخول فى هذا المعترك الدولى، مما أصاب اقتصادنا بحالة أشبه بحالة الشلل، فالكساد يغرق مصانعنا ومتاجرنا، وكل هذا سبب إساءة كبيرة للاقتصاد لدينا، نتحمل الآن تبعاتها، خاصة أننا تخلينا تماما عن القطاع العام، دون إيجاد بديل، فالقطاع الخاص الآن هو فى معظمه عبارة عن صناعات تجميعية وتعبئة وتغليف، وكل ذلك لايؤهله لقيادة القطاع الاقتصادى.

من الخطأ كل الخطأ- والحديث مازال على لسان د. العيسوى- أن نعلق الخطأ على التاجر وجشعه، ففى اقتصاديات السوق لايهتم التاجر إلا بربحه، ومكسبه، وبالتالى فلا المناشدات أو الرجاءات تصلح، بل لابد من تدخل الدولة وبصورة مباشرة وسريعة لإعادة استقرار السوق، فالسياسة الاقتصادية هى دور الدولة، وليست لأى فرد أو جهة أخرى.

المسألة ليست أزمة طارئة، أو جشع بعض التجار، إنها سياسة يجب أن تقوم ويصحح مسارها.

ـاع الخاص من أسباب الكساد

والآن وبعد عمليات الإصلاح والتدرج التى حدثت أصبح لدينا أربعة أسعار لسعر صرف الدولار الأمريكي .

وأوضح سيادته أن هذه الأربعة أسعار هى **السعر المركزى ، وسعر البنوك التجارية ، وسعر بطاقات الائتمان ، بخلاف سعر السوق السوداء** الذى يزيد بكثير عن الأسعار السابقة.

ولفت رئيس الوزراء الأسبق النظر إلى أن كل هذه المخاطر - إضافة إلى تراجع موارد السياحة-أثرت سلبا على قيمة العملة المحلية التى فقدت ٣٢٪ من قيمتها.

ويرى أن الحل هو **تنمية موارد الدولة من النقد الأجنبى ، وترشيد الإنفاق بالدولار ، وتقنين عملية الحج والعمرة التى تستهلك أموالا طائلة من العملات الأجنبية ، وتحسين مناخ الاستثمار.**

وبالنسبة لسعر الصرف قال: إنه يجب أن تكون هناك مرونة فيه ، مع رفع نسبة التحرك مابين الصعود والهبوط للدولار من ٣٪ كما حددها البنك المركزى إلى ٦٪ .

من أجل زيادة الصادرات !

الدكتور محمد الغمراوى"رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" يقول: إن استثمارات المناطق الحرة تزايدت حتى وصلت إلى **١٦ مليار دولار ، بحلول عام ٢٠٠٣ منها ١١ مليار دولار للنشاط الصناعى وحده** ، وأضاف أنه من المتوقع أن تصل صادرات المناطق الحرة للأسواق الخارجية إلى مايزيد على **مليار دولار** بنهاية هذا العام ، منها مايزيد على ٩٣٪ ، صادرات صناعية .

كما ساهمت المناطق الحرة فى زيادة فرص العمل ، فبعد أن كانت **٥٣٣٠٠ فرصة عمل فعلية عام ٢٠٠١ ، وصلت إلى ٥٩٥٠٠ فرصة عمل فعلية عام ٢٠٠٢ ، بمعدل زيادة ١٢٪ سنويا.**

وأشار إلى أن الأموال المستثمرة فى النشاط التخزينى ، تناقصت حتى وصلت إلى **٤٠٠مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٢**، وذلك بسبب قصر الموافقات على المشروعات التخزينية الجديدة التى تتوجه بصادراتها إلى الأسواق الخارجية بنسبة ١٠٠٪.

وأوضح الدكتور الغمراوى أن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة أنفقت **٤١ مليون جنيه** على إمداد المنطقة الحرة العامة بدمياط ، والمملوكة لها بالمرافق والبنية الأساسية.

وأشار إلى أنه تم انفاق ٢٢٨ مليون جنيه على مشروعات المرافق والبنية الأساسية بالمناطق الحرة ، حتى ٣٠ يوليو الماضى ، كل ذلك من أجل جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات وتوفير فرص عمل للشباب.

لا خيار آخر أمام مصر

صرحت فايزة أبو النجا "وزيرة الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولي": أن العام الحالى ٢٠٠٣ شهد تفعيلا لخطة التطوير ، التى بدأت استنادا على ماتم إنجازه فى الفترة السابقة وتطوير عملية التعاون الدولى لضمان تعظيم استفادة مصر منها ، وبخاصة من خلال ترشيد موارد النقد الأجنبى ، الذى تحصل عليه مصر ، وتنظيم الفائدة التى تعود على المواطن المصرى من خلالها .

وأكدت فايزة أبو النجا أن ذلك يعد جزءاً من جهود الحكومة لتنفيذ خطط التنمية وفقا للأولويات التى حددها **الرئيس حسنى مبارك مشيرة إلى** أن قطاع التعاون الدولى شهد خلال الفترة الماضية تطويرا فى هياكله ، ليكون أكثر مواءمة مع دوره فى خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر.

وأوضحت أن ذلك يتمثل فى توجه الدولة نحو دور أقوى للقطاع الخاص ليكون قائدا لقاطرة التنمية وهو ماقمنا بتفعيله من خلال إنشاء إدارة خاصة للقطاع الخاص تتولى إنشاء ومتابعة قناة حوار بين **وزارة الخارجية والتعاون الدولى ، وبين القطاع الخاص ،** حتى يمكن له الاستفادة المثلى من نوافذ التمويل المتاحة.

وأشارت إلى أن هناك أيضا إدارة لمتابعة خطوات تنفيذ المشروعات وقياس مدى المنفعة التى تعود منها على المواطن المصرى ، وتحقيق أفضل استخدام للمنح والقروض التى تحصل عليها مصر من المصادر الثنائية ، أو المتعددة الأطراف ، أو مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية .

وقالت فايزة أبو النجا إن تطوير هيكل قطاع التعاون الدولى يتضمن تنسيقا قويا مع الوزارات الأخرى المعنية ، من خلال اللجنة الوزارية للإقراض ، والتى نجحت فى أن تكون لدى مصر خطة واضحة لاحتياجاتها لأولويات التنمية ، وشددت **وزيرة الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولى** على أن الدولة تولى اهتماما كبيرا بتفعيل المحاور المختلفة للتنمية ، بما فى ذلك تطوير العملية التعليمية والاهتمام بقطاع الصحة والبنية الأساسية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل جديدة للشباب ، واقرار القوانين التى تهيئ مناخ الاستثمار الجاذب وتشجيع الصادرات المصرية.

وحول سوء استخدام القروض من جانب بعض المحافظات نفت **الوزيرة** ذلك وقالت إن أى منحة أو قرض يتم عن طريق التعاون الدولى ، ويتم تحديد المشروع الذى تستخدم فيه المنحة أو القرض .

كما أن مجلس الشعب المصرى لا يوافق على أى اتفاقية خاصة بقرض إلا إذا كانت توضح المشروع الذى يستخدم فيه القرض.

وأضافت .. أن مصر لديها خطة محددة فيها المشروعات الخاصة بالمحافظات وبالتالى فإن المشروعات التى أقرها مجلس الوزراء هى مشروعات مدرجة فى خطة التنمية وستستفيد من المنح والقروض.

وحول ما إذا كانت الفترة القادمة ستشهد اتصالات مصرية فى قطاع التعاون الدولي مع شركاء البنية ، قالت فايزة أبو النجا : إن اتصالاتها لاتنقطع ، وهى اتصالات تتم أساسا مع الجهات الخارجية ، سواء على مستوى الثنائية أو على مستوى المؤسسات متعددة الأطراف ، مؤكدة على أنها اتصالات وثيقة ومستمرة ومكثفة.

مشاكل أمام التصدير

وعن أسباب عدم الاستفادة الكافية من القروض الممنوحة لخطة تحديث الصناعة من شركاء التنمية ، قالت فايزة أبو النجا : لم يحدث أن تم منح قروض لتحديث الصناعة ولم يتم الاستفادة منها ، ولكن الذى حدث أن البرنامج نفسه تأخر البدء فيه بسبب عدد من المشكلات ، ولكن بجهود **وزارة الصناعة ،** وبدعم من **التعاون الدولى** تم التغلب على مثل هذه المشكلات .

وأشارت إلى أن النجاح فى تحديث الصناعة المصرية مسألة حتمية ، وليس لدى مصر خيار آخر حتى يمكن تحقيق الاستفادة المرجوة من

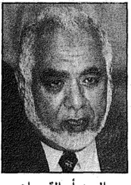
• لدينا أربعة أسعار لسعر صرف الدولار
• استثمارات المناطق الحرة وصلت إلى ١٦ مليار دولار


د. على لطفى


د. محمد الغمراوى


د. فايزة أبوالنجا

• تطوير قطاع التعاون الدولى ليقوم بدوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية
• مشروع الإصلاح الجمركى سيدعم قانون تنمية الصادرات المصرية


السيد أبوالقمصان

اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى ، وبما يعود على مصر من استفادة أكبر فى مجال التنافسية على المستوى العالمى ، وتمكين المنتجات المصرية من المنافسة والاحتفاظ بالأسواق.

وقالت الوزيرة فايزة أبو النجا إن برنامج تحديث الصناعة فى مصر بدأ بخطوات راسخة وواثقة فى كل المجالات ، بما فى ذلك قطاع الصناعة ، وقطاع الغزل والنسيج ، وقد تمت الاستعانة بالخبرة اليابانية فى تحديث عدد من مصانع القطاع العام فى مجال الغزل والنسيج باعتباره قطاعا حيويا بالنسبة للصناعة فى مصر.

الإصلاح الجمركي المنتظر

ويشير السيد أبو القمصان"رئيس قطاع التجارة الخارجية" إلى أن تحرير سعر الصرف ، يخدم العملية التصديرية حيث يعطى للسلعة المصدرة ميزة تنافسية فى الأسواق الخارجية بالنسبة للأسعار ، وقد كان من نتائج ذلك زيادة فى التصدير بنسبة ٣٥٪ عن مثيلها سابقا.

وعن المشاكل التى تواجه العملية التصديرية للسلع المصرية ، يقول أبو القمصان ، إنها تتمثل فى الآتي:-

– ضعف القدرات التسويقية للمنتجات المحلية لغزو الأسواق الخارجية .

– التشدد فى الإجراءات الصحية المتبعة فى سوق الاتحاد الأوروبى ، وبخاصة للمنتجات الزراعية.

--عدم توافر وسيلة النقل بالنسبة لقارة أفريقيا ، وهى تعد السوق الواعدة ، حيث تربطنا مع دولها اتفاقيات تمنح المنتجات المصرية ميزات تصديرية .

–ارتفاع الرسوم ، والضرائب ، على السلع المنتجة محليا.

ويضيف رئيس قطاع التجارة الخارجية أن الوزارة اتخذت عدة قرارات لدعم التصدير ، من أهمها:

– اختصاص هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وحدها بفحص جميع السلع دون التدخل لأى جهة أخرى بالفحص ، وذلك بالنسبة للسلع الخاضعة لأحكام قوانين الإشعاع ، ومراقبة الأغذية والزراعة والاستيراد والتصدير ، وبالتالى فإن من شأن هذا القرار أن يحل مشكلات مصدرى السلع الغذائية ، وشكواهم المستمرة ، من تكدس مئات الرسائل التصديرية بالموانى انتظارا للفحص ، وسيقضى تماما على نحو ٩٠٪ من مشكلات التصدير والاستيراد فى الموانى ، وسيخفض مدة الفحص من ٢٥ يوما إلى يوم واحد فقط.

ويؤكد سيادته على أنه بناء على هذا القرار ، سيقتصر تعامل المصدرين والمستوردين على جهتين فقط هما : **الجمارك وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات** بما يسهم فى اختصار الإجراءات ، والوقت ، والتيسير التام على المستثمرين ، ورجال الأعمال.

كذلك استمرار التزام الدولة بتقديم برامج المساندة للصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية ، خاصة بالنسبة للشحن الجوى ، حيث اتضح من خلال العملية التقييمية زيادة السلع المصدرة والمنقولة جوا بنسبة ٥٠٪ خلال العامين الماضيين نتيجة برامج المساندة للشحن الجوي.

وبالنسبة للساحة المبردة بمطار القاهرة ، والتى تمثل جزءاً من منظومة الشحن واستراتيجية تنمية الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية ، فقد تقرر الاستعانة بالخبرة الألمانية فى مجال أنظمة المعلومات الخاصة بإدارة هذه الساحة والارتفاع بمستوى النظم الإدارية بها لاعتمادها دوليا.

ويوضح أن ذلك من شأنه اكتساب ثقة المستوردين بالنسبة لمواصفات وأنظمة الشحن ، وبالتالى زيادة الصادرات من الحاصلات

الزراعية والبستانية ، حيث من المتوقع فى ضوء الاستثمارات التى تمت فى مجال إنتاج الخضر والفاكهة ، زيادة المنتج هذا الموسم بنسبة ٣٠٪.

وتجدر الاشارة إلى أنه حدثت **طفرة فى الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية والبستانية** حيث ارتفعت إلى نحو **٤٣٤ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣** منها نحو أكثر من **١٠٠مليون دولار** من الموالح وحدها .

ويضيف رئيس قطاع التجارة الخارجية قائلا: إن مشروع تطوير قانون الجمارك"الاصلاح الجمركي" سيكون بمثابة دعامة رئيسية فى تحقيق أهداف قانون تنمية الصادرات المصرية الصادر فى يونيو ٢٠٠٢ ، ويتضمن المشروع معالجة التشوهات فى هيكل التعريفة الجمركية واستحداث نظم جديدة والتوسع فى استخدام الحاسبات الآلية فى إنهاء الإجراءات الجمركية بما يزيد من تنافسية الاقتصاد المصرى ، ويخفض الأعباء على المستهلكين ، ويهدف مشروع التطوير الجمركى إلى إدماج مصر فى الاقتصاد العالمى ، وإنشاء علاقة مشاركة بين الجمارك والمجتمع التجارى والعمل على رفع قدرة القطاع الخاص للتنافس من خلال خفض التكلفة العالية للصفقات.

ويؤكد أن التعديلات الجديدة تتيح الإعفاء المؤقت للسلع الوسيطة ، ومستلزمات الإنتاج ، من كافة الرسوم والضرائب ، وكذلك كافة القواعد الاستيرادية الملزمة لباقى الواردات التى لاتدخل فى الإنتاج ، مع تأكيد الرد الفورى لأى تأمين كان قد تم إيداعه عن استيراد المواد المشار إليها عند إعادة التصدير ، وبذلك تخفف هذه الإجراءات الأعباء المالية على المصدرين وتوفير السيولة لديهم لتمويل عملياتهم وبشكل أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

وكذلك يعالج المشروع موضوع رسوم الخدمات بالموانى التى تصل إلى نحو ٣٪بعد أن صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذه الرسوم.

وأخيراً .. أصبح بعد الجهود التى تمت بين **كل من مصلحة الجمارك "وزارة المالية" وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات" وزارة التجارة الخارجية "إمكانية قيام المستورد بإعادة التصدير من خلال أكثر من منفذ بدون التزام بإعادة التصدير من ميناء الوصول.**

بعد شهر من انتهاء مؤتمر الحزب الوطنى

مشاكلنا الاقتصادية

انتهت أعمال المؤتمر الأول للحزب الوطنى ، وتحولت توصياته إلى سياسات ، تنفذها وتطبقها الحكومة .. ولكن مازالت الأزمة الاقتصادية تلقى بظلالها الثقيلة على الشعب المصرى بل وتحولت إلى سلسلة طويلة من الأزمات ، تبدأ بالبطالة ، وزيادة الواردات ، وارتفاع سعر الدولار وانتهاء بارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاض قيمة الجنيه المصرى !!.. الأمر الذى يثير السؤال : هل نحن فى حاجة إلى مؤتمر اقتصادى قومى ، على غرار المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى عام ١٩٨٢ ، يشارك فيه الخبراء والمفكرون السياسيون والاقتصاديون ، بكافة انتماءاتهم السياسية والفكرية؟ أم أن توصيات الحزب الوطنى فى مؤتمره الأول تكفى؟.. حول هذا السؤال .. نجرى هذا التحقيق ..

تحقيق : **انتصار سليمان**

فى بداية تولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية ، وجه سيادته الدعوة إلى القيادات الاقتصادية المصرية ، التى لها خبرتها المشهود بها مصريا ، ودوليا لوضع تصور مبدئى ، يتم الاتفاق عليه ، باعتبارهم أهل الرأى والخبرة ، فى هذا المجال .

وبالفعل عقد المؤتمر الاقتصادى القومى فى فبراير عام ١٩٨٢ وشارك فيه خبراء مصر ، الذين يمثلون كافة المذاهب الاقتصادية ، وقد ركز أعضاء المؤتمر فى مناقشاتهم على ضرورة الاستمرار فى الانفتاح الاقتصادى لتلافى ما أظهرته التجربة من تغلب الاتجاهات الاستهلاكية ، على الاتجاهات الإنمائية .

وأجمع الخبراء الاقتصاديون المشاركون فى المؤتمر الاقتصادى على ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط القومى فى رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة استثمارات الخطة عن معدلاتها الحالية ، والتأكيد على سياسة الاعتماد على الذات فى تمويل استثمارات الخطة وتقليل الاعتماد على القروض والديون الخارجية .

كما ناقش أعضاء المؤتمر الاقتصادى القومى عام ١٩٨٢ العديد من القضايا الاقتصادية الملحة فى ذلك الوقت ، ورسم المؤتمر السياسات الاقتصادية التى سارت عليها الحكومة وقتها ، حتى بداية التسعينيات .

ومنذ بداية التسعينيات تبنى العالم أفكار " عالم بلا حدود " وتجارة عالمية بلا قيود " بالإضافة إلى مصطلحات اقتصادية جديدة مثل العولمة ، نهاية الحرب الباردة ، بداية عصر الأمركة ، حكم القطب الواحد ، صراع الحضارات ، الخصخصة .. إلخ

ومع دخول الألفية الجديدة ، ظهرت آثار هذه المتغيرات ، وبدأ الاقتصاد المصرى سلسلة من الأزمات ، التى لاتنتهى منها : تحرير سعر الصرف ، وارتفاع الأسعار ، وعدم قدرة المنتج المصرى على منافسة مثيله الأجنبى ، الذى أغرق السوق المصرية ، وزيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، وغيرها من المشاكل التى تهدد الاقتصاد المصرى .

وتحاول الحكومة المصرية اتخاذ كافة الإجراءات للتصدى لهذه المشاكل ومواجهة الأزمة الاقتصادية وبكل جهودها .

كما جعل المؤتمر الأول للحزب الوطنى القضية الاقتصادية أهم القضايا التى ناقشها ، ووضع لها توصيات ، تحرر سياسات الحكومة ، لمواجهة القضية الاقتصادية فى الفترة المقبلة .

ويبقى السؤال : هل نحن فى حاجة إلى مؤتمر اقتصادى قومى مصرى تشارك فيه جميع الأحزاب ، والخبراء الاقتصاديون من كل المذاهب لرسم السياسات الاقتصادية فى الفترة المقبلة ؟ أم نكتفى بتوصيات مؤتمر الحزب الوطنى والسياسات الفعلية التى تطبقها الحكومة ، خاصة وأن لجنة السياسات بالحزب الوطنى

ـــل تحتـــاج إلـــى مؤتمـــر قومى؟

تضم كل الخبراء المصريين السياسيين والاقتصاديين من كافة الأحزاب وليس الحزب الوطنى فقط ؟

قرارات الحزب تكفى

يقول عبد العزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب : الحكومة هى حزب الوطنى ، والحزب الوطنى هو حزب الحكومة ، وقد حاول الحزب الوطنى فى مؤتمره الأول الذى عقد فى شهر سبتمبر الماضى ، مناقشة كافة القضايا التى تهم المواطن المصرى ، وتؤثر عليه ، سواء كانت قضايا اقتصادية ، أو سياسية ، أو اجتماعية.

وبالفعل قدم د. عاطف عبيد رئيس الوزراء أمام اللجنة الاقتصادية ورقة عمل بالسياسات التى تطبقها الحكومة فى الفترة القادمة وأعتقد أن ما قدمه المؤتمر الأول للحزب الوطنى كاف جدا .

لأن الحزب لا يعتمد على أعضائه فقط ، وإنما يستعين بكافة الخبرات المصرية والأجنبية .

كما أن أغلب المشاكل الاقتصادية التى تواجه مصر هى معوقات دولية تؤثر على أغلب الدول وليست مصر وحدها ، مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية ، الذى تحاول الحكومة جاهدة بكل الوسائل السعى للتوازن بين الأسعار العالمية ، وقدرة محدودى الدخل على الشراء .

تأثير السياسة على الاقتصاد

ويقول د. كمال أحمد محمد أستاذ الاقتصاد بمعهد البحوث الزراعية: تقوم الوزارات بعمل تخطيط قطاعى كل فترة ، لتنظيم أولويات العمل بها ، وتقدمها إلى مجلس الوزراء ، الذى يقوم بتنسيق العمل بين الوزارات ، وإعداد ما يسمى بالتخطيط القومى لمشروعات التنمية فى مصر ، كما أن هناك تخطيطا طويل المدى وتخطيطا آخر قصير المدى ، يتغير كل فترة ، حسب التغيرات وطوارئ العمل فى هذه الوزارة .

وبالتالى فإن قيام مؤتمر اقتصادى قومى ، لن يقدم شيئا جديدا ، أو إنه سيصل إلى حل اللغز فى الأزمة الاقتصادية التى تتفاقم وتزداد يوما بعد يوم .

المؤيدون للمؤتمر:

توصيات المؤتمر الوطنى تعبر عن آراء الحزب والمؤتمر الاقتصادى ستشارك فيه كل الأحزاب

المعارضون للمؤتمر:

الحزب الوطنى يضم ٩٩٪ من خبراء السياسة والاقتصاد. الأزمة الاقتصادية القائمة.. نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والدولية

فإذا كان الهدف من الدعوة إلى هذا المؤتمر هو توحيد جهود الخبراء والجهات الرسمية والعلمية لمناقشة الأزمة الاقتصادية ، فقد حاول الحزب الوطنى فى مؤتمره الأول مناقشة الأمر ، والخروج بتوصيات يتم تحويلها إلى سياسات تنفذ ، وإن كان هذا صعب التنفيذ ، لأن الواقع يختلف عن مناقشة الأمور نظريا .

فصل السياسة عن الاقتصاد

بينما يشير د. شوقى السيد عضو لجنة الأحزاب بمجلس الشورى ، إلى أنه لابد من دعوة كافة الأحزاب والجهات العلمية والبحثية وكافة القوى السياسية والاقتصادية طالما أنه مؤتمر قومى يناقش قضايا مصر ولا يجب الاكتفاء بقرارات الحزب الوطنى لأن القاعدة تقول إن أكثر من رأى ، أفضل من رأى واحد ، ومن هذا المنطلق نجح المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ ومؤتمر الحوار الوطنى عام ١٩٩٤ .

ثم إن الحزب الوطنى هو حزب الحكومة ، وقد أعلنت الحكومة أكثر من مرة فشلها فى إدارة الأزمة الاقتصادية ، وعدم قدرتها على الخروج من المأزق الاقتصادى ، الذى يزداد حدة كل يوم ، حتى بدأت آثاره الاجتماعية تظهر على أفراد الشعب متمثلة فى زيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر ، وزيادة أعداد البطالة ، وانتحار بعض الشباب الذى فشل فى العثور على عمل ، وانصراف الأفراد عن المشاركة فى العمل السياسى واللهث وراء الأسعار فى محاولة منهم لتلبية الاحتياجات الأساسية ..الخ

لذا يرى د.شوقى ضرورة فصل السياسة عن الاقتصاد فالخبراء والعلماء الاقتصاديون قادرون على وضع حل للخروج من المأزق الاقتصادى ، ولكن ارتباط السياسة بالاقتصاد ، يجعل القرارات الاقتصادية قرارات مقيدة ومكبلة وغير مجدية .

مؤتمر اقتصادي سياسي

يقول د. محمد يوسف مدير مركز الدراسات التجارية بجامعة القاهرة إننا فى حاجة إلى مؤتمر سياسى اقتصادى ، يضع فيه الخبراء السياسيون والاقتصاديون تصوراتهم للإصلاح السياسى والاقتصادى ،انطلاقا من إشارة الحزب الوطنى فى مؤتمره الأول ، إلى ضرورة أن يواكب الإصلاح الاقتصادى إصلاح سياسى.

فنحن بالفعل لانحتاج إلى مؤتمر اقتصادى ، يضع سياسات اقتصادية فهذه مهمة الوزراء بالتنسيق مع مجلس الوزراء ، الذى يستعين بالمستشارين و خبراء الاقتصاد المصريين والأجانب .

ولكننا فى حاجة لتكوين قاعدة فكرية متكاملة ومتوازنة بين السياسات الاقتصادية والسياسية ، خاصة أن السياسات الاقتصادية والسياسية متداخلة ، وتؤثر على بعضها البعض ومن ثم وجب التفكير بأسلوب عملى وفكر متجدد وليس تقليديا فى ضرورة التوازن بين السياسيين .

فعلى سبيل المثال قرار إعادة توزيع الدعم - ضمانا لوصول الدعم إلى مستحقيه - قرار اقتصادى هام ، وضرورى فى هذه المرحلة ، ولكنه فى نفس الوقت قرار سياسى صعب تنفيذه حفاظا على الأمن واستقرار البلد ، وضمانا للعدالة الاجتماعية ، التى تشير إلى أن

الدعم من حق كل مواطن مصرى وليس الفقراء فقط .

السياسات المستقبلية

ويؤكد عبد الله أبو الفتوح رئيس لجنة العمال بحزب التجمع على أهمية عقد مؤتمر اقتصادى قومى لها ، ليس لمناقشة الأزمات الاقتصادية التى نمر بها فحسب ، وإنما لوضع السياسات المستقبلية للتنمية المصرية فى ظل الظروف العالمية المتغيرة والمتقلبة باستمرار .

وقد قام حزب التجمع بالتجهيز لمؤتمر اقتصادى قومى دعا إليه كافة الأحزاب ولكنه لم يجد استجابة من الحكومة أو من باقى الاحزاب فطويت أوراقه .

لذا نحن نرحب بفكرة المؤتمر الاقتصادى مرة أخرى تشارك فيه كافة الأحزاب ، فإذا كان الحزب الوطنى هو الحزب الحاكم ، فإن خطط التنمية المصرية تهم كل مواطن مصرى ، بصرف النظر عن انتمائه السياسى أو موقعه من الجهاز الحكومى .

وقد دعا الرئيس حسنى مبارك فى مؤتمر الحزب الوطنى إلى حوار شامل يضم كافة الجوانب السياسية والحزبية فى مصر ولا يتوقف على مناقشة الأمور السياسية فقط ، وإنما لمناقشة كافة جوانب الحياة فى مصر .

ويشير أبو الفتوح إلى ضرورة عقد ورش عمل تضم كافة المعنيين بالأمور الاقتصادية قبل عقد المؤتمر لتقديم ورقة عمل كل فى تخصصه .

ويشير د. رأفت رضوان إلى أن القضية الاقتصادية لها أبعاد كثيرة ومتشابكة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .... إلخ

ورغم أن الصورة التى قاتمة إلا أن الحقيقة الواضحة أن الحكومة تسعى جاهدة للخروج من الأزمة التى فرضتها عليها الظروف السياسية والاقتصادية العالمية .

والأهم من ذلك أن رؤية المشكلة من موقع المسئولية تختلف عن مناقشتها نظريا فالمسئولية الفعلية إزاء الواقع ، تختلف عن المناقشة النظرية ، كما أن اتخاذ القرار يؤثر على قرارات أخرى وتجعل من الصعب التراجع فيه ، أواتخاذ إجراءات أخرى لإصلاح ما أفسده القرار الأول .

والمقصود أن الواقع العملى للمشكلة يفرض على المسئول اتخاذ قرارات قد يراها البعض تضر ولا تفيد ولكنه يتخذها لأنه أعلم بالمشكلة وأبعادها ،. كما أن كل مسئول لديه عدد لا بأس به من المستشارين ، مهمتهم تقديم النصيحة والمشورة الفنية ،وبالتالى فالقرار ليس قرار المسئول وحده ، وإنما مجموعة فنية كبيرة ، تفكر بالفعل والمنطق ،وتستخدم أحدث التكنولوجيا والعلم فى تقديمها المشورة

ندوة كبرى فى نقابة الصحفيين حول

المعادلة الصعبة

تدنى الأجور .. واشتعال الأسعار !!

حرائق الأسعار المشتعلة . . مازالت حديث المدينة . . فى البيوت . . فى الشوارع .. فى المقاهى . .فى مكاتب العمل . . فى الأماكن العامة . .فى أروقة المنتديات .. وفى مكاتب الحكومة . . والندوات الخاصة!.

فالحرائق مازالت مشتعلة . . والمواطنون –على جمر الأيام الصعبة – يكابدون لهب النيران ، وهى تحرق مافى أيديهم من قروش أخيرة ، وشحيحة ، لن توفر لهم حاجتهم من ضرورات الحياة ، عصب الاستقرار ، والاستمرار فى موكب الحياة ، والأحياء

فى نقابة الصحفيين– حيث معقل أصحاب الأقلام المنوطة ، بالدفاع عن أمن المجتمع ، وحقه فى الحياة والعيش الآمن المستقر–عقدت اللجنة الاقتصادية ، ندوة كبرى تصدت بالحوار والمناقشة والبحث فى الحلول الجذرية لمشكلة الأجور المتدنية ، والأسعار المشتعلة .ونحن فى هذا التحقيق ننقل خلاصة الآراء فى هذه الندوة ، التى أدارها أمين الصندوق الكاتب المعروف ممدوح الولى .

فى البداية تحدث حمدى القبيسي"المستشار بمشروع التطوير القومى ونائب رئيس غرفة الصناعات" مؤكدا أن ماحدث ليس **ارتفاع أسعار ،** وإنما انخفاض حقيقى للقيمة الشرائية للجنيه المصرى ، وهناك فرق بين الاثنين.

ويرجع **ارتفاع الأسعار** لأسباب كثيرة ، منها ارتفاع تكلفة السلعة ، سواء المستوردة أو المحلية، حيث إن أغلب مستلزمات الإنتاج مستوردة .

ومن الأسباب أيضا الاختلال فى ميزان العرض والطلب ، فبالرغم من ارتفاع الأسعار ، إلا أن الاستهلاك على السلعة يسير بنفس المعدل ، ومازال المستهلك يصر على شراء نفس السلعة بنفس الكمية ، ولم يغير من عاداته الاستهلاكية .

كذلك الاحتكار ، الذى أخذ شكل الظاهرة فى الفترة الأخيرة ، مثل احتكار الأسمنت فمع أن كل مدخلاته محلية ، وتكلفة الكهرباء مدعمة من الدولة ، **إلا أن سعر الأسمنت زاد أكثر من** ١٠٠٪ حيث ارتفع سعره من ١٢٠ إلى ٢١٧ جنيها ، حيث يحتكر تجارة الأسمنت فى مصر عشرة منتجين ، اتحدوا ضد الشعب المصرى ، كما أن خمسة تجار يحتكرون تجارة زيوت الطعام ، وتحتكر ٧ شركات تجارة الأسمدة الزراعية ، وتتحكم شركتان فى تجارة حديد التسليح ، وهكذا اتحدت الشركات المنتجة للسلع لكى تحتكر وتتحكم فى السعر!.

ويأتى بعد ذلك السلوك الاجتماعى للمنتج ، والمستهلك ، والتاجر ، فرغم أن الجميع يعمل فى دائرة واحدة ، إلا أن الكل يعمل لحسابه متجاهلا باقى عناصر الدائرة .

كذلك السلوك الأخلاقى ، والمتمثل فى ضرورة عدم استغلال أى ظاهرة اقتصادية ، والتربح منها ، بالتلاعب فى الشكل الظاهرى للسلعة ، أو التغيير الطفيف فى وزنها ، بهدف رفع السعر .

ولكى نسيطر على الأسعار **–يشير القبيسي–** لابد من إعادة التوازن لقاعدة العرض والطلب ،

كذلك لابد من حتمية زيادة الإنتاج ، كما أن الاستقرار السياسى والاقتصادى العالمى والمحلى يزيد من الإنتاج ، ويمكن المنتج من التخطيط لفترات طويلة ، دون التعرض لأزمات تفقده رأسماله.

أما عن علاقة الأسعار بالأجور ، فهى علاقة صحيحة أحيانا ، وغير صحيحة أحيانا أخرى ، بمعنى أنه من الضرورى رفع الأجور ، وتماشيها مع الأسعار ، عندما تمس هذه الأسعار السلع الأساسية للمواطن ، ولكن عندما نتحدث عن السلع الكمالية ، فإن زيادة الأجور هنا تدخلنا فى مشاكل اقتصادية ، والدليل على ذلك العلاوة الاجتماعية التى تصرفها الدولة سنويا للموظفين ، فرغم قلتها إلا أننا نلاحظ ارتفاع الأسعار فى نفس الشهر الذى تصرف فيه الحكومة العلاوة، وبالتالى ارتفاع الأجور سيصاحبه ارتفاع فى أسعار كل السلع.

ويتحدث مصطفى زكي"رئيس شعبة المستوردين" حيث يقول:

إن ماحدث من ارتفاع للأسعار كان متوقعا ولس مفاجئا فتحرير سعر الصرف يعنى ارتفاع العملات الأجنبية ، وانخفاض قيمة الجنيه المصرى والحقيقة أن ارتفاع سعر العملات والسلع الكمالية المستوردة ، كان شيئا متوقعا وأما غير المتوقع ، فهو ارتفاع سعر السلع الأساسية ، التى تمس حياة المواطنين ، و يعود السبب فى ذلك إلى **ارتفاع سعر الدولار الجمركى** ، الذى هو أساس الاستيراد ، إذ ارتفع سعر الدولار من ٤٦٤ قرشا إلى ٥٣٥ قرشا ، ثم تجاوز ٦ جنيهات ، فكان من الطبيعى ارتفاع سعر السلع المستوردة ، كذلك تسبب ارتفاع الأسعار العالمية مع انخفاض قيمة الجنيه فى ارتفاع سعر بعض السلع بشكل ملحوظ ، مثل الذهب ، والسكر ، والقمح .. إلخ .

ويشير مصطفى زكى إلي بعض الملاحظات التى ظهرت على الساحة الاقتصادية في هذه الفترة ، مثل زيادة استهلاك السلع المعمرة حيث بلغت ١٥١ مليون دولار ، **رغم زيادة جماركها١٣٥٪ ورغم إنتاج أغلب هذه السلع فى مصر من ماركات عديدة مثل السيارات ، والأجهزة الكهربائية .. إلخ .**

كما يلاحظ أن التطور الثقافي والاجتماعى كان أبطأ من التطور المادى والاستهلاكى .. والأمر المدهش حقا هو أنه بعد ارتفاع الأسعار ، لم يتوقف الجمهور عن الشراء ، بل زاد الطلب على بعض السلع تحسبا لارتفاعها ثانية ، أو لاختفائها من السوق مستقبلا.

أما عن الأجور **–فيشير رئيس شعبة المستوردين–** إلى تجربة **تركيا** التى قامت بمضاعفة الأجور فى شهر واحد إلا أن ذلك صعب الحدوث عندنا بسبب الكثافة السكانية





كاريكاتير : ياسر حسين

العالية ، وبسبب انخفاض موارد الدولة ، وعجز الموازنة وإنى هنا أشيد بدعم الحكومة لسبع سلع أساسية ، فهذه خطوة جيدة لخفض سلع المواد الغذائية ، لمساعدة محدودى الدخل على الحياة .

ويتساءل مصطفى زكى عن المجلس الأعلى للأجور : لماذا لم يتخذ خطوات سريعة وفعالة؟ لماذا تأخر عمله؟ كذلك أين دور صندوق موازنة الأسعار؟ لماذا توقف ونحن فى أشد الحاجة إليه؟!.

كذلك لماذا التردد فى إصدار قانون حماية المنافسة ، ومنع الاحتكار وقد أصبحت ظاهرة الاحتكار تهدد السلع الأساسية للشعب المصري!!.

إعادة تنظيم

ويتساءل عادل أبو العز "رئيس شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية": إذا كان السبب الأساسى فى ارتفاع أسعار السلع ، هو ارتفاع تكلفتها ، سواء كانت تكلفة استيرادها ، أو تكلفة إنتاجها ، فكيف نحجِّم ونسيطر على ارتفاع تكلفة السلعة؟ وهو يجيب فى نفس الوقت قائلا: إن السوق المصرية تحتاج لإعادة تنظيم ، تنظيم الأسعار والأجور ، وتنظيم العلاقة بين المنتج ، والموزع ، والمستهلك ، وإعادة تنظيم بعض القوانين التى تنظم العمل ، وحرية التجارة.

فعلى سبيل المثال بعد هجرة اليهود من مصر واستلام الحكومة المحلات التجارية الكبيرة مثل عمر أفندى ، وبنزايون ، وشملا ، وريفولى .. وغيرها ، واجهت الحكومة مشكلة البيع بالتقسيط دون الالتزام بالدفع ، مما جعل الحكومة تفكر فى آلية جديدة أو قانون ينظم البيع بالأجل فكان القانون رقم ١٥٧ ، الباب الثاني الخاص ببعض أنواع البيوع ومنها البيع بالأجل ، وتجريم التاجر الذى يشترى سلعة ولا يدفع ثمنها ، لذلك نحن نحتاج إلى مثل هذه القوانين التى تنظم العمل والتجارة فى السوق اليوم.

ويتحدث أبو العز عن الأزمة الاقتصادية فيقول: إن الأزمة هذه المرة مختلفة عن ماقبلها والتى حدثت فى يناير –مارس ٢٠٠١ **حيث ارتفع سعر ٦٥ سلعة مرة واحدة ،** ولكن الأزمة الاقتصادية هذه المرة سببها تحرير سعر الصرف ، والمعروف أن سعر الصرف يؤثر فى كل شيء بطريق مباشر وغير مباشر على السلع الأساسية ، الأدوية ، الصناعة المحلية ، السلع المستوردة .

ويقترح أبو العز البحث عن بدائل .. فإذا كانت بعض السلع قد ارتفع سعرها ، وأصبحت فى غير متناول المواطن البسيط ، فإن هناك سلعا أخرى كثيرة ، يمكنها أن تحل محلها ، وتعطى نفس القيمة الغذائية ، واللحم ، وفى نفس الوقت تعفينا من الوقوف أمام المشكلة مكتوفى الأيدي.

مشكلة عمرها ٥٠ عاما

ويتحدث السيد أزمان"عضو شعبة

المستوردين ورجال الأعمال" فيقول:

الحكومة تتهم التاجر ، وتلقى عليه مسئولية ارتفاع الأسعار ، وهذا خطأ فادح ، واتهام خطير ، فالتاجر محاسب بسعر العملة التى يشتريها من السوق ، مضافا عليها الضرائب ، والجمارك ، وتكلفة الانتقال ، وأجرة العمال ، وغيرها ، وفى النهاية هامش ربح لهذا التاجر ، كل ذلك يرفع سعر المنتج ، ويطالب المستهلك بهذه الزيادة.

أما عن الأجور والأسعار فهى مشكلة قديمة عمرها الآن خمسون عاما ، تركتها الحكومة ولم تعالجها ، وكان من المفروض أن يصل المستوى الاجتماعى للمواطن العادى إلى حال أفضل مما هو عليه ، ولن نقول إن المشكلة السكانية هى السبب وهى التى تلتهم التنمية ، وتقضى على "ارتفاع" الأجور.

لأن المشكلة السكانية معروفة منذ سنوات ، والحكومة تعرف تماما أننا نزيد مليون نسمة كل عام ، فلماذا لم نستعد لهذه الزيادة بتجهيز فرص العمالة ، وزيادة الإنتاج ، بدلا من صيحاتها المتكررة بتنظيم النسل؟ لماذا لم نعد أنفسنا وصناعتنا والبنية التحتية ، وفرص العمل ، وكل شيء لهذه الزيادة.

ويؤكد السيد أزمان أن المشكلة هى مسئولية الحكومة ، وعليها حلها ، والشعب عليه التنفيذ ، فعندما تقرر الحكومة فرض ضرائب جديدة ، فإن الشعب يدفعها بدون نقاش.

لذلك وجب علينا أن نجد خدمة جيدة وحقوقا طالما أننا نؤدى الواجبات التى علينا.

لماذا ندفع ضرائب لمدارس فاشلة ، لاتوفر لأبنائنا التعليم المناسب لهذا العصر ، ولماذا نقدم ضرائب لمستشفيات لاتقوم بعملها ، وإذا مرض الشخص فعليه التوجه لإحدى المستشفيات الخاصة أو السفر لخارج مصر.

لابد لنا من وقفة أمام كل مشاكلنا التى لانحلها ، بل نكتفى بمناقشتها والبحث عن حلول فرعية أو مسكنات تخدر المشكلة ولاتعالجها ، لابد من حلول جذرية قبل أن يستفحل الأمر ، أكثر من ذلك!.

فالمشكلة الآن وصلت للسلع الأساسية ، هل سننتظر حتى لايجد الشعب قوت يومه ، إن هذا يهدد أمن واستقرار البلد ، ولابد من حل المشكلة حلا جذريا ، وليس بمسكنات.

انخفاض الاستثمار

يقول د.سمير طوبار "الرئيس الأسبق للجنة الاقتصادية بالحزب الوطني": القوة الشرائية للنقد ، تعكس وضع الاقتصاد ، والواضح أن هناك سلسلة أزمات اقتصادية كلها تشير إلى انخفاض الاقتصاد ، وهو مايسبب البطالة ، وتحول نسبة كبيرة من الناس إلى أصحاب دخول ضعيفة ، وبالتالى قدرتهم الشرائية ضعيفة مما يسبب الركود ، وتراكم المخزون السلعي.

وهذا يؤدى إلى خفض المصانع من طاقاتها التشغيلية ، كما أنها تؤدى إلى خفض أجر عمالها ، نتيجة انخفاض الطلب ، وبالتالى تقل خطوط الإنتاج ، وترتفع تكلفة المنتج فيرتفع سعره.

ويشير د. طوبار إلى أن قضية خطيرة تواجه فلسفة الاقتصاد المصرى وهى اختلاط الفكر والفلسفة المطبقة ، فالخصخصة والسوق الحرة مجرد شعارات فى ظل تطبيق القانون والاحتكار ، وحرية الدخول ، والخروج من الصناعة مقيد بالقوانين والقيود الاقتصادية من ضرائب وجمارك وغيرها.

الاستثمار مقيد بسلسلة معقدة من الإجراءات الإدارية والروتينية ، بالإضافة إلى مشاكل السوق ، وانخفاض القوة الشرائية التى هى الأساس فى زيادة الإنتاج ، وتشغيل الشباب ، وحركة السوق . . إلخ.

أمين صندوق نقابة الصحفيين

ويشير ممدوح الولى إلى بداية تطبيق العلاوة الاجتماعية فى عام ١٩٨٧ ، عندما قررت الحكومة فى موازنة ٨٨/٨٧ منح **علاوة اجتماعية** للموظفين والعمال بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسى وفقا للقانون ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، وعلى نفس النهج سارت المادة الأولى من القوانين ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ ، ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ ، ١٣ لسنة ١٩٩٠ ، ١٣٠ لسنة ١٩٩١ ، إلا أن الفرق الوحيد هو أن هذه القوانين خفضت نسبة العلاوة من ٢٠٪ إلى ١٥٪ من الأجر الأساسى ، وفى عام ١٩٩٢ ثار الجدل حول نسبة العلاوة **وحسم د. عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق** الخلاف بقرار هو أن تكون العلاوة الاجتماعية ١٠٪ فقط من الأجر الأساسى ، مبررا ذلك بالخوف من حدوث تضخم فى الأسعار ، إذا زادت نسبة العلاوة الاجتماعية.

وقد أكد د. عاطف صدقى أن الـ١٠٪ فى حقيقتها ١٧٪ لو أخذنا فى الاعتبار إعفاءها من الضرائب ، وضم العلاوات الاجتماعية الخاصة بسنوات ٨٧ /٨٨/٨٩/٩٠/٩١.

وكان حجم الأجور فى موازنة ٨٤/٨٣ **(٢٨٠٠ مليون جنيه)** بينما وصل الآن بعد عشرين عاما إلى "٣٨٤٦٧مليون جنيه" أى أن الأجور زادت بمعدل ١٣٧٤٪ اى نحو أربعة عشر ضعفا خلال ٢٠ سنة ، وجانب كبير من هذه الزيادة يتمثل فى العلاوات الخاصة التى قررتها الدولة ، عام ٨٨/٨٧ وبلغت ٢٢٠٠٪ من المرتبات الأساسية على مدار السنوات من ٨٨/٨٧ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وفى موازنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بلغت أجور **٥.٥ مليون موظف نحو ١٠.٧ مليار جنيه** و٢.٥ مليار للمكافآت بأنواعها .

وخلال عشر سنوات زادت العلاوة ٧٠٪ ، والأسعار ٢٢٠٪ منذ إقرار العلاوة رسميا فى عام ١٩٩٢.

أى أن هناك فجوة بين الأجور والأسعار تبلغ ١٣٠٪ .

ويشير ممدوح الولى إلى أنه لاتوجد جهة فى مصر مختصة بعملية الأجور سواء أكاديمية ، أو جهة حكومية ، وأن المجلس القومى للأجور الذى صدر قرار بإنشائه لم يبدأ اجتماعاته الفعلية بعد ، ولم يبدأ عمله حتى الآن ، فى حين أن الظروف المحيطة تتطلبه بشدة .

الأسعار والأجور

ويشير د. محمد عبد اللطيف أستاذ الاقتصاد بجامعة طنطا : إلى أنه لاعلاقة بين الأجور ، والأسعار فى مصر ، ويبدو أن الاثنين يسيران فى اتجاهين معاكسين لبعضهما البعض ، ففى الوقت الذى ترتفع فيه الأسعار ، تنخفض فيه الأجور ، مما يزيد الأمر صعوبة ، ويفتح بابا للفساد ، والفشل فى الجهاز الإدارى ، فيتجه كل موظف إلى زيادة أجره بطريقته ، سواء كانت رشوة ، أو سرقة فى ساعات العمل ، أو تلاعب فى خدمات المواطنين ، وتحديد سعر لها .. إلخ.

والحقيقة المؤكدة أن الأجور والأسعار يؤثر كل منهما ويتأثر بالآخر ، وزيادة الأجور ليست الحل لمشكلة ارتفاع الأسعار ، لأن زيادة الأجور تعنى ارتفاعا جديدا للأسعار ، وبالتالى ستدخل فى دوامة لا نهاية لها ، لأن ذلك لايدعم زيادة فى الإنتاج ، ففى أمريكا يتم حساب معدل التضخم كل ستة شهور وتزيد الأجور بنفس النسبة ، ولكن فى مصر معدل التضخم فى انخفاض مستمر فكيف تزيد الأجور .

ويقترح حلولا أخرى متمثلة فى رفع حدود الإعفاء الضريبى من رواتب الموظفين وبالتالى تحدث زيادة فعلية فى الدخول ، وإدراج إعانة خاصة على نمط مايحدث فى الدول المتقدمة تسمى إعانة بطالة تمنح لمن لاتتوافر لهم فرص عمل ، مطلوب السيطرة على الزيادة المستمرة فى الأسعار وتوقيفها عند هذا الحد.

انتصار سليمان

روى لنا الأجداد قصة "أبو العريف" الذى سأله الناس كيف تحل مشكلة الجاموسة التى حشرت رأسها فى الزير عندما أرادت أن تشرب ، ولا أحد يستطيع إخراج رأسها من الزير ، فأفتى أبو العريف وبدون تردد .. "اقطعوا رأس الجاموسة".. وبطبيعة الحال فإن أبا العريف عنده الحل لكل المشاكل الكبيرة والصغيرة ، فإجاباته سريعة وواضحة وقاطعة.. ولكن كان ذلك فى الماضى أيام الحياة البسيطة السهلة فقطع ر أس جاموسة لن يسبب مشكلة لأحد .. أما الآن فالظروف قاسية ولا تتحمل افتاءات أبى العريف أو غيره فغلاء الأسعار وخفض قيمة الجنيه أوتعويمه وارتفاع قيمة الضرائب والأسعار وغيرها من المشاكل التى تجعلنا نمشى على شعرة رفيعة ، ولانريد إلا الرأى الصائب المدروس حتى نصل مع ملايين المصريين إلى بر الأمان.. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن ماهى نتيجة قرار تعويم أو خفض الجنيه المصرى أمام الدولار .. وكيف نرى المستقبل من خلالها؟!

تحقيق: **مروى بدر الدين**



د.أحمد ثابت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يعلق قائلا :أن مايقال عن تعويم الجنيه هذا مفهوم خاطئ فالجنيه المصرى ليس عملة عالمية حتى يتم تعويمه ، ولكن ماحدث هو تخفيض لقيمة الجنيه مقابل الدولار ، أما تعويم العملة فهى تعنى انعكاس القوة الشرائية للعملة فى البورصات العالمية مثلما تفعل اليابان فى الين وماسمعناه أن هذا القرار جاء لزيادة الصادرات هو مجرد حجة البليد . . فمصر ليس بها صادرات كبيرة ولا متنوعة ، فلاتوجد ضرورة لهذه الإجراءات طالما لاتوجد مواد كبيرة قابلة للتصدير.

والعكس هو الصحيح فانخفاض قيمة الجنيه أغرى من لديه دولارات سواء اشتراها من السوق السوداء أو نهبها من البنوك أغراهم على استيراد الكثير من السلع الكمالية والترفيهية ، والذى قل فعلا هو استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية التى تدخل فى صناعة منتجات أخرى ، مما أضر بكثير من الصناعات وصغار المستثمرين.

والواضح أن هناك سياسة مجندة للارتباط بالدولار ، هذه السياسة رسمية للأسف وتتعمد ربط الجزء الأكبر من معاملات مصر التجارية بالدولار ، رغم أنه من الممكن التحرر من الدولار وشراء عملات أخرى مثل اليورو مثلما فعلت دول شرق آسيا والعراق.

ولكن السياسة الاقتصادية التى تسير عليها الدولة هى سياسة عشوائية والمواطن المصرى البسيط هو أكثر المتضررين منها وأول هذه الأضرار زيادة الأسعار التى يعانى منها كل بيت مصرى الآن.

والتقارير تؤكد تباطؤ معدل الإصلاح الاقتصادى ، وصاحب ذلك انخفاض فى عائدات البلاد من العملات الصعبة ، والتى شكلت ضغوطا كبيرة على سعر صرف الجنيه ، وأدت إلى إضعاف قيمة الجنيه مقارنة بالدولار ، وحتى الآن لم يتم قياس مدى تأثير هبوط قيمة الجنيه على القوة الشرائية للمواطن المصرى العادى.

إلى جانب تكاثف المزيد من المشكلات لخنق المواطن المصرى مثل ارتفاع معدل البطالة رغم جهود الدولة لخلق فرص عمل جديدة ، كما أن حجم القطاع الخاص فى مصر لم يتمكن من استيعاب كل الشباب المنضمين إلى قوة العمل ، ولم تعد الحكومة توفر لهم فرص عمل مضمونة ولو بمرتبات منخفضة كما كان الأمر فى السنوات السابقة.

كما أن مصر مازالت تعانى من مشكلة التضخم والتى تمثل تحديا رئيسيا رغم انخفاض معدل النمو السكانى وتشكل الفئة العمرية الشابة مايقرب من ٤٠٪ من السكان الأمر الذى يعكس ارتفاع معدل الإعالة.

ورغم اهتمام الحكومة بمحاربة الفقر غير أن الفقر مازال مرتفعا ، وفقا لما قررته المصادر المختلفة للبيانات ، وتشير التقديرات الحديثة للبنك الدولى إلى أن ٢٣٪ من السكان فى مصر يعيشون تحت خط الفقر ، وأن أكثر من ١٢٪ من الأطفال تحت سن خمس سنوات يعانون من سوء التغذية ، وتشير تقديرات البنك الدولى إلى زيادة الآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ

العملة المصرية مقومة بأقل بكثير من قيمتها الحقيقية

برنامج الإصلاح الاقتصادى على الفقر فى مصر فكان من المتوقع أن لا تزيد الآثار السلبية عن الخمس سنوات الأولى ، ولكنها استمرت إلى ضعف هذه الفترة ، كما أثرت العوامل الخارجية من انخفاض مصادر الدخل والتحويلات والسياحة على زيادة الفقر.

ويؤكد محمد الأتربى رئيس قسم التجارة الخارجية بالاتحاد العام للغرف التجارية أن أهم مميزات تحرير سعر الصرف هو تقليص الواردات ، وهذا ساعد على خفض الطلب على الدولار .

ورغم ندرة العملة الأجنبية مثل الدولار والجنيه الاسترلينى واليورو الذى عانى منه الكثير من التجار إلا أن البنوك المصرية بدأت إلى حد ما فى تدبير العملات الأجنبية ، وقد ساعد على ذلك قرار رئيس الوزراء بضرورة قيام المصدرين المصريين بتسليم ٧٥٪ من قيمة العملات الأجنبية التى يحصلون عليها ، ومن لايقوم بذلك يعتبر مخالفا للقانون ويتم سحب رخصته ، وهذا القرار سوف يقلل من المضاربة بالدولار ، وخاصة أن المضاربة بالعملة هى مشكلة المشاكل الآن وهذا أثر بقدر كبير على صغار المستثمرين الذين ليس لديهم القدرة والعلاقات الكافية لتدبير احتياجاتهم من الدولار لاستيراد مستلزمات إنتاجهم.

أما اليورو فقد ارتفع سعره بطريقة واضحة ، مما أدى إلى ابتعاد المستورد عن الشراء من الاتحاد الأوروبى والتركيز على الشراء من أمريكا.

وكل مانرجوه هو ثبات سعر الصرف ، لأن التذبذب فى الأسعار يؤثر على الاستثمار ويجعل المستثمرين الأجانب يحجمون عن الاستثمار فى مصر ، والمشجع الآن أنه رغم ارتفاع سعر الدولار إلا أنه يعتبر فى ثبات.

والظاهرة الواضحة هذه الأيام هو أن البنوك هى التى تتحكم فى أسعار الصرف وليست شركات الصرافة ، فالبنوك هى التى تحدد السعر لشركات الصرافة ، وبما أننا قد اتجهنا إلى تحرير السوق فكان لابد أن ينطبق ذلك على الكل سواء البنوك أو شركات الصرافة ، لكن الواضح أن البنوك تتلاعب وتضارب بالدولار إلى حد كبير بالأسعار مما أدى إلى وجود بعض الفجوات فى الأسعار بين البنوك فى أسعار الدولار.

والمفروض أن يتم تقليل هذه الفجوات ويكون هناك مزيد من التحرر على الجميع سواء شركات الصرف أو البنوك طالما أصبحنا فى عصر السوق الحرة.

ويشير مصطفى كرم مستشار التمثيل التجارى بوزارة التجارة الخارجية :

أن هناك عجزا كبيرا فى الميزان التجارى المصرى فهناك ارتفاع كبير فى الواردات وانخفاض فى الصادرات ، وكان قرار خفض سعر الجنيه على رغم أنه سيؤدى إلى مشاكل كثيرة .

وليس خفيا على أحد أن هناك عوامل كثيرة بعضها داخلية وأخرى خارجية قد ساهمت فى تفاقم هذه الأزمة إلى درجة امتداد تأثيرها السلبى إلى الحياة اليومية للمواطن العادى ، وكما هو معروف فإن موارد مصرمن العملة الصعبة تتحقق من السياحة والصادرات والبترول وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج ، وقد زاد الطين بلة لجوء قطاع كبيرمن رجال الأعمال والمواطنين خاصة من المهنيين أطباء ومهندسين إلى اكتناز الدولار كوعاء ادخارى مضمون العائد وإذا اضفنا إلى ذلك عدم انضباط الاستهلاك ومايترتب عليه من زيادة فاتورة الواردات فإن الأمر يزداد صعوبة وهو مايدفعنا إلى ضرورة البحث عن أفكار اقتصادية غير عادية ترفع من الأعباء ومن الطلب على الدولار وتوفر فى نفس الوقت فائضا من العملات الأجنبية لاستخدامها فى الاستثمار والتنمية وزيادة الإنتاج من أجل خلق المزيد من فرص العمل.

والحقيقة أن تحرير سعر الصرف وحده لايكفى لحل الأزمة ولكن من الضرورى تطوير الإنتاج المصرى حتى يستطيع أن ينافس فى السوق العالمية ، وحتى يكون هناك توازن فى الميزان التجارى ، ومن أسباب ارتفاع الأسعار زيادة الضرائب وخاصة على مستلزمات الإنتاج والتأمينات والرسوم ، بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية.

والمؤسف هو ندرة اليورو فى الاقتصاد المصرى وذلك يرجع إلى التبعية الاقتصادية للدولار ، ففى النظام القديم كان يمكن أن نبيع القطن بالليرة الايطالية أو بالمارك الألمانى وكانت عملات قوية ، ولكن التركيز على الدولار يؤدى إلى مشاكل كثيرة.

فالتاجر المصرى يشكو من ندرة اليورو ، كما أنه إذا تواجدت العملات الأجنبية فالمشكلة الأخرى هى عدم استطاعة التجار شراء العملات بالأسعار الجديدة المرتفعة للغاية.

ومن هنا فإنه لابد من وقفة حاسمة أمام مانعانيه من مشكلات اقتصادية وأهمها زيادة الإنتاج ورفع جودته حتى نستطيع التصدير لتوفير عملات أجنبية ، ومن جهة أخرى يجب الوقوف أمام جشع التجار الذين يضاربون على الدولار مما يضر باقتصاد البلاد ، ويؤدى إلى زيادة معاناة المواطن المصرى والأزمة هنا هى أزمة أخلاق ، سواء من ناحية الإنتاج أو المضاربة بالأسعار ، فإذا قام كل عامل بعمله على أكمل وجه فإن الصناعة ستتطور ولا تحتاج للاستيراد بهذا الكم الذى نعانيه الآن.

ومن جهة أخرى تؤكد التقارير انخفاض عجز الميزان التجارى خلال الأشهر الأولى من العام الحالى إلى ٦.١مليار جنيه ، مقابل ٨ مليارات جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق ، وكشف تقرير حديث لمركز معلومات مجلس الوزراء ارتفاع قيمة الصادرات المصرية خلال شهور يناير وفبراير ومارس إلى ٨.٩ مليار جنيه مقابل ٣.٥مليارجنيه خلال نفس الشهور من العام السابق ، بارتفاع قدره ٣.٦ مليار جنيه.

وفى الوقت نفسه ارتفعت قيمة الواردات من ١٣.٣مليار جنيه إلى ١٥ مليار جنيه بارتفاع قدره ١.٧مليار جنيه وأشار التقرير إلى ارتفاع قيمة صادرات المواد الخام والقطن من مليار و٦٧ مليون جنيه إلى مليار و٤٨٥ مليون جنيه والسلع نصف المصنعة وتامة الصنع من ٢ مليارات و٨١مليون جنيه إلى ٣ مليارات و٣.٨ ملايين جنيه ، كما ارتفعت قيمة صادرات المناطق الحرة من ٣٩٠مليون جنيه إلى ٤٢٩ مليون جنيه .

ورصد تقرير مركز معلومات مجلس الوزراء لأول مرة منذ عدة سنوات ارتفاعا ملحوظا فى عدد من شركات الأموال التى تم تأسيسها حديثا حيث بلغ خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الحالى ٩٦٤شركة مقابل ٩١٦ شركة خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الماضى ، وبلغ رأس المال المصدر للشركات حديثة التأسيس ٥.٤ مليار جنيه مقابل ٤.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة.

كانت هذه هى البيانات الحكومية الصادرة عن مركز معلومات مجلس

الوزراء ، ومن جهة أخرى أكد تقرير صادر عن جهاز التمثيل التجارى تراجع صادرات مصر من الأقمشة والبلوزات القطنية والجاكتات المصنوعة من الألياف الصناعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

كما تراجعت صادرات الأقمشة خلال الفترة من يناير إلى مايو الماضيين إلى ٢.٤٢ مليون دولار مقابل ٣.٠٥مليون دولار ، خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض تقدر بنحو ٢٠.٦٥٪.

والسؤال الذى مازال يبحث عن إجابة هو هل حقق تعويم أو تخفيض الجنيه الهدف الذى صدر من أجله .. رغم أن الأسعار التى اشتعلت عقب هذا القرار لم ولن نستطيع اخمادها إلا بقرار آخر يضع فى اعتباره سلبيات هذا القرار وماجره من معاناة وويلات علينا جميعا!!.

ويؤكد د.حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد ورئيس إكاديمية السادات أن المشكلة الرئيسية تكمن فى عدم قدرة الإنتاج المحلى على الوفاء بالطلب المحلى ، وعدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات.

فالعجز فى الميزان التجارى نحو ٣.٤مليار دولار فى العام المالى الأخير ، وصحيح أنه حدث تطور كبير فى العام المالى الأخير مقارنة بالسنوات السابقة ، إلا أن هذا العجز من ناحية مازال كبيرا ، ومن ناحية أخرى ينبغى ألا يخدعنا هذا التطور ، فقد كانت أكبر زيادة محققة فى الصادرات هى تلك التى حققتها الصادرات البترولية وهى صادرات محددة بالدولار ، ومن ثم فإن سعر الصرف ليس له أى فضل فى تحقيقها ، بل إن الواضح أن ارتفاع أسعار البترول منذ ديسمبر الماضى بتأثير عدة عوامل ، مثل الاضرابات فى فنزويلا ونيجيريا ثم الحرب على العراق كانت هى صاحبة الفضل فى هذه الزيادة ، من ثم فإن تأثير تعويم سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات المصرية ينبغى أن يلقى اهتماما أكبر لتضع فوائد أو مضار التعويم فى موضعها الصحيح ، كما أن الفوضى التى سادت سوق الصرف قد انعكست على حركة الاستثمارات الأجنبية فى مصر خاصة الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية ، حتى يتدخل البنك المركزى أخيرا لإنشاء صندوق لتمكين المستثمرين الأجانب من تمويل استثماراتهم وأرباحهم فى البورصة المصرية.

وبرغم ما أعلن من تطورات إيجابية فمازالت هناك أسباب قوية للقلق إذ أن السوق على عكس ماكان متوقعا لم تستقر بل اتجهت نحو المزيد من فوضى المضاربة فيها .

وفى الوقت الذى أطالب فيه باستمرار التشديد على مكافحة المتعاملين فى السوق السوداء ، لأن هذا النشاط محرم قانونا ، إلا أن هذا وحده لن يكون كافيا مالم يدعمه استخدام وتفعيل جيدان للأدوات الاقتصادية

فهناك أولا الدور المنوط بالبنوك الذى تحول ليكون فى بعض الأحيان دورا سلبيا داخل سوق الصرف .

فبينما كان من المفترض أن تتحرك هذه البنوك التى تدور داخل أروقتها معظم التعاملات على النقد الأجنبى لضبط السوق ، فإن بعضها فى حقيقة الأمر شجع حمى المضاربة على الجنيه المصرى ، إذ أن عددا من البنوك كانت تتم فيها معاملات على النقد الأجنبى لاتتفق مع الأسعار المعلنة على شاشاتها ، **وكانت تقوم بتقديم أسعار مميزة لشراء الدولار تزيد عن السعر المعلن ، كما كان يتم بيع الدولار فيها بأسعار تزيد أيضا على ماهو معلن** ، والأكثر مدعاة للدهشة أن بعض هذه البنوك كان من أجل تأمين ربحية أعلى قد سعى للاحتفاظ بمراكز دولارية حتى تحين الفرصة التى تتيح له بيع هذه الدولارات بأسعار تزيد بكثير على سعر شرائها مادام الجميع كان يراهن على المزيد من التدهور فى سعر صرف الجنيه ، **وكل ذلك يدل على أن دور الرقابة ليس محكما ، ولم يتم اتخاذ الإجراءات الرادعة التى تكفل الحد من هذه الممارسات المؤدية بالفعل إلى المزيد من الفوضى والاضطراب فى سوق الصرف.**

ويضيف د.حاتم القرنشاوى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة القاهرة : أن السبب الرئيسى لحالة الفوضى السائدة فى سوق الصرف هو نتيجة رئيسية لحالة من فقدان الثقة بالقدرة على ضبط هذه السوق ، ولاستمرار فقدان هذه الثقة برغم كل مايصدر من قرارات ، ومن المنطقى إذن أن نجد اتجاها متزايدا نحو الدولرة ، مما ينعكس على زيادة الودائع بالعملات الأجنبية أكثر بكثير من زيادة الودائع بالعملة الوطنية ، والأكثر خطورة هو الاتجاه فى واقع الأمر إلى اكتناز الدولار لدى فئات متعددة مما يدفع بهذه الدولارات بعيدا عن السوق والنظام المصرفى على حد السواء.

وانعدام الثقة هو السبب الرئيسى لأن جميع الحقائق الاقتصادية تقرر فعلا أن العملة المصرية مقومة أقل بكثير من قيمتها الحقيقية فسعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى يصل عدد أضعاف الفائدة على الدولار ، ومع ذلك فإن عملية الدولرة والاكتناز تتزايد لأن المودع هنا يعلم أنه مهما يكن سعر الفائدة مرتفعا على الجنيه المصرى فإن استمرار تدهوره أمام الدولار يعنى أن ماقد يحققه من عائد من المراهنة على الدولار يفوق بكثير أى سعر فائدة على الجنيه ، والمثل العملى واضح أمامنا فى الأشهر الماضية ، فقد انخفض سعر صرف الجنيه بنحو ٢٥٪ فى الوقت الذى كانت أفضل فائدة ستدفع فيه على الودائع بالجنيه المصرى لن تزيد عن ٥٪ خلال ستة أشهر ، ناهيك عن اكتناز البعض للدولار ، لأنهم يتوقعون ألا يتوافر لهم من النظام المصرفى فى حالة الحاجة إليه .

ونقطة أخرى هى الاعلان عن زيادة الاحتياطى لدى البنك المركزى خلال الأشهر الأخيرة من العام الماضى فى الوقت الذى كان فيه سعر الجنيه يتدهور.

وهذا يعتبر رسالة للأسواق بأننا راضون عن هذا الانخفاض مادمنا نراكم الاحتياطى فى الوقت نفسه تتدهور فيه العملة الوطنية فهذا الاحتياطى له وظائف متعددة من بينها قطعا الدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية ببيع النقد الأجنبى ، إذا ما رأى البنك المركزى أن العملة الوطنية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية ، وصحيح أنه لاينبغى للبنك المركزى أن ينجرف نحو إهدار هذا الاحتياطى فى محاولة للدفاع عن سعر الصرف ، لكن من الواجب التدخل المؤقت والمرسوم بدقة شديدة من حيث التوقيت والكميات التى يمكن التدخل بها حتى تؤتى آثارها المرغوبة ، **وإلا فإن البعض سوف يفسر مايحدث على أنه قبول من جانب السلطات النقدية بما يحدث من تدهور فى سعر الصرف.**

نـــدوة

قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

في إطار الزخم الذي واكب صدور قانون العمل الجديد، نظم مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية - بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبرت الألمانية - ندوة حول مناقشة " قانون العمل الجديد " من جوانبه المتعددة .. كان على رأس الحضور السيد أحمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة، الذي أكد في بداية الندوة أن قانون العمل الجديد قد يختلف عن العديد من التشريعات الأخرى التي قامت بها الدولة في إطار عملية الإصلاح المؤسسي الهيكلي للاقتصاد المصري.

وقد أدار فعاليات الندوة الدكتور كمال المنوفي عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والدكتورة هبة نصار مدير مركز البحوث والدراسات .. وتناولت الأوراق والمناقشات العديد من الأحكام التي استحدثها القانون الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ في مجال المفاوضات الجماعية، وعلاقات العمل الفردية وانقضاء علاقة العمل، وفي مجال الإضراب والإغلاق، فضلا عن واجبات العمال ومساءلتهم وكذلك رؤية تحليلية حول ما استحدث من مبادئ.

متابعة : هويدا غنيم

أشار أحمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة إلى يوم السابع من يوليو العام الجاري الذي جاء ليشهد بدء العمل بقانون العمل الموحد الجديد الذي طالما انتظرته جميع أطراف العملية الإنتاجية، بهدف التوصل إلى إطار جديد يسمح بقدر كبير من الأمان بالنسبة للعمال، وبقدر من المرونة في علاقة العمال بصاحب العمل في ظل إطار رقابي من قبل الحكومة، وأن صدور قانون العمل الجديد قد يختلف عن العديد من القوانين والتشريعات الأخرى التي قامت بها الدولة في إطار عملية الإصلاح المؤسسي والهيكلي للاقتصاد المصري، كقانون البنوك، وقانون حوافز الاستثمار، وقانون المناطق الاقتصادية، فهو يختلف عنهم في أنه ذو طابع اجتماعي وإنساني في المقام الأول، قبل كونه اقتصاديا، وقد جاء هذا القانون ليحكم وينظم العلاقات بين أطراف العملية الإنتاجية، وتوفير الحماية والأمان للعمال، لدفعهم إلى إنجاز أعمالهم وأدوارهم في العملية الإنتاجية بدقة، ودور الحكومة يأتي هنا كدور رقابي وملزم على مستوى الدفاع عن العمال وحماية حقوقهم وضرورة توفير حزمة السياسات والقوانين المكملة، والتي تتمثل في تفعيل قانون التأمينات الاجتماعية كأحد التشريعات المكملة لإطار عمل قانون العمل الجديد .

ويأتي قانون العمل الجديد في ظل أوضاع وظروف اقتصادية عالمية تفرض على الاقتصاد المصري ضرورة العمل على تحسين أدائه بما يتيح له القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

فلسفة القانون الجديد

وقد أكد وزير القوى العاملة والهجرة، أن قانون العمل الجديد أخذ وقتا طويلا في المناقشات ليلبي هذه التطورات، فقد استغرق أكثر من ١٢ عاما من الإعداد والمناقشات التي شاركت فيها النقابات العمالية بهدف تحقيق مزايا عديدة للعمال وفي مقدمتها حق الإضراب، والتفاوض، كما حافظ على الحقوق والمميزات التي تضمنها القانون السابق ١٣٧ لعام ١٩٨١ حيث أعطى للمرأة مزايا في مقدمتها الحصول على إجازة ٣ أشهر للوضع مقابل ٥٠ يوما في القانون السابق، كما أن القانون الجديد استند إلى فلسفة تستهدف تحقيق مصالح المجتمع من خلال تعظيم مصالح الأطراف الإنتاجية ومعدلات الإنتاج، وتحقيق الانضباط .

وقال الوزير إن قانون العمل الجديد يضمن مسائل تنموية عديدة في مقدمتها إيجاد مجلس أعلى للأجور إلى جانب التأمين الذي يمثل الضمان الاجتماعي للأسرة، كذلك أوجد صندوق التدريب، وصندوق الطوارئ اللذين بدأت مواردهما ومدخراتهما تتزايد، كما أن صندوق تمويل التدريب سيوفر موارده حسب القانون من خلال تحقيق ١٪ من أرباح كل منشأة خاصة أو عامة لهذا الغرض، وهذا بالطبع يسهم في زيادة الكفاءة التدريبية ومعدل إنتاجية العامل.

الاستفادة من التشريعات

أما الدكتور كمال المنوفي عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فقد دعا إلى تعظيم الاستفادة من التشريعات الاقتصادية الجديدة التي يتم إصدارها من خلال تنفيذها لكي تجني أطراف العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي ثمارها، كما أكد على أن قانون العمل الجديد سيؤثر على جميع جوانب النشاط الاقتصادي، ويجب أن يعطي دفعة لجذب الاستثمار وتنمية الصادرات، من خلال توافر الأيدي العاملة المدربة، لأعلى مستوى لكي تكون مؤهلة لزيادة المعدلات الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية الجديدة التي تستهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، خاصة وأن العمال هم أهم المزايا النسبية للسوق المصرية، حيث تتمتع مصر بقوة عمل وصلت إلى ٢٠ مليون عامل عام ٢٠٠٢ .

أوضاع عالمية

وأكدت الدكتورة هبة نصار مدير مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية على أهمية تنظيم قانون العمل الجديد لعملية التشغيل للعمالة المصرية سواء بالداخل أو بالخارج، وأن هدف القانون الأول هو تشجيع الاستثمار من خلال مزايا التي يتمتع بها العمال وأصحاب الأعمال، إضافة إلى الجانب الإنساني الذي لا يمكن إغفاله، والمتمثل في حماية حقوق العمال، وقد جاء هذا القانون بالمواد المستحدثة على القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٨١ لينظم هذه العلاقة وفي ظل الأوضاع الراهنة لا يمكن إغفال الدوافع والعوامل الداخلية التي كانت هي الأسباب الرئيسية والتي يرى البعض أنها موطن الخطر في توقيت صدور هذا القانون حيث وضعت الدولة برنامج الخصخصة



تصوير: أحمد عبدالعال

على أولويات أجندة أعمالها ، والتحول لاقتصاديات السوق الحرة والمفتوحة

رؤية تحليلية

وقد تضمنت دراسة عبد الحميد بلال المستشار العمالى ووكيل وزارة القوى العاملة وخبير التشريع فى منظمة العمل العربية سابقا ، ومحامى وخبير علاقات العمل الحالى أهم المبادئ المستحدثة فى قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ على الوجه التالى :

أولا : مواد الإصدار والأحكام العامة :

نصت المادة الثالثة من مواد الإصدار على استحقاق العاملين الذين تسرى فى شأنهم أحكام القانون علاوة سنوية دورية فى تاريخ استحقاقها لاتقل عن ٧٪ من الأجر الأساسى .

إلا أنه فى إطار التطبيق ثارت إشكالية بخصوص شركات القطاع العام ، وقطاع الأعمال العام والتى تنص لوائحها على مقدار العلاوة ٥٪ وتمنح اعتبارا من ٧/١ من كل عام ، بينما بدأ العمل بالقانون اعتبارا من ٧/٧ وفى إطار المادة (٣) التى تنص على اعتبار هذا القانون هو القانون العام الذى يحكم علاقات العمل فى مصر مع مراعاة ما ورد فى المادة (٥) والتى تتحدث عن البطلان المطلق لأى شرط أو اتفاق يخالف أحكام القانون ، ولو كان سابقا على العمل به ، والمفروض إعمالا لهذا النص بطلان أى نص فى لوائح الشركات يخالف أحكام المادة الثالثة من مواد الإصدار.

ولكن المادة الثانية من مواد الإصدار نصت صراحة على سريان التشريعات الخاصة ومن بينها قانون القطاع العام وقطاع الأعمال حتى يتم وضع اتفاقيات عمل جماعية ، فهنا تثور الإشكالية بخصوص هذه الشركات : أى النصوص تطبق بخصوص العلاوة الدورية فبينما تنص المادة الخامسة على البطلان المطلق لأى شرط يرد مخالفا للقانون فى لوائح النظم الداخلية وعقود العمل الفردية نجد أن نص المادة الثانية من مواد الإصدار يعطى هذه الشركات الحق فى استمرار سريان تشريعاتها ولوائحها ، حتى يتم وضع اتفاقيات عمل جماعية لم يحدد أجل لإبرامها .

ثانيا : فى مجال الاستخدام

تضمن الكتاب الثانى (الباب الأول) التشغيل وتضمن الفصل الأول (تنظيم تشغيل المصريين فى الداخل والخارج) بقواعد موحدة بحسبان أن فرصة العمل واحدة سواء فى الداخل أو فى الخارج وقد تناول ذلك فى المواد ١٢ حتى ٢٦ .

وقد بنيت الفلسفة التشريعية لهذا التنظيم على أساس بلوغ الحرية الاقتصادية لسوق العمل ، وكسر مبدأ احتكار السلطة العامة للتوظف ، وضرورة إشراك القطاع الخاص فى التشغيل كأحد الآليات المهمة فى التشغيل ،وذلك تمشيا مع تقرير منظمة العمل الدولية الصادر عام ١٩٩٤ عن وكالات الاستخدام الأهلية ، والدور المحورى لها فى التشغيل ، وأهمية الأخذ بنمط الإدارة المختلطة لسوق العمل.

ولكن يثور التساؤل هل جاءت النصوص التشريعية الواردة فى الفصل الأول محققة لهذه السياسات ؟

للإجابة عن هذا التساؤل يجب الإشارة إلى عدد من الحقائق تناولها المستشار عبد الحميد بلال وهى أن واقع التجربة المصرية فى التشغيل الخارجى قد استجاب لهذه السياسة فى وقت مبكر منذ عام ١٩٨٢ حينما صدر أول قانون لتنظيم إلحاق المصريين بالخارج تحت رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ وقنن هذا النشاط الذى كان يمارسه القطاع الخاص ، وكان لعلاج المشاكل الناجمة عن التدفق غير المنظم للعمالة المصرية إلى أسواق الخليج خاصة بعد التعديلات الدستورية التى أزالت القيود على سفر المصريين للخارج ، حيث لم يسمح هذا القانون بممارسة هذا النشاط إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة العمل ، وكان يسمح للأشخاص الطبيعيين بممارسة هذا النشاط ، ثم حل محله القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ حيث قصر النشاط على الشركات الخاضعة لقانون الشركات وهذا النموذج من وكالات التشغيل فى الخارج يتفق مع أحد النماذج ، التى أشار إليها تقرير مكتب العمل الدولى الصادر فى ١٩٩٤

تقنين أدوات التشغيل

ثانيا : مع بداية الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، وخاصة خلال عقد الثمانينيات ، وأمام تزايد الاستثمار الأجنبى ، وكذلك ظهور فروع الشركات الأجنبية ونقل النمط السائد فى بلدانها كأحد أدوات التشغيل إلى سوق العمل المصرى ، حيث ظهرت

أشكال عديدة من هذه الوكالات ، أهمها وكالات التوظيف بأجر ، وكالات الاستخدام المؤقت ، وكالات تأجير الأيدى العاملة ، هذا النمط من التشغيل فرض نفسه على سوق العمل فى مصر ، وجاء ليلبى حاجة شركات الاستثمار الأجنبى فى مصر ، وهو موجود منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضى .

ويطرح عبد الحميد بلال سؤالا آخر وهو: هل جاءت النصوص التشريعية الواردة بالفصل الأول من الكتاب الثانى ، مقننة لهذا النمط من أدوات التشغيل ؟

الإجابة عن هذا السؤال ترد فيما نصت عليه المادة (١٧) من القانون والتى نصت " مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتشغيل ، تكون مزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل فى الداخل والخارج عن طريق الوزارات المختصة - الوزارات والهيئات العامة - الاتحاد العام لنقابات العمال- شركات القطاع العام والأعمال العام والقطاعات الخاصة المصرية ، فيما تبرمه من تعاقدات مع الجهات الأجنبية فى حدود أعمالها وطبيعة نشاطها

المجلس الأعلى للأجور

وقال : لقد استحدث المشرع مجلسا قوميا للأجور بمقتضى نص المادة (٣٤) وهو أمر جميل ويختص هذا المجلس بتحديد الحد الأدنى للأجور ، وهو يمثل حد الدفاع الاجتماعى فى المجتمع ، ولكن النص ألزم المجلس بتحديد علاوة دورية سنوية لاتقل عن ٧٪ من الأجر الأساسى ومن ثم ماذا لو كان التضخم يقل عن نسبة الـ٧٪ ؟ ألا يعد ذلك إخلالا بالتوازن فى علاقة العمل ؟

وقد تدارك المشرع عدم قدرة بعض المنشآت على دفع العلاوة الدورية حيث أورد هذا النص : " وفى حالة تعرض المنشأة لظروف اقتصادية يتعذر معها صرف العلاوة المشار إليها يعرض الأمر على المجلس القومى للأجور لتقدير ما يراه مناسبا ".

ومبدأ تقدير العلاوة لم يرتبط بعدد العمال بالمنشأة ، كما كان فى القانون الملغى ، بل وفقا لأحكام القانون الحالى أصبح ملزما لجميع المنشآت ، بصرف النظر عن عدد عمالها ، وهنا تثور إشكالية تقديم الطلبات من المنشآت الصغيرة ، أو المتناهية الصغر للمجلس للبت فى طلباتها ، وتقدير ما يلزم بشأنها إضافة لذلك النص الذى كان واردا فى مشروع الحكومة والذى كان يلزم رئيس الوزراء بإصدار قرار تنفيذى بما ينتهى إليه المجلس ، حتى يمكن نشره وإلزام المنشآت به إلا أن النص الذى ورد فى القانون جاء خاليا من هذه الفقرة إضافة إلى أن باب العقوبات لم يتضمن أى جزاء عن مخالفة أصحاب الأعمال لقرارات المجلس فهل تعد قرارات المجلس استشارية ؟؟

قفزة تشريعية

وتحدث الدكتور مختار الشريف " الخبير الاقتصادى " عن حق الإضراب قائلا : يعد قانون العمل الجديد فى هذا المجال قفزة كبيرة من حيث تنظيمه لحق الإضراب متلافيا بذلك ثغرة كبيرة في النظام التشريعى فى مصر وبينما كان يشير إليه القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى أكثر من موضع فقد جاء قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ خاليا من أى إشارة إلى حق الإضراب .

وكان هذا أمرا يدعو إلى الدهشة والاستغراب والملاحظة الملفتة للانتباه هو ما قررته المادة (١٩٥) باحتساب مدة الإضراب إجازة بدون أجر للعامل وهو نص يدعو إلى الدهشة أيضا ، حيث كان النص المعد بمعرفة اللجنة المشكلة لإعداد المشروع قد نصت على تنظيم الإضراب ووقف عقد العمل خلال فترة الإضراب وعدم استحقاق الأجر عن تلك الفترة وهو ما كان يتفق مع الأثر القانونى من حيث عدم احتساب فترة الإضراب ضمن مدة الخدمة !

المرأة والقانون

ويعلق المهندس مجدى عبد الله شرارة رئيس مركز الثقافة العمالية بالعاشر من رمضان قائلا : لقد استحدث قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فى مجال المرأة المادة (٩١) التى تقول إن للعاملة التى أمضت عشرة أشهر فى خدمة صاحب عمل أو أكثر الحق فى إجازة وضع مدتها تسعون يوما بتعويض مساو للأجر الشامل تشمل المدة التى تسبق الوضع والتى تليه ، بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينا بها التاريخ الذى يرجح حدوث الوضع فيه ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الخمسة وأربعين يوما التالية للوضع ولاتستحق إجازة لأكثر من مرتين طوال مدة خدمة العاملة .

يقابل هذا النص المادة (١٥٤) من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١التى تقول إن للعاملة التى أمضت ستة شهور فى خدمة صاحب العمل الحق فى إجازة وضع مدتها خمسون يوما بأجر كامل تشمل المدة التى تسبق الوضع والتى تليها بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينا بها التاريخ الذى يرجح حصول الوضع فيه ، ولاتستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها ، ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الأربعين يوما التالية للوضع .

وعلق على ذلك بأنه فى ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كانت الإجازة الخاصة بالوضع جوازية لصاحب العمل وفى ظل القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أصبحت وجوبية طبقا لنص المادة ١٥٤ وذلك وفقا لما تضمنته المادة ١٠، ١١ من الدستور وكذلك المبادئ التى تضمنتها اتفاقيات العمل الدولية التى صدقت عليها مصر ، وهى الاتفاقية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٢ فى شأن حماية الأمومة ، والتوصية الدولية رقم ١٢ لسنة ١٩٢١ فى شأن حماية النساء قبل الوضع وبعده ،لقد تميز القانونان رقم ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بزيادة مدة إجازة الوضع عن قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وجعلها ثلاثة أشهر ولكنهما اتفقا مع قانون العمل فى منح هذا النوع من الإجازات لثلاث مرات طوال مدة الخدمة ، ويلاحظ أن القانونين رقم ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد احتسبا مدة الثلاثة أشهر بعد الوضع .

غير أن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ اعتبر المدة ١٠ أيام قبل الوضع و٤٠ يوما بعد الوضع ، وفى قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ تنص المادة (٧٠) على أنه (للعاملة فى الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ، والقطاع الخاص ، الحق فى أجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر بعد الوضع بأجر كامل ، وفى جميع الأحوال لاتستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها وفى القانون الحالى أخذ المشرع على المزج بين كل القوانين السابقة ونص على حق العاملة فى إجازة وضع متى أمضت عشرة أشهر فى خدمة صاحب العمل أو أكثر مدتها تسعون يوما ، بتعويض مساو للأجر الشامل تشمل المدة التى تسبق الوضع والتى تليه بشرط تقديم شهادة طبية مبينا بها التاريخ الذى يرجح حدوث الوضع فيه .

والإجازة بعد الوضع تسمى إجازة إجبارية مدتها خمسة وأربعون يوما .

والمقصود بالوضع هو انفصال الجنين عن الأم بوجه عام ، ولا يلزم أن يكون الجنين حيا أو كامل التكوين لذلك فإن إجازات الوضع تسرى على حالات الإجهاض .

وتمشيا مع السياسة التى تتبعها الدولة فى موضوع تنظيم النسل ، ومحاولة السيطرة على الزيادة السكانية الكبيرة ، فقد حدد المشرع حق العاملة فى إجازة الوضع بمرتين على الأكثر طوال مدة خدمة العاملة .

طبقا لنص المادة ٢٤٩ يعاقب صاحب العمل - ومن يمثله عن المنشأة- الذى يخالف أيا من أحكام المادة ٩١ من هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة لها ، بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ، ولاتجاوز مائتى جنيه ، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم الجريمة .

بعد انعقاد المؤتمر الإقليمى لها بالقاهرة

قضايا الهجرة العربية فوق صفيح ساخن!

عقد مؤتمر الهجرة العربية فى ظل العولمة فى الشهر الماضى بمقر الجامعة العربية وانتهى وهو يحلم بعمالة آمنة مستقرة لها كل الحقوق وعليها ما عليها من واجبات تعزيزا للكلمة التى ألقاها السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى افتتاح أعمال المؤتمر .. وما بين الواقع والخيال .. والمشاكل والحلول تبرز الآراء .. وتتضح معالم الحوار والنقاش وهذا ما نحاول أن نستعرضه فى هذا التحقيق .

تحقيق : **مجيب رشدى**

إذا كان المؤتمر الإقليمى للهجرة العربية فى ظل العولمة والذى عقد بالقاهرة فى بداية شهر سبتمبر الماضى ونظمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة .

ناقش الحاجة المتواصلة إلى تبادل المعلومات كذلك ومناقشة السياسات حول مواضيع الهجرة العربية فى ظل تداعيات العولمة على العلاقات الدولية ... فقد كان من أهدافه أيضا تشخيص التحولات الحالية المحركة لهجرة الموارد البشرية العربية فى ظل العولمة وتداعياتها وبلورة الآليات الممكنة لترشيد الهجرة العربية على المستوى الوطنى والإقليمى العربى والأقاليم الفرعية بما يفعل أدوارها التنموية فى المنطقة العربية فى ظل المتغيرات العالمية .

هذا وقد خرج المؤتمر الذى حضره نخبه من متخذى القرار فى البلاد العربية والمهتمين بشئون الهجرة وخبراء وممثلين عن المنظمات العربية والدولية المهتمة بهذا الموضوع بعدة توصيات هامة منها : المساهمة فى تشخيص الآليات المحركة لعملية الهجرة العربية فى ظل المفهوم الجديد للعولمة والانفتاح غير المسبوق فى أسواق العمل والأسواق التجارية وحرية انتقال المعلومات والأفراد واستعراض التطورات التى تحدث فى إتجاهات الهجرة العربية بما فيها محددات الهجرة نفسها ومساراتها وحجمها وخصائصها.

أيضا كان من أهم التوصيات بلورة آليات لتفعيل مشاركة الجاليات العربية فى حوار الثقافات ونشر مفهوم التكامل الحضارى . وكذلك بلورة آليات لترشيد انتقال العمالة العربية وطرح أدوات لتطوير الدور الممكن لهجرة الموارد البشرية العربية على المستوى الوطنى والإقليمى ، ويكمن التحدى فى تمكين المهاجرين العرب من المساهمة الفعالة فى جهود التنمية فى كل من الدول المرسلة والمستقبلة للهجرة .

وأخيرا وليس آخرا تسليط الضوء على المرصد العربى للهجرة الدولية كأحدى أهم الأدوات الإقليمية لتدعيم الحوار وتبادل المعرفة وتقديم الدعم لصانعى القرار فى المنطقة العربية.

لقد فتح هذا المؤتمر باب الحوار أمام المختصين ورؤيتهم الخاصة لمشاكل الهجرة العربية .. وإمكانية التوصل لحلول عملية لها فى ضوء التوصيات التى خرج بها المؤتمر .

كلمات
آن الآوان لوضع الدول العربية موضوع الهجرة ضمن أولوياتها

وفى كلمته دعا السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة كافة الأقطار العربية إلى مراجعة سياستها الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتشغيل على أن تتضمن الخطط المستقبلية لتلك السياسات كافة التدابير اللازمة لامتصاص العمالة العائدة من جراء أحداث بعينها والتى قد تؤثر فى عودة أكثر من ١٥ مليونا من المهاجرين بالخارج مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدماجهم فى مجتمعاتهم .

وأضاف العماوى أنه قد آن الآوان إلى أن تضع الدول العربية موضوع الهجرة ضمن أولوياتها بعد أن أصبح معظم المهاجرين العرب يعانون معاناة مماثلة وأنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تضمين اتفاقات الشراكة العربية الأجنبية للبعد الإنسانى للمهاجرين العرب .. مؤكدا أن العولمة لما تنتجه من تفاوت فى الدخل بين الأمم والشعوب قد تولد دوافع جديدة للهجرة بصورة دائمة خاصة فى ظل التحول الاقتصادى وإعادة الهيكلة الذى سيؤدى بدوره لإبعاد المزيد من البشر عن مجتمعاتهم المحلية وتشجيعهم على البحث عن فرص العمل بالخارج.

الآثار السلبية للأحداث العالمية لا ينبغي أن تؤثر علي معاملة المهاجرين

أما السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية فأكد على أنه على الرغم من الآثار السلبية للأحداث العالمية الراهنة فإنه يجب ألا نبقى أسرى لتلك الأحداث المأساوية والتى تلقى بظلالها السلبية على عملية التعاون والتنسيق لموضوع الهجرة الشرعية وغير الشرعية .. كما أنه لا يجب أن تؤثر هذه القيود والأولويات الأمنية على جوهر الموضوع فيما يتعلق بمعاملة المهاجرين .. وأضاف سيادته أن هناك مشكلة أخرى تتمثل فى الفهم الخاطئ لمضمون ومنطلقات الثقافة العربية موضحا أن الدول لم تبذل الجهد الكافى لاطلاع الآخرين على

منطلقات وأهداف بعضها البعض داعيا إلى ضرورة الإيمان بأهمية التعارف والتبادل المتواصل والتحاور البناء بين الحضارات والشعوب من خلال الهجرة والتنقل .

عوامل عديدة تحكم قضية الهجرة

ومن جانبه قال السيد برونسون ماكينلى مدير عام المنظمة الدولية للهجرة إن الهجرة ستظل واحدة من أهم عناصر التواصل البشرى فى ظل عولمة شرسة وعلاقات دولية متشابكة مشيرا إلى أنه على الدول العربية البدء دون مخاطرة بالمصالح الوطنية فى العمل معا لتحقيق القدر الأمثل من المنافع من حركة الهجرة وانتقال العمالة عبر الحدود الوطنية .. والهجرة البشرية على مستوى العالم تحكمها عدة عوامل أهمها التفاوت الاقتصادى الهائل بين البلدان المتقدمة الغنية والبلدان المتخلفة الفقيرة وتفاقم المنازعات بأسبابها السياسية والعرقية والدينية التى أدت إلى سلوك الهجرة الجماعى إضافة إلى أن ما نتج عن ظاهرة العولمة من إلغاء للحدود الوجدانية بين أبناء العالم جعل فكرة المواطن العالمى تفرض نفسها على الوعى والسلوك الإنسانى .. وبالتالى نستطيع القول إن العولمة أصبحت واقعا ملموسا يتطور وتتشكل ملامحه بسرعة تفوق مقدرة العديد من الدول على تحديد أساليب التعامل معها على الرغم من أنها تحول كبير للبشرية فى مجملها وثورة ثالثة بكل الإيجابيات والسلبيات التى أفرزتها .

ظاهرة قديمة

فى البداية .. يقول السيد محمد الأمين فارس ... مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل بمنظمة العمل العربية .

إذا كنا نتحدث عن الهجرة العربية فى ظل العولمة فلابد بداية أن نعرف أن العولمة ذاتها ليست ظاهرة فجائية جديدة كما يتصور البعض بل هى تعود إلى القرون الخمسة الأخيرة ، ولكنها مرت بمراحل مختلفة حتى وصلنا إلى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث تراجعت دوافع حقوق الإنسان وانفتاح الشعوب على الثقافات فيما بينها لصالح الهواجس الأمنية وكانت الضحية الأولى لهذا التراجع فرص الهجرة خاصة لبعض مجموعات ذات ملامح ثقافية وعرقية معينة (يقصد العربية والإسلامية) ومع أن العولمة ظاهرة قديمة فقد تكشفت مظاهرها منذ التسعينيات من القرن الماضى خاصة ف مجالات : عولمة النشاط المالى واندماج أسوا المال . وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسي ثم خدمة التكنولوجيا ذاتها للعولمة والتى بدونها ما كان للعولمة أن تبلغ هذا المدى .

والتطور التكنولوجى هنا مرتبط بالمعلومات والاتصال والذى كان لها كبير الأثر فى إضافة بعد جديد للعولمة .

وأسأل : هل يمكن أن يقاس مؤشر العولمة ويرتبط بمكونات أساسية ؟! أجاب بقوله :إن هذا صحيح إلى حد كبير وأن تلك المكونات تحتوى على عدة عناصر منها : درجة الاندماج الاقتصادى . العلاقة مع العالم . درجة التقدم التكنولوجى فى مكونات الاقتصاد الجديد .. والمشاركة السياسية .

وهنا المؤشر كما يقول السيد محمد الأمين فارس يظهر أن هناك ٩ دول عربية ذات حرية اقتصادية شبه كاملة هى الدول العربية الخليجية بالإضافة إلى الأردن وتونس والمغرب ، وليس من بينها مصر ولا لبنان ولا الجزائر التى تصنف مع ٤ بلدان عربية أخرى ضمن مجموعة ذات حرية اقتصادية ضعيفة ومن هنا يمكن الاستنتاج ، أن البلدان العربية أصبحت فى غالبيتها مندمجة فى العولمة وتزداد خطوات هذا الاندماج فى هذا المسار ، ومن ثم فتأثرها بالعولمة واضح بشكل كبير وأحد أهم آثاره هو الهجرة .

سيناريو مرعب

وإذا كان الأستاذ محمد الأمين فارس قد أعطانا صورة عن آثار العولمة على الهجرة فى البلدان العربية .. فإن السيد عباس مهدى . أستاذ التنظيم وعلم الاجتماع بإحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية يلقى الضوء على العولمة والهجرة فى العالم العربى بشكل عام فيقول :تمكنت البلدان العربية خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من التكيف مع ظروف تلك الحقبة وعليه كانت اقتصادياتها الأسرع نموا فى العالم ، غير أنه منذ بداية النصف الثانى من الثمانينيات أصبحت معدلات النمو الاقتصادى سيئة للغاية .. فارتفعت البطالة وأستفحلت وانخفضت الأجور الحقيقية واقترب سكان المنطقة أكثر فأكثر من مستوى الفقر ، ومع الأزدياد المطرد فى عدد السكان أصبح السيناريو الحالى مرعبا وأخذت تهديات العولمة والفرص الناتجة عنها شكلا حادا فى العالم العربى بشكل خاص ، خاصة وهو يدرك هذه الصعوبات المتزايدة ويبتعد عن الاعتماد على الموارد الطبيعية المحدودة ... وهناك اعتقاد سائد بأن العولمة ستأتى لإنقاذ الاقتصاديات المهتزة للدول العربية والتى تعانى من هبوط عوائد لبترول منذ عام ١٩٨٥ ، ويذهب الاعتقاد إلى أن لنمو الاقتصادى سيكون علاجا لكل المشاكل أن المشاركة فى الاقتصاد العالمى هى أفضل لفرص للعالم العربى لتحقيق إمكانات السكان المتزايدة بشكل سريع فى هذه المنطقة على مدى الثلاثين عاما الماضية .

إلا أنه من الحكمة بمكان أن نلقى نظرة أكثر تمحصا على آثار العولمة على البلدان العربية وذلك بالأخذ فى الاعتبار الأنماط المتغيرة للهجرة فيها .

ويتسأل هنا عباس مهدى : لماذا كانت التجربة الفعلية للعالم العربى مع العولمة سلبية أكثر منها إيجابية على عكس التوقعات النظرية ؟ . ولماذا أدت العولمة إلى تدهور الاقتصاديات بدلا من نموها ؟ . وهل تعود هذه الأخفاقات ببساطة إلى السياسات المحلية قصيرة النظر أم أن القصور يقع بالفعل داخل إطار الاقتصاد العالمى الجديد ؟!

موارد بشرية

واستكمالا لهذا الرأى . يضيف د. إسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق ورئيس منتدى العالم الثالث قائلا :

الاندماج فى الاقتصاد العالمى ليس فقط مستحبا للبلدان العربية وإنما هو أساسى خاصة إذا أردنا تفادى الفوضى الاقتصادية والاجتماعية المنتشرة ، ورغم أن التغيرات تشكل تحديا للبلدان العربية والتى مازال العديد منها يأمل فى الاعتماد على الثروات النفطية التى تمتعت بها على مدار سنوات سابقة ، فإن النظرة العامة لا يجب أن تكون قاتمة فقوى العولمة تعنى أنه لن تحتاج أية دولة أن تكون فقيرة بسبب افتقارها إلى الموارد الطبيعية أو لعزلة موقعها أو لتركيزها على منتجات محددة . ومن الواضح أن الهجرة جزء لا يتجزأ من مستقبل الاقتصاديات العربية ، كما وأن أهمية الموارد البشرية ستطغى على أهمية الموارد الطبيعية ويتفوق الابتكار على الإنتاج بالجملة . ومن الأهمية بمكان أن يغير العالم العربى خاصة الدول المنتجة للنفط من اعتماده على الموارد الطبيعية حتى ينمو ويتطور ويوفر احتياجات سكانه الذين تتزايد أعدادهم تزايدا هائلا وتتيح العولمة بالتوازى مع التغير الاجتماعى الفرص العظيمة لتحقيق ذلك .

مؤشرات ودلالات

أما السيد إبراهيم عوض .. مدير مكتب منظمة العمل الدولية لشمال أفريقيا بمصر فيقول: تشير نتائج بعض الدراسات التى أجريت على العمالة الوافدة .. والعمالة الأصلية لبعض البلدان العربية فتبين الآتى : أن معظم العمالة الوافدة تعمل فى مجالات محددة مثلا الزراعة والبناء والتعمير . وهى مجالات يصعب فيها استبدال العمالة الوافدة بسبب تفوق العمال الأصليين أو أبناء البلد من العمل فى مثل هذه المجالات كما أوضحت نتائج تلك الدراسات أن إنتاجية العامل الأصلى أكبر ثلاث مرات من إنتاجية العامل الوافد نتيجة للفوارق فى الأجور المدفوعة لكل منهما بالإضافة للفوارق فى طبيعة العمل . وبالتالى فإن عملية الإحلال سوف تزيد الإنتاج بالضرورة وتعزز النمو الاقتصادى .. ومن ناحية أخرى كشفت الدراسات عن وجود



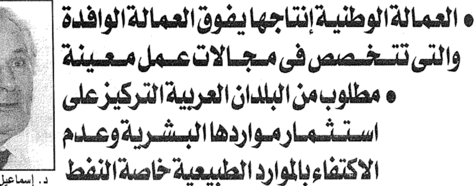
أحمد العماوى



عمرو موسى

• مطلوب الاهتمام بحقوق الإنسان ليس فقط على مستوى التشريع وإنما على مستوى التطبيق أيضا

• هجرة الكفاءات ظاهرة جديدة ولدت نتيجة للثورة التكنولوجية الكبيرة



• العمالة الوطنية إنتاجها يفوق العمالة الوافدة والتى تتخصص فى مجالات عمل معينة

• مطلوب من البلدان العربية التركيز على استثمار مواردها البشرية وعدم الاكتفاء بالموارد الطبيعية خاصة النفط



د. إسماعيل صبرى عبدالله

إبراهيم عوض

علاقة متبادلة إيجابية تربط بين نسبة البطالة وعدد العمالة الوافدة لتلك البلدان وعلاقة سلبية بين معدل البطالة وعدد العمالة لهذه البلدان العربية بالخارج . أيضا هناك تأثير إيجابى للتحويلات المالية الخاصة بالعاملين الأصليين فى الخارج وتأثير سلبى للتحولات المالية الخاصة بالعمالة الوافدة للبلاد العربية على النمو الاقتصادى فى حين تأثير كل من العمالة الوطنية والوافدة كان سلبيا .

وأوضحت نفس الدراسات كما يقول السيد إبراهيم عوض أن التحولات المالية الخاصة بالعمالة الوطنية للبدان العربية فى الخارج كانت توجه بشكل رئيسى إلى نفقات الاستهلاك الشخصية وليس إلى الاستثمار لذلك كان تأثيرها على النمو الاقتصادى ضئيلا لأن التحويلات الخاصة بكل عامل كانت قليلة جدا .

هجرة الكفاءات .. وعمالة الأجانب

السيد جميل مطر . المساعد الأسبق للأمين العام لجامعة الدول العربية . يقول ظهرمؤخرا شكل جديد من الهجرة سمى بهجرة الكفاءات وأخذت هذه الهجرة تزداد اتساعا أكثر فأكثر بشكل غير مسبوق نتيجة للتطور التكنولوجى الهائل .. وتلك الظاهرة تنصب نتائجها على الدول النامية بصورة مفجعة وتزيد ظواهر العولمة وانفتاح النظم الاقتصادية المتزايد من حدتها ، ومن ثم تصبح المنافسة بين الدول المتطورة لجذب كفاءات هذه الدول أقوى فى سبيل مواجهة حاجاتها الهائلة فى مجال التكنولوجيا الحديثة .

ومن جانبه أكد السيد رى جوريديني أستاذ ورئيس علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية ببيروت على أنه منذ منتصف السبعينيات أفرز التطور فى دول الخليج شعوبا متعددة الأعراق والديانات والأجناس واللغات ، وجاء ذلك نتيجة الاحتياج إلى أعداد كبيرة من القوى العاملة المهاجرة التى فى كثير من الأحيان تجاوزت فى حجمها عدد السكان الوطنيين المحليين . وقد أثارت أوضاع وظروف المغتربين فى هذه الدول الكثير من الانتقادات الدولية فإنهم أهل هذه البلاد والسكان والأصليون بكراهية الأجانب تارة وتارة أخرى بالممارسات المخالفة لحقوق الإنسان .. وهنا يقف موضوع العولمة مقابل المحلية بالتركيز على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان مقابل النسبة الثقافية .. والحقوق الإنسانية للمهاجرين مقابل حقوق الدول فى تحديد وصفها ومزاياها وحجم مواطنيها والحجة هنا أنه إذا ما كان للاهتمام الدولى إية قيمة فإن إدارة وتنظيم التعاقدات مع العمالة الأجنبية فى الدول العربية يجب أن تأخذ فى الاعتبار موضوعات حقوق الإنسان ليس فقط من ناحية القوانين وإنما أيضا من ناحية التطبيق .

خطوات

ومما سبق نخلص إلى كيفية تنظيم عملية الهجرة العربية فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية من خلال عدة بنود أو خطوات تتلخص فيما يلى :

لابد للدول العربية أن تكون لها وقفة مع النفس بالنسبة لقضية العولمة تجعلها قادرة على تعزيز اقتصادياتها ودون أن يكون لها هذا التأثر الذى قد يزيد من معدلات الهجرة .

– تنظيم الاستفادة من الطاقات البشرية داخل كل بلد وتحقيق فكرة التكامل العربى أيضا فى هذا النطاق وفقا لقواعد تيسر انتقال وهجرة العمالة دون قيود كبيرة وبما يحقق استفادة بعض الدول من النقص الموجود فى بعض التخصصات

– ضرورة مراعاة التوازن فى توفير فرص العمل ما بين العمالة الوطنية والوافدة بما لا يؤثر سلبا على اقتصاديات هذه البلاد .

– تنظيم هجرة الحقوق العربية الرائدة والكفاءات بشكل لا يؤثر أيضا على احتياج البلدان الأصلية وبالأخص النامية منها .

– أيضا مراعاة تنظيم العمالة الأجنبية بسوق العمل العربية حتى لا تحدث مزاحمة .. وبما لا يخل بمبادئ حقوق الإنسان .

أخيراً .. أبناء الأمهات المصريـ

القرار الحكيم ، الذى أصدره الرئيس مبارك ، بمنح الجنسية المصرية ، لأبناء الأم المصرية ، المتزوجة من رجل "أجنبى الجنسية" . . يأتى بمثابة البلسم ، الذى يشفى جراح هذه "الأم" من قسوة الوطن على أمومتها ، وهو يعاقب هذه "الأمومة" فى شخص "أبنائها" بحرمانهم من "الجنسية المصرية" جنسية الأم -لا لسبب ، إلا ، لأن المقدر والمكتوب ، جعل من نصيبها أن تتزوج رجلا "أجنبى الجنسية"!!.

أكاد أسمع -من مكتبي- إجهاشة الفرح الغامر ، وهى تنبعث من صدور الأمهات المصريات على الإطلاق ، بمن فيهن الأمهات اللاتى اكتوين بجمر الحرمان من حصول أبنائهن على الجنسية ، سنوات طويلات ، وصلت بهن إلى حد اليأس .. حتى صدر القرار الحكيم فى الأيام الماضية ، فهاهو ذا الرئيس مبارك يكلف الحكومة بإعداد مشروع قانون لتعديل الجنسية ، تحقيقا لمبدأ المساواة بين الأب المصرى المتزوج من أجنبية ، والذى يحصل أبناؤه على الجنسية المصرية ، فور ولادتهم .. وبين الأم المصرية التى تزوجت من أجنبى يعامل أبناؤها معاملة الأجانب !!.

وهاهو ذا وزير الداخلية ، يصدر قرارا بتلقى طلبات منح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من أجانب.. ونحن بدورنا -فى هذا التحقيق- نضع النقاط على الحروف .. فنعرض لشروط منح الجنسية ، و ضوابط زواج المصريات من غير المصريين . واستطلاع رأى المتخصصين فى هذا المجال.

تحقيق : **أمل البرنس**



فى البداية تقول الدكتورة فوزية عبد الستار "أستاذ القانون الجنائى بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب فى دورته قبل السابقة -هذا القرار يعتبر استجابة لنداءات طالبت بها المرأة ، لكى ترفع المعاناة عن المصريات اللاتى تتزوجن من أجانب وتنجبن أولاداً ، يعتبرون من وجهة نظر القانون المصرى "أجانب" بينما هم فى حقيقة الأمر يشعرون بالانتماء إلى مصر ، والولاء لها ، وتجرى فى عروقهم دماء الأم المصرية ، فهم فى الحقيقة أبناء مصريون حقيقيون ، و"أجانب" بالقانون .

واعتبار هؤلاء الأطفال أجانب حملهم مشاق ومتاعب كثيرة ، فمثلا هذا الابن لابد أن يتعلم باعتباره وافدا إلى مصر ، ويجب أن يدفع مصاريف التعليم بالعملة الأجنبية ، وغالبا ما تعجز الأم عن الإنفاق عليه فينشأ أميا ، ثم إذا تزوجت هذه الأم بعد طلاقها من زوجها الأجنبى بزوج مصرى ، فإن أولادها منه يتعلمون مجانا باعتبارهم مصريين ، بينما أخوهم من الزوج الأجنبى قد ينشأ أميا .

وتضيف د.فوزية عبد الستار قائلة:

إن عدم منح أبناء المصرية المتزوجة من أجنبى الجنسية ، يتعارض مع الدستور الذى يمنح الجنسية المصرية لأبناء الأب المصرى بمجرد الميلاد ولايمنحها لأبناء الأم المصرية ، هو نص يتعارض مع مبدأ المساواة المنصوص عليه فى الدستور وهو أن المواطنين لدى القانون سواء لاتمييز بينهم فى الحقوق والواجبات العامة حسب الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو العقيدة.

وعن شروط منح الجنسية تقول الدكتورة فوزية عبد الستار : إن المعروض على وزير الداخلية الآن طلبات ينظر فيها طبقا للقانون الحالى من بينها مدة الإقامة للابن عشر سنوات متواصلة بشرط بلوغه سن الرشد . وذلك ليكون الطلب معبرا عن إرادته .

كما يشترط القانون عدة شروط منها أن يكون حسن السير والسلوك ، ويكون ملما باللغة العربية ولو إلماما بسيطا ، وكذلك عدم صدور أى حكم ضده بالإضافة إلى أن تكون لديه وسيلة مشروعة للكسب والعيش.

وتعليقا على هذه الشروط تقول إنه لابد من وضع شروط حتى لا تدخل فرص التحايل على القانون ، ويسد الطريق أمام المحتالين ، ولكن مع ذلك ينبغى التيسير على الأم المصرية وأبنائها للحصول على الجنسية ، دون اشتراطات لامبرر لها ، ويكفى إثبات مصرية الأم.

الجنسية منحة

ويرى المستشار حسن منصور نائب رئيس محكمة النقض : أن الأساس فى منح الجنسية مراعاة الأمن القومى للدولة ، وظروفها الاقتصادية ، والاجتماعية ، كما أن الجنسية منحة من الدولة للشخص الذى يقوم على أرضها ، ويجوز إسقاط الجنسية عن أى شخص خالف الاعتبارات التى من أجلها منح الجنسية ، فالجنسية منحة وليست حقا.

وعن الضمانات والضوابط التى تضعها الدولة فى حالة زواج المصريات من أجانب يقول: فى البداية لابد من أخذ موافقة الدولتين ، وتقدم شهادات معتمدة بموافقتهما ، كذلك حضور الزوج الأجنبى بشخصه عند إجراء التوثيق ، كذلك عليه أن يقوم بدفع **مبلغ تأمين قدره "٢٥ ألف جنيه"** وأن لايكون فارق السن بينهما كبيرا ، بالإضافة إلى ضرورة

ـــات المتزوجات من أجانب يحصلون على الجنسية المصرية


د. فوزية عبدالستار


المستشار حسن منصور


د. يمنى الحماقى

د. عزة كريم

وداد شلبى

موافقة ولى أمر الزوجة ويتم تسجيل هذا الزواج بالشهر العقارى ، والهدف من تطبيق هذه الشروط والضوابط هو الحفاظ على حقوق المصرية المتزوجة من أجنبى وضمان حياة كريمة لها ولأبنائها.

وبسؤال سيادته عن شروط منح الجنسية -وخصوصا تحديد السن بسن الرشد- يرى أن تحديد السن ضرورى حتى يحقق الانتماء للوطن ، ويكون لديه إدراك ووعى لأنه إذا حصل على الجنسية فسيحصل عليها أبناؤه ، ويحمل الدولة أعباء إضافية، وهذه الشروط ضرورية حتى لا تفتح أبواب الحصول على الجنسية على مصراعيها وتؤثر على أمن الدولة.

ويضيف أن الزوجة المصرية جزء من مصر ولا شك فى انتمائها هى وأولادها ومن حقها أن تستفيد مثل الرجل ولكن مع مراعاة للأسس فى منح الجنسية ، والتى من شأنها مراعاة الأمن القومى للدولة.

إنجاز كبير في طريق المرأة المصرية

وتوضح الدكتورة يمنى الحماقى **رئيس لجنة المرأة التابعة لأمانة السياسات بالحزب الوطني:** أن الزواج مرتبط بالحالة الاقتصادية والاجتماعية بمعنى أن الحاجة إلى المال تدفع الأهالى للموافقة على أشخاص ميسورى الحال من العرب ، وغيرهم للزواج من بناتهم .

فمن هنا يجب التوعية بالآثار المترتبة على الزواج من أجانب ، ومن ناحية أخرى نكافح الفقر ، من خلال رفع المستوى الاقتصادى لهؤلاء الأسر عن طريق عمل مشروعات صغيرة مدرة للدخل .

وتؤكد د.يمنى أن هذا القرار الذى صدر بشأن منح الجنسية لأبناء المصرية المتزوجة من أجنبى نقلة كبيرة إزاء مكافحة التمييز ضد المرأة ، ويعطى للمرأة المصرية حقها مثل الرجل فى منح الجنسية لأولادها ، حيث إنها عانت كثيرا فى تربية هؤلاء الأولاد ، وتحملت تكاليف تعليمهم وتربيتهم وغيرها فكان يقع عليها العبء الأكبر هذه خطوة ، وإنجاز كبير فى طريق المرأة المصرية .

القانون والشرع يساويان بين الرجل والمرأة

وتشير الدكتورة عزة كريم خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن الشرع والدين لايحرمان الزواج من أجانب ، فمن حق الأم التى تتزوج بأجنبى أن يحصل أبناؤها على الجنسية ، طالما الشريعة لا تحرم هذا ، وكثير من الأبناء فى المرحلة الأولى من حياتهم محتاجون للأم ، ولكنهم ينشأون غرباء عن المجتمع ، ويعانون العديد من المشكلات مثل مصاريف المدارس وغيرها ، ويشعرون بالغربة فى بلدهم ، فقد يترك الأب الأبناء مع الأم بسبب السفر ، أو الطلاق ، أو الموت ، وعندئذ تجد أولادها غرباء فى بلدها ، وبالتالى تشعر بعدم الانتماء والظلم من بلدها ، فأى نظام اجتماعى يساعد على التماسك الأسرى .

ومعظم دول العالم تمنح جنسية الأم للأبناء ، وهذا وضع طبيعى ويجب ألا يشترط إلا صحة الزواج ، ورسميته ، وتسجيله.

وتضيف قائلة : إن القانون والشرع يساويان بين الرجل والمرأة وهى تنادى بسرعة صدور هذا القانون بالمساواة المطلقة بين المرأة والرجل ، حتى يمكن أن نقضى على العديد من المشاكل والمآسى التى تعيشها الأمهات المصريات اللاتى لم يفعلن شيئا إلا أنهن تزوجن عن طريق الشريعة بأزواج أجانب ، ولكى لايعانى أولادهن من التشتت ، ونحرمهم من أهم حقوقهم ، التى تتمثل فى جنسية الأم.

دوائر أحوال شخصية خاصة

وتقول الأستاذة وداد شلبى عضو مجلس الشعب السابق ، ورئيس مجلس إدارة جمعية سيدات أعمال: إن قانون الجنسية فى مصر من أقدم القوانين منذ أيام العثمانيين ، وهو يأخذ بمبدأ حق الدم ، وحق الدم يسرى على الأب والأم معا ، لكن القانون الذى صدر عام ١٩٧٥ أخذ بحق الجنسية للأب المصرى ، وتصبح الأسرة هنا متعددة الجنسيات ، فنجد أن التشريع يعطى الحق فى الجنسية لابن الأب الذى تزوج الأجنبية ، بينما يحرم المرأة التى تزوجت من أجنبي.

وقد عانت المرأة المصرية الكثير من المشاكل الناجمة عن الزواج بأجنبى ، منها مدة الإقامة التى كان حدها الأقصى خمس سنوات ، وأيضا حرمانهم من الوظائف العامة ، أو المؤسسات التعليمية ، وعدم تمتعهم بنظام التأمين العلاجي.

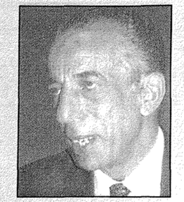
وتضيف : فإذا كنا بصدد إعادة تقويم وإصلاح تلك الأوضاع ، ومنح أبناء الأم المصرية من زوج أجنبى الجنسية ، فلايجب ألا يتم ذلك بشكل عشوائى ، لأن المنح المطلق للجنسية لكافة الحالات قد يترتب عليه تهديد للأمن القومى ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبعيدا عن الدوافع الإنسانية والاجتماعية، فإنه لابد من عدة ضمانات لحماية المرأة والمجتمع ومنها ضمانات تتعلق بالأمن القومى ، وهو عدم الاعتداد بزواج المصرية من إسرائيلى ، وعدم استخدام الزواج من أجنبي- سواء هو عربى أو غيره- بابا خلفياً لإهدار كرامة الزوجة ، فلابد أن يضع مبلغا من المال بعملة بلده فى البنك باسم الزوجة .

كذلك إنشاء دوائر خاصة لها صفة الاستعجال للنظر فى الأحوال الشخصية للقضايا الخاصة بالعلاقات الزوجية للمصريات المتزوجات من أجانب.

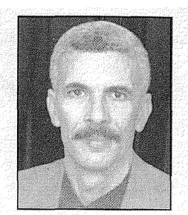
إن الأمة كلها لاتقبل أن يقال إن الفتاة المصرية سلعة تباع وتشترى ، وفى ذات الوقت فإننا نكون قد حققنا المبدأ الدستورى لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، ولاتكون الجنسية المصرية "سداح مداح"!!.



محمد السيد كرم



د. فتحى سعد



صبرى الجريدى

اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بكفر الزيات - محافظة الغربية

عيادات الفاروق الطبية

شارع جسر النيل بالجزيرة

العيادات بها أحدث المعدات الطبية فى جميع التخصصات لخدمة الإخوة السائقين وأسرهم - "جراحة - عظام - مسالك - رمد - باطنة - أطفال - نساء وتوليد - أنف وأذن - أشعة - سونار وجارى الاتفاق على عمل معمل تحاليل طبية

- وقد تم الاتفاق مع الهيئة العامة للتأمين الصحى على علاج السائقين من إصابات العمل وحوادث الطرق بمستشفيات الهيئة بمختلف أنحاء الجمهورية

تتقدم اللجنة بخالص التهنئة إلى السيد الدكتور المحافظ **فتحى سعد**

والى السادة **أحمد العماوى** وزير القوى العاملة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام **صبرى الجريدى** رئيس النقابة العامة

والى جميع رؤساء وحدات المرور بالمحافظة والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية و السياسية بالمحافظة بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

محمد السيد كرم

رئيس اللجنة النقابية

نائب رئيس الاتحاد المحلى لعمال الغربية

رئيس مكتب شباب عمال الغربية



افتتاح عيادة الفاروق الطبية .. حيث قام بالافتتاح السيد اللواء حامد الحسينى رئيس مجلس مدينة كفر الزيات وبجواره السيد عمر الفاروق عطوان عضو النقابة العامة للنقل البرى والسيد محمد السيد كرم رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية



محمد السيد كرم رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية بصحبة السيد رئيس مجلس مدينة كفر الزيات والسيد عمر الفاروق عطوان عضو النقابة العامة للنقل البرى

اللجنة النقابية للعاملين بشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
طنطا - غربية


طلعت نصر


فتحى العربى


طلعت عبدالحميد

يسعد اللجنة النقابية للعاملين بشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا أن تتقدم بخالص التهانى إلى جميع العاملين بالشركة وإلى شعب الغربية الكريم وإلى السيد

الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

وعهد وثيق أن نعمل مخلصين لمزيد من الإنتاج من أجل مصرنا الحبيبة بقيادة ابنها البار

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة

طلعت نصر شكر

نائبا الرئيس

محمد محمد عاشور علي - عبد الرحمن صلاح عبد الرحمن

أمين صندوق

طلعت عبد الحميد حمودة

الأمين العام

فتحى العربي

أمين صندوق مساعد

محمد إبراهيم المرسى زيد

الأعضاء:

إبراهيم جاد محمد بدراوي - عبد الرحيم محمد الشبينى

حنفى عبد العال حنفى - محمد السيد مصطفى الشبينى

شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد

الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية

وإلى شعب الغربية العظيم وجميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية والعمالية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

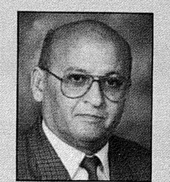
مع أجمل التهانى للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

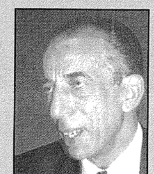
تقديرا لدوره فى بناء مصر الحديثة

مع تحيات رئيس مجلس إدارة

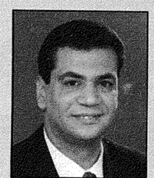
شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا



فاروق محمود حسني



د. فتحى سعد



السيد أبو المجد

اللجنة النقابية للعاملين بالتربية والتعليم - محافظة الغربية

يسعد مجلس إدارة اللجنة النقابية
أن يهنئ السيد الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية
وجميع القيادات الشعبية والتنفيذية وشعب الغربية الكريم
بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

والى جميع قيادات الحركة النقابية بمصر

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

فاروق محمود حسنى رئيس النقابة العامة للتعليم والبحث العلمى

رئيس اللجنة وأمين عام النقابة العامة
ورئيس المجلس الشعبى لحى أول طنطا

السيد أبو المجد حمزه

نواب الرئيس

محمد عبد العزيز خضر - السيد محمد البهي - السيد عوض رمضان

الأمين العام

السيد عربى طه

أمين الصندوق

أحمد أحمد شوشه

الأمين العام المساعد

خالد محمد عادل

أمين الصندوق المساعد

عصام محمدى حموده

الأعضاء: **فتحى عبد الحكيم - محمود محمد بسيوني - محمود مبروك**
عبد المجيد إبراهيم - عادل عبد الحميد إبراهيم

السيد العربى طه

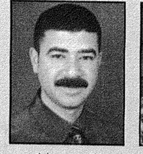
أحمد أحمد شوشة



السيد عوض



محمود مبروك محمد



خالدمحمد عادل

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى وصنـ




أحمد العماوى



السيد راشد



صبرى الجريدى



مستشفى الحكمة صرح طبى لعمال النقل البرى بالمحلة

فى مدينة المحلة الكبرى - محافظة الغربية - أقامت اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بالمحلة الكبرى صرحا طبيا (مستشفى الحكمة) لخدمة الأعضاء وأسرهم وتمتد خدماتهم الى كل المواطنين.

هذا الصرح يماثل أكبر المستشفيات فى جمهورية مصر العربية تم تجهيزه على أعلى مستوى طبى وأحدث تقنية علمية، إنها إخلاص النقابيين وعنوان للجهد المبذول الذي يبذله النقابى إبراهيم قشطه رئيس اللجنة النقابية وزملاؤه أعضاء اللجنة النقابية.

المستشفى تضم قسم الأسنان وبه أحدث الأجهزة الطبية خلع وحشو وتركيب وجميع جراحات الفم والأسنان.

-معامل التحاليل بأحدث ماوصل إليه العلم فى أبحاث الدم.

-قسم الرمد -الكشف بالكمبيوتر -وجهاز فحص العين.

- الأطفال -وتضم المستشفى نخبة ممتازة من الأطباء الاستشاريين وأساتذة الجامعة والاخصائيين.

-قسم النساء والتوليد - وبها غرفة إقامة فاخرة.

- غرفة العمليات مجهزة بأحدث الأجهزة (مونيتور-جهاز تخدير ودباثرمي- صدمات قلب)

-قسما الباطني والقلب

مجهزان بأشعة تليفزيونية وجهاز رسم قلب بالإضافة الى قسم الجراحات العامة -وجراحة العظام- والجلدية- والمسالك البولية والأنف والأذن والحنجرة.

والاستقبال على مدار ٢٤ ساعة

• الكشف: ٥٠ قرشا للسائق • اسرة السائق: ١,٥ اجنيه • المواطن: ٣جنيهات

التحاليل: خصم ٥٠٪ من قيمة التحاليل للسائق

التحاليل: خصم ٣٠٪ من قيمة التحاليل لأسرة السائق

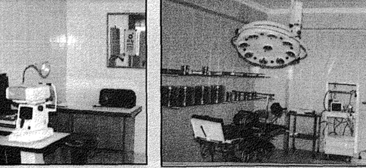
العمليات: جميع العمليات بالمجان للسائق



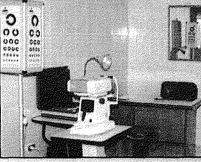
مدخل المستشفى



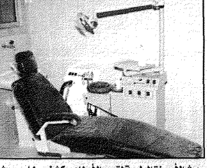
معامل التحاليل .. أحدث ما وصل إليه العلم فى أبحاث الدم



غرفة العمليات المجهزة بأحدث الأجهزة

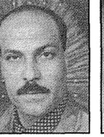


الكشف بالكمبيوتر .. جهاز فحص قاع العين

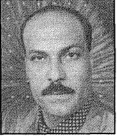


أحدث الأجهزة الطبية لقسم الأسنان - كشف - خلع - حشو تركيب جميع جراحات الفم والأسنان

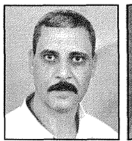
ـدوق الزمالة بالمحلة الكبرى - محافظة الغربية



إبراهيم قشطة



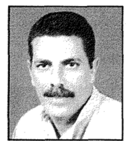
ناجى بدوى على



محمود السيد الفيومى



عادل فهمى عز الدين



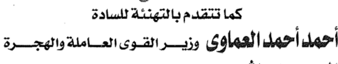
اسماعيل سعيدهم

كما تتقدم بأجمل التهانى الى شعب الغربية الكريم

والسيد الوزير المحافظ فتحـى سعـد محافظ الغربية

كما تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزيـر القـوى العـاملة والهجـرة



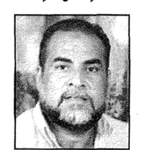
السيـد راشـد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

صبـرى الجريدى رئيـس النقـابة العامة للنقل البرى

السيد حسن السيد

والى جميع القيادات السياسية والشعبية والتنفيذية والعمالية بأصدق التهانى وخالص الشكر كما تتقدم للسيد اللواء مدير أمن الغربية والسيد مدير مرور الغربية وجميع ضباط المرور على مايبذلونه من جهود ، وما يحققونه من إنجازات بقيادة اللواء مدير أمن الغربية بمناسبة

العيد القومى للمحافظة



ابراهيم أحمد سمك

رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم عبد الفتاح أحمد قشطه

نائب الرئيس
محمود السيد الفيومي

الأمين العام
عادل فهمى عز الدين

الأمين العام المساعد
إبراهيم أحمد سمك

أمين الصندوق
ناجى بدوى علي

أمين الصندوق المساعد
محمد عبد الحميد شلبي

نائب رئيس صندوق الزمالة
أبو بكر عبد المعبود السماحي

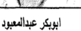
أمين عام صندوق الزمالة
إسماعيل سعيدهم

أمين عام مساعد صندوق الزمالة
أحمد صبري شلبي

أمين صندوق مساعد صندوق الزمالة
اسامة محمد أحمد وهبه

أمين عام صندوق التكافل
السيد حسن السيد الديب

مشرف العيادات
أشرف ماهر عبد الحميد كرم



ابوبكر عبدالمعبود

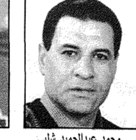
مشرف العيادات
هانى حامد فهمى الدمياطى



عضو
إبراهيم محمد خضر هنداوى



ابراهيم هنداوى



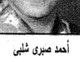
محمد عبدالحميد شلبى



أشرف ماهر



أسامة محمد أحمد



أحمد صبرى شلبى

اللجنة النقابية للعاملين بمرفق النقل الداخلى لمحافظة الغربية



محمد محمد الغريب




كمال عبدالعزيز

يسعد مجلس إدارة اللجنة أن يهنئ شعب الغربية الكريم والسيد الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

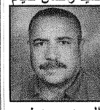

السيد رمضان صيام

والي جميع القيادات الشعبية والتنفيذية بالمحافظة

كما يتقدم بالتهنئة للسادة

السيد/أحمد أحمد العماوى

وزير القوى العاملة


السعيد محمد نوح

السيد/السيد محمد راشد

رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

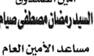
صبري فتحي الجريدى

رئيس النقابة العامة للنقل البرى


السعيد فتح الباب

رئيس اللجنة النقابية
محمد محمد الغريب

الأمين العام
كمال عبدالعزيز السيد غنيم



أمين الصندوق
السيد رمضان مصطفى صيام

نائب رئيس اللجنة
السعيد محمد محمد فرج

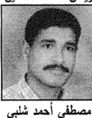

زيدان محمد حسانين

مساعد الأمين العام
زيدان محمد حسانين

مساعد أمين الصندوق
مصطفى أحمد مصطفى شلبي

مندوب اللجنة الثلاثية
السعيد فتح الباب شلبي

سكرتير الجلسات
حسين عبدالرحمن حسين خليل


مصطفى أحمد شلبى

الأعضاء: إبراهيم مصطفى أبو المجد
السيد زكى السيد - صلاح عبد العال مجاهد



حسين عبد الرحمن — صلاح عبد العال — السيد زكى السيد — إبراهيم مصطفى

اللجنة النقابية للعاملين بشركة الدلتا للغزل والنسيج طنطا - زفتى - محافظة الغربية


حمدى محمود على

يسعد مجلس إدارة اللجنة النقابية بشركة الدلتا للغزل والنسيج أن يتقدم بأسمى أيات التهنئة الى شعب الغربية الكريم والى السيد الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية

بمناسبة



العيد القومى للمحافظة

جمال أحمد الفرس

كما يسعده أن يتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى

وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد

رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

حقق الله آمال مصر على يد ابنها البار

الرئيس

حمدي أحمد هلال

محمد حسنى مبارك

رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية

حمدى محمود على أحمد

جمال محمد عبدالعاطى

الأمين العام
جمال أحمد أحمد الفرس

أمين الصندوق
إبراهيم عبد السلام غنيم

نواب الرئيس

حمدى أحمد هلال - أحمد حامد أبو النصر
السيد مصطفى حجر

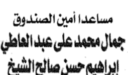
إبراهيم حسن صالح

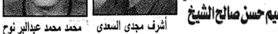
أمين عام مساعد

سمير رياض مصطفي

مساعدا أمين الصندوق

جمال محمد على عبد العاطي
إبراهيم حسن صالح الشيخ


أشرف مجدى السعدى — محمد محمد عبدالبر نوح



الأعضاء: إبراهيم عبد المجيد الهابط - محمد محمد عبد البرنوح
أشرف مجدى محمد السعدى - محمد الشوادفى الحسين محمد

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الضرائب العقارية لمحافظة الغربية


د. فتحى سعد

يسعد مجلس إدارة اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الضرائب العقارية لمحافظة الغربية
أن يتقدم بأسمى آيات التهانى
إلى شعب الغربية الكريم
والسيد الدكتور

فتحى سعد

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة


محمد قطب السيد

كما يسعده أن يتقدم بالتهنئة
إلى السادة

أحمد أحمد العماوى
وزير القوى العاملة والهجرة


سمير توفيق

السيد محمد راشد
رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

فاروق شحاته العوضى
رئيس النقابة العامة للبنوك

حمدى عبدالعظيم

رئيس مجلس إدارة اللجنة
محمد القطب السيد رقيه

نائبا الرئيس
أحمد حسين أحمد هراس
على حسن محمد حسان


نفيسة المندوه

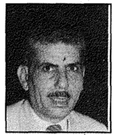
الأمين العام	الأمين العام المساعد
حمدى عبدالعظيم عبدالمجيد مشعل	**السيد أحمد السيد النجار**
أمين الصندوق	أمين صندوق مساعد
السيد عبدالله عشرى سعد	**سمير توفيق محمد الدمياطي**

الأعضاء
أحمد أبو اليزيد الشافعي - إبراهيم الدمرداش إبراهيم الزيني
علاء الرفاعى الشناوى الشيخة

أمينة المرأة
نفيسة المندوه أحمد

محمد حسنى مبارك


د. فتحى سعد


د. أحمد عبد الظاهر

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الأوقاف - الغربية

تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية السياسية والتنفيذية وإلى
الدكتور **فتحى سعد** محافظ الغربية
بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

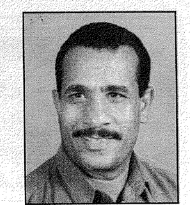
وتخص بالشكر أبناء الحركة النقابية
أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة
السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر
د. أحمد عبد الظاهر رئيس النقابة العامة للخدمات الإدارية
معاهدين الله أن نستمر جنودا أوفياء لمصر التى تعيش أزهى عصور الحرية بقيادة ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة
فوزى السيد على بدوى

نائب أول الرئيس	نائب ثان
سلامة محمد سليم	**عطية حسن البلتاجى**
الأمين العام	أمين الصندوق
نبيل بسيونى حسانين	**على حسن الغرينى**
الأمين العام المساعد	أمين الصندوق المساعد
محمود زكى حسنين	**محمد بركات عفيفى**

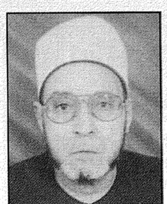
الأعضاء: **محمد مصطفى - ماجد على السيد - عبد النبى عبد الله**
محمد أحمد يوسف - محمد أحمد طلبة - محمد أبو العلا



محمد عبد الحميد الدليل

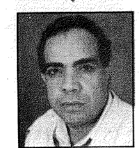


فضيلة الشيخ السيد رسلان

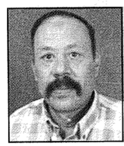


فضيلة الشيخ محمود أحمد عامر

اللجنة النقابية للعاملين بالمعاهد الأزهرية - محافظة الغربية



عبدالنبى حسين غازى



محمد متولى برهوم

يسعد مجلس إدارة اللجنة أن يهنئ السيد

الدكتور فتحى سعد محافظ الغربية

وجميع القيادات الشعبية والتنفيذية

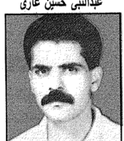
بالمحافظة وشعب الغربية الكريم

بمناسبة



العيد القومي للمحافظة

وقرب حلول شهر رمضان المعظم



السيد إبراهيم السيد



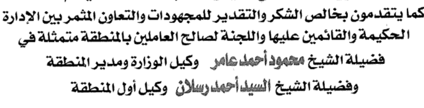
صبحى حافظ عثمان

كما يسعده أن يتقدم بخالص التهنئة لقادة الحركة النقابية بمصر

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

فاروق محمد حسنى رئيس النقابة العامة التعليم



كما يتقدمون بخالص الشكر والتقدير للمجهودات والتعاون المثمر بين الإدارة الحكيمة والقائمين عليها واللجنة لصالح العاملين بالمنطقة متمثلة في

فضيلة الشيخ محمود أحمد عامر وكيل الوزارة ومدير المنطقة

وفضيلة الشيخ السيد أحمد رسلان وكيل أول المنطقة



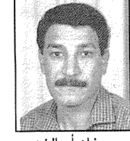
منير سعد حسين



محمد المهدى مطر

رئيس اللجنة

محمد عبد الحميد الدليل



رمضان أبو اليزيد

نائبا الرئيس

صبحى حافظ عثمان - محمد المهدى مطر

الأمين العام

محمد متولى برهوم

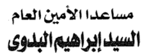
أمين الصندوق

عبد النبى حسين غازى

أمين الصندوق المساعد

منير سعد حسين أبو أحمد

مساعدا الأمين العام



السيد إبراهيم البدوى

الأعضاء: محمد أحمد النجار - سيف الإسلام المالكي - رمضان أبو اليزيد - إبراهيم حمدى عبد الباقي - طه أحمد شرف الدين - أحمد جمال علم الدين طاهر مفتاح - السعيد رمضان - شحاته إبراهيم السيد - محمد صلاح حبلص - أحمد عبد الخالق هيلم - ممدوح حسن

فى استجابة حميمة لدعوة الرئيس مبارك

الأحزاب المصرية تترقب لحظة البدء فى الحوار الوطنى الموسع

كانت ملحمة العبور من أكثر المراحل الهامة فى حياتنا نحن المصريين ، وفى ذكراها الثلاثين ، يتواكب مع عقد المؤتمر السنوى للحزب الوطنى الديمقراطى ، والذى نعتبره ، هو الآخر مرحلة هامة فى حياتنا الحزبية والسياسية... فقد أكد الرئيس مبارك خلال المؤتمر على ضرورة النظر إلى أفضل السبل لتطوير الأداء السياسى للأحزاب ، بما فى ذلك تحديث القوانين المنظمة لعملها ، ومباشرة حقوقها السياسية ، بما يخلق مناخا سياسيا وتشريعيا ينشط الحياة الحزبية ، ويدفع الأحزاب إلى إعادة بنائها المؤسس والديمقراطى وبذلل العقبات التى تواجهها ، وينظم سبل تمويلها.

تحقيق :
مروى بدر الدين



رفعت السعيد

البدرى فرغلى

ضياء الدين داود

جاءت القضايا التى طرحها **الرئيس مبارك** لتنشيط الحياة السياسية والحزبية فى ثلاثة محاور:-

أولا: تعديل قانون الأحزاب .

ثانيا: تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية

ثالثا: إلغاء الأوامر العسكرية ، التى صدرت خلال ٢٢ عاما منذ إعلان حالة الطوارئ فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، باستثناء تلك التى تتعلق بالأمن العام .

ومن المؤكد أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأحزاب السياسية ، وحقوق المواطن ، الذى كان شعارا لمؤتمر الحزب الوطنى هذا العام ، ومن هنا كانت استجابة الأحزاب السياسية المصرية لدعوة **الرئيس حسنى مبارك** باعتباره رئيسا لكل المصريين ، للحوار الوطنى ، بهدف إعداد ميثاق شرف لتفعيل وتنشيط الأداء الحزبى ، وصولا إلى نتائج تصب فى خانة الإصلاح السياسى ، ورأب الصدع للمصلحة القومية المشتركة .

وطبقا لقانون الأحزاب ، يوجد حاليا فى مصر ١٦ حزبا هى : **حزب التجمع ، وحزب الأحرار ، وحزب العمل(مجمد) ، والحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب الوفد ، والحزب الناصرى ، و١٠ أحزاب صغيرة هى حزب التكافل ، حزب الشعب الديمقراطى ، وحزب الأمة ، وحزب مصر الفتاة ، وحزب العدالة ، وحزب الخضر ، وحزب الوفاق القومى ، وحزب الجيل الديمقراطى .**

وعديد من هذه الأحزاب مجمدة نتيجة للتنازع على رئاستها وكانت لبعض هذه الأحزاب آراؤها حول الدعوة الجريئة التى قام بها الرئيس مبارك بفتح المجال للحوار الوطنى ، نستعرض هذه الآراء فيما يلي:-

ضرورة الحوار

بداية يؤكد الدكتور رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع على ضرورة تفعيل وتنشيط الحياة الحزبية ، لإيجاد مناخ سياسى يواكب التطورات والمستجدات التى طرأت على المجتمع خاصة بعد الأزمة التى يمر بها المجتمع فى الحصول على السلع والخدمات الضرورية لاستمرار الحياة ، وكان ذلك نتيجة مباشرة للسياسات التى اتبعها الحزب الوطنى ، وأصبحت غير مقبولة لدى طائفة كبرى من المواطنين.

ومن الضرورى إجراء حوار واسع تشترك فيه كل الآراء والاتجاهات المختلفة فى البلاد ، بعيدا عن الاجتماعات المغلقة لتحقيق الشفافية ، واحترام الرأى الآخر ، ونحن على استعداد للمشاركة والمناقشة لكافة القضايا التى ستطرح وتقديم الحلول المناسبة بعيدا عن الشعارات ، كما أن لدينا أملا كبيرا فى توسيع قاعدة المشاركة لتعزيز الديمقراطية **وقضية الإصلاح السياسى** تعد من أولويات القضايا التى من المفروض أن نهتم بها ، لأنها المدخل الحقيقى لدعم مسيرة الديمقراطية .

كما أننا نرحب بدعوة **الرئيس حسنى مبارك** فى ختام أعمال مؤتمر الحزب الوطنى للحوار

الوطنى على أن تشارك فيه المعارضة والقوى السياسية الوطنية ، والمجتمع المدنى ، والمفكرون فى وضع ميثاق شرف يضمن سلامة الأداء الحزبى ، ويكفل التكافؤ ، ويحقق التكامل فى الحياة السياسية من منطلق عادل ومتساو لجميع الأحزاب بلا استثناء ، وأحزاب المعارضة ستكون هى المستفيد الأول من مثل هذا الميثاق ، لأنها تعانى منذ بداية تأسيسها من عدم التكافؤ والمساواة مع الحزب الحاكم.

ومن الضرورى أن يتضمن الميثاق أساليب تعامل الصحافة القومية ، والإعلام الرسمى ، مع أحزاب المعارضة ، تأسيسا على مبدأ المساواة بين الجميع .. **فتجربة الـ ٢٥ عاما الماضية أكدت انحيازا واضحا من قبل الإعلام الرسمى للحزب الوطنى.**

تحديد جدول الأعمال

وأما محمود أباظة "نائب رئيس حزب الوفد" فهو يؤكد على ضرورة الحوار بين جميع القيادات الحزبية ، على اعتبار أن الحوار هو الخطوة الأولى على طريق الإصلاح السياسى ، حيث إنه سيضع أيدى الجميع على مناطق الخلل والضعف فى الحياة السياسية .

لكن يجب ملاحظة ألا يكون الحوار غاية فى حد ذاته ، برغم أنه الوسيلة الوحيدة لضمان حياة سياسية ناضجة وصحية ، فإن الهدف والغاية من أى حوار هو الوصول إلى حياة ديمقراطية يترتب عليها الخروج من حالة العزوف السياسى ، ويفتح الباب أمام مشاركة أوسع من الجماهير.

ويضيف محمود أباظة إننا نرحب بدعوة **الرئيس مبارك** لإجراء حوار وطنى موسع ، لأن الحوار هو الحالة الطبيعية للصلات التى تحكم الأحزاب ، ومكانها الطبيعى المجلس النيابى ، ولكن نظرا لسيطرة الأغلبية من الحزب الحاكم عليه ، فإننا معنيون بالصراحة والاستمرارية والشفافية ، وجلوس جميع الأطراف على مائدة واحدة وجها لوجه سيساعد -على الأقل- فى تحديد جدول الأعمال الوطنى للأحزاب عموما ، والأهداف التى قد يتفق عليها الجميع فنحن فى حاجة إلى إعادة النظر فى العلاقة بين الدولة والأحزاب ، فى دفع مسيرة الحياة الديمقراطية .

كما أننا فى مسيس الحاجة **لتعديل قانون الأحزاب** فالأحزاب بصورة عامة فاعليتها ضعيفة ، والدليل على ذلك أن انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ كانت نتيجتها نجاح ٢٧٠ ناخبا من كل برلمانات العالم ، وكل برلمانات العالم بها مستقلون ، ولكن لايصل عددهم إلى هذا الحجم ، لأن انتخاب المستقلين يعنى عدم انتخاب برامج للأحزاب ، وإذا كان هؤلاء المستقلون استمروا فى مواقعهم دون انضمام أغلبيتهم للحزب الوطنى لوقعنا فى أزمة دستورية كبرى ، ويرجع انتخاب الناخب للمستقل أنه لايرى فى المجلس النيابى مؤسسة تصنع السياسة ، وإنما يطلب من النائب أو المرشح أن يؤدى له خدمات ، وبالتالى هناك أزمة تواجه الأحزاب جميعها وهناك فارق بين النصوص والواقع ، هذا الفارق يؤدى إلى أن الاختيار يتم على أساس شخصى ، وأحزاب المعارضة مشكلتها أن الرأى العام لايصدقها ، والقيود المفروضة عليها تحول دون عقد اجتماعات فى أماكن مفتوحة ، إلى جانب عدم تغطية الإعلام لها بصورة متكافئة مع الحزب الوطنى.

ونحن فى **حزب الوفد** نطالب عند وضع قوانين مكملة للدستور مثل قانون الأحزاب أن تكون محل اتفاق أكبر عدد ممكن من القوى السياسية ، ولذلك نطالب بأن يكون قانون الأحزاب الجديد محل حوار وتوافق عام .. وأننا نطالب بوجود قنوات اتصال بين القوى السياسية ولا يمنع الأمر الاختلاف ، ولكن فى إطار متفق عليه.

الحلول الواقعية

ويرى البدرى فرغلى "نائب بورسعيد فى البرلمان عن حزب التجمع" أن دعوة **الرئيس مبارك** جاءت فى ظل صورة سياسية عامة مليئة بالتناقضات ، فهناك أحزاب مهمشة تماما ، وهناك حزب وحيد يتعاظم دوره يوما بعد يوم ، ودعوة **الرئيس** من شأنها اشتراك الأحزاب جميعا فى تحمل مسئولية العمل الوطنى ، والالتفاف حول الهم الوطنى العام بمشاكله الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية .

ومن الواضح أن المسافات السياسية بدأت تقترب الآن من الحلول ، والجميع متفق على وجود أزمة اقتصادية وسياسية ، بما فيها الحزب الوطنى ذاته ، وهو مايشير إلى أن الأحزاب ستتبارى فيما بينها لوضع الحلول الواقعية والصحيحة لمشاكلنا.

ونحن نطالب بالإسراع فى بدأ حوار حقيقى وجاد بين الأحزاب جميعا بما فيها الوطنى ، من أجل الوصول إلى اتفاق يمثل الحد الأدنى ويصبح لدينا ميثاق يلتزم به الجميع حول الأوضاع السياسية والاجتماعية فى مصر.

وعلى الحزب الوطنى أن يلتزم بدعوة الرئيس ، وأن يحرص على المشاركة ، ليس على طريقة الالتزام بأداء الواجب أو السعى إلى الإبقاء على الشكل الديكورى للأحزاب الأخرى فى مصر ، إنما عليه أن يثبت ويؤكد للجميع أنهم شركاء معه فى المسئولية.

ويستبعد **البدرى فرغلى** فكرة أن يكون الميثاق المستهدف الوصول إليه بمثابة طوق آخر يحد من حركة الأحزاب ، فالحوار يستهدف الحد الأدنى من الاتفاق حول مجمل الأوضاع السياسية ، والالتزام بما سيتوصل إليه ، لن يلغى استقلالية الأحزاب فى مواقفها .

.فالرئيس مبارك لايتحدث عن برنامج واحد لحزب واحد ، بل يتحدث عن مشاركة الجميع باستقلالية فى تحمل المسئولية .

ولكن نحذر من محاولات يقوم بها البعض ممن تتعارض مصالحهم الخاصة مع وجود المصالح السياسية العامة ومن المؤكد أن الحوار سوف يواجه بعض المطبات من أجل إفشاله سواء من قبل أعضاء داخل الحزب الوطنى نفسه ، أو من أحزاب المعارضة.

الإصلاح السياسى

ويعتقد ضياء الدين داود "رئيس الحزب العربى الناصرى" أن دعوة **الرئيس مبارك** للحوار الوطنى ، هى بداية لوضع رؤية مستقبلية للأوضاع المتردية التى تمر بها البلاد من إصلاح سياسى شامل يضمن سلامة الانتخابات العامة ، واحترام حقوق الإنسان ، من أجل تعزيز الديمقراطية ، فالحوار الحر الموسع بين جميع الآراء والتيارات الفكرية هو خطوة مهمة على بداية الإصلاح ، وفتح حوار مفتوح مع كل الآراء ، والاتجاهات والانتماءات الحزبية ، لوضع ضوابط لتنظيم العلاقة بين أحزاب المعارضة ، والحزب الوطنى الحاكم ، فى عملية إدارة الحملات الانتخابية لضمان مصداقية ، وشفافية الأداء الانتخابى ، مؤكدا ضرورة تعديل الأداء الانتخابى.

ومن أهم الأمور التى لابد أن نهتم بها ضرورة **تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية** لأنها تعد البداية الحقيقية للإصلاح السياسى لضمان نزاهة الانتخابات العامة ، كما نطالب بمنح مزيد من الحريات التى تسمح للجماهير بالتعبير عن آرائها ورؤيتها ، ومصالحها ، وحقوقها ، بشكل واضح وصريح ، على أن تلتزم السلطة بمصالح الأغلبية بالإضافة إلى احترام تعدد الآراء والأفكار والمذاهب.

• رفع العبء عن المواطن المصرى .. من أولويات الحوار
• الأحزاب تبحث عن الاستقلالية والحرية
• الدعوة للإصلاح الحزبى خطوة غاية فى الأهمية

ويضيف ضياء الدين داود قائلا إن الثورة فى وجود **الرئيس الراحل جمال عبد الناصر**، كانت تطرح فكرة التعددية الحزبية للحوار، وكانت تعد لها كمرحلة قادمة من مراحل العمل الوطنى، فالديمقراطية ليست قالبا محددا، وإنما هى معنى شامل وعميق، وأى نظام من النظم الديمقراطية لابد أن يتصل اتصالا مباشرا بمراحل التطور الاجتماعى، والممارسة الديمقراطية للشعب هى ضمان لحسن التعبير عن إرادته، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات.

ومن الأمور التى أصبحت لها ضرورة حتمية هى إصلاح النظام الانتخابى، بحيث تكون الانتخابات القادمة بالقائمة مع التمثيل النسبى وذلك فى انتخابات **مجلسى الشعب والشورى**، لضمان نمو التعددية الحزبية، وتنشيط دور الأحزاب فى الحياة السياسية، بشرط تفادى العيوب الدستورية التى شابت الانتخابات السابقة مع ضمان تمثيل المستقلين.

ونحن نأمل أن يتسم الحوار الذى دعا إليه **الرئيس مبارك** بالحرية والشفافية، وأن يعطى مساحة للأحزاب فى عرض الآراء بعيدا عن المصالح الحزبية **لأن الحوار الذى دعا إليه الرئيس عام ١٩٩٤ فى افتتاح الدورة البرلمانية لم يسفر عن شىء غير هيمنة الحزب الوطنى، ومازالت القرارات والتوصيات ضمن أروقة الحزب الوطنى**، كما نأمل من الحوار القادم أن يحدد الأولويات وأن يكون علنيا وبعيدا عن المصالح الحزبية الضيقة.

ضرورة التنمية

ويرى أحمد حسن الأمين العام للحزب العربى الناصرى": أنه من الضرورى أن ندرك أن الحوار لن يقتصر على الأحزاب فيما بينها، وإنما سيكون بين الأحزاب والحكومة، باعتبار أن الحزب الوطنى أعلن فى نهاية دورته الثامنة شعار حكومة الحزب.

والحوار لابد أن يكون متكافئا، ويتضمن قضايا بعينها تمس الجماهير، كما يجب أن يكون الحوار علنيا تسمعه وتشاهده الأمة كلها، وليس حوارا مغلقا على المتحاورين فقط.

وبالنسبة للحزب الناصرى فسوف يظل متمسكا بقضية التنمية فى هذا الحوار، والتنمية تعنى جميع المجالات لأنها لن تتحقق فى مجال واحد بدون المجالات الأخرى، السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، كما يجب فتح ملفات الصحة والتعليم والزراعة خلال الحوار السياسى.

وبالنسبة للميثاق فإننا نرجو أن يتضمن حجم الدعاية الانتخابية ويحدد معايير الترشيح للانتخابات، وحجم الإنفاق فى الانتخابات، حيث إنه من غير المعقول أن ينفق المرشحون ملايين الجنيهات على الأوراق واللافتات فى مجتمع يعانى من أزمة اقتصادية حادة.

ونحن نلمس جدية واضحة فى دعوة **الرئيس مبارك** للحوار السياسى بين الأحزاب، فقد جاءت هذه الدعوة فى ظل شعور عام يسود الشارع بوجود مشكلة اقتصادية وسياسية، ولذلك فإن **الحزب الناصرى** يهمه أن تجد دعوة **الرئيس مبارك** صدى حقيقيا عند الحكومة، دون اشتراطات مسبقة سواء من أحزاب المعارضة أو الحزب الوطني.

ويجب ملاحظة أن الحوار بين الأحزاب قد لايكون له الأثر المنشود إذا لم يكتمل **بحوار آخر بين الأحزاب والجماهير**، وهذا يعنى ضرورة إتاحة الفرصة للأحزاب لعقد مؤتمرات جماهيرية، حتى يكون الحوار الحزبى ملما بحقائق الواقع ومتغيراته، فضلا عن ضرورة إتاحة الفرصة أمام الجماهير للتعرف على مفاهيم الأحزاب، وهذه ستكون أهم خطوة لتفعيل وتعظيم المشاركة السياسية.

قواعد الديمقراطية

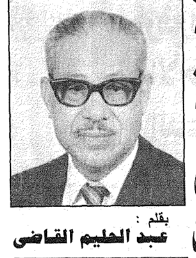
ويؤكد عبد النعيم الأعصر "رئيس حزب الخضر المصري" أن دعوة الرئيس مبارك لإجراء حوار وطني واسع مع الأحزاب والقوى السياسية، تمثل حجر الزاوية لترسيخ قواعد الديمقراطية، وهى إحدى الآليات المهمة لصياغة ميثاق الشرف، وعلى الرغم من أن الدعوة جاءت على لسان الرئيس مبارك فى ختام أعمال المؤتمر السنوى للحزب الوطنى، إلا أنها دعوة وطنية تسعى إلى لم الشمل الحزبى لكل القوى السياسية، فى صنع القرار، ووضع آليات جديدة ومهمة لإنقاذ الأداء الحزبى والسياسى ولدفع أصول الممارسة الديمقراطية إلى الأمام تحت مظلة أنها دولة مؤسسات، ويحكمها القانون والدستور، لذلك فنحن نرحب بالدعوة وسوف نعد من الآن رؤية مستقبلية للعمل الحزبى فى المرحلة المقبلة.

التخفيف عن المواطن

ورحب الدكتور أسامة شلتوت "رئيس حزب التكامل الاجتماعي" بدعوة الرئيس حسنى مبارك إلى حوار وطنى تمهيدا لوضع ميثاق شرف تشارك فيه كل التيارات السياسية الوطنية لتجديد الفكر وإعطاء الفرصة لكل الأحزاب السياسية أن تعبر عن آرائها المختلفة فى علانية لظهور كوادر سياسية جديدة تكون قادرة على مواكبة التطور السياسى، ونأمل أن تكون هذه الدعوة من أجل حسم القضايا المقلقة لتخفيف العبء على محدودى الدخل ومراعاة البعد الاجتماعى ووقف الغلاء فى الأسعار للسلع الضرورية الذى أصبح فتيلا موقوتا داخل كل بيت مصري.

ويضيف الدكتور شلتوت أن الرئيس مبارك منذ توليه المسئولية دعا إلى المؤتمر الاقتصادى وشارك فيه خبراء الاقتصاد والمال من أجل الإصلاح الاقتصادى، وكان بداية جديدة لبلورة النظم الاقتصادية، ثم جاء مؤتمر الحوار الوطنى الذى دعا فيه كل القوى **فى افتتاح الدورة البرلمانية عام ١٩٩٤ لوضع رؤية مستقبلية لمصر**، ثم جاء الحوار الوطنى الثانى فى مقام أعمال المؤتمر السنوى الأول للحزب الوطنى لوضع ميثاق شرف للأداء الحزبى، **وأعتقد أن الدعوة جاءت فى الوقت المناسب للعبور بمصر إلى المستقبل بفكر جديد وعقل متفتح تشارك فيه كل الاتجاهات السياسية لوضع آلية جديدة لانقاذ الأداء الحزبى، بعدما أصابه العطب السياسي.**

استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في ظل المتغيرات الاقتصادية



• ضرورة إحياء لجنة الاستثمار على أعلى مستوى

• موقف الاتحاد العام للعمال من استثمار أموال التأمينات

بقلم : **عبد الحليم القاضى**

تمويل التأمينات الاجتماعية هو تدبير الموارد اللازمة لنظام التأمين لكي يستطيع أن يفي بالتزاماته بدفع المزايا العينية ونفقات إدارة نظم التأمين

ويقوم نظام تمويل التأمينات الاجتماعية على ركيزتين أساسيتين هما تقدير مجموع نفقات نظام التأمين ، وكذلك تحديد الملتزم بدفعها أو توزيع هذه الالتزامات أو النفقات بين الأطراف المعنية وهى صاحب العمل والعامل والدولة .

وهناك طريقتان تتبعان فى تمويل التأمينات الاجتماعية

(الأولى) طريقة التراكم المالي أو تجميع الأموال :

وتتبع هذه الطريقة عادة فى تمويل نظم التأمين ذات المزايا طويلة الأجل (تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة) وفيها تحدد الاشتراكات بحيث تغطى تكلفة المزايا فى الزمن الطويل ، أى عدم تحميل الأجيال القادمة عبء المزايا التأمينية للأجيال الحالية وهذه الطريقة تؤدى إلى تكوين احتياطيات كبيرة فى المراحل الأولى من قيام نظام التأمين .

(الثانية) طريقة التمويل المرحلى :

وتحدد فيها الاشتراكات تبعا لتكلفة المزايا فى الأجل القصير ، وهذه الطريقة تقتضى تحديد وتعديل الاشتراكات سنويا بالقدر اللازم للوفاء بالمزايا المستحقة خلال كل سنة والأخذ بإحدى الطريقتين يختلف حسب الظروف الاقتصادية لكل دولة .

فالطريقة الأولى تساعد على قيام التأمينات الاجتماعية بدور هام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى لاتصلح إلا فى التأمينات الاجتماعية ذات المزايا طويلة الأجل ، والأخذ بها يقتضى مراجعة الاشتراكات وزيادتها بين فترة وأخرى لمواجهة الزيادات الكبيرة فى المعاشات .

وقد يعيب هذه الطريقة أن الانخفاض المستمر فى قيمة العملة يعرض قيمة الأموال المجمعة للانهيار بحيث تنخفض قيمتها الحقيقية انخفاضا كبيرا .

أما الطريقة الثانية فهى الطريقة الأمثل للتأمينات الاجتماعية ذات المزايا قصيرة الأجل ، ولكن قد يصعب الأخذ بها فى دول العالم الثالث وبصفة خاصة فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لصعوبة إقناع المؤمن عليهم بالزيادات المتتالية فى الاشتراكات .

وانخفاض قيمة احتياجات التأمينات الاجتماعية يعالج بحسن استثمار هذه الأموال .

استثمار أموال التأمينات

إن توظيف احتياطيات التأمينات الاجتماعية وتنميتها له أهميته فى الحفاظ عليها ويدعم تلك النظم ويؤكد قيمها بمهمتها فى التأمين على المواطنين ومع وفائها بالالتزامات المفروضة عليها فى الأجل الطويل .

والقاعدة أن السياسة الاستثمارية الخاصة بأموال التأمينات الاجتماعية ترتبط بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة وتعمل فى إطارها ، وعملية توظيف واستثمار احتياطيات التأمين تعتبر من المسائل الهامة التى لا يتعين أن تترك للعفوية والارتجال ، ولكن يجب أن ترتكز على سياسة وخطة مدروسة على أسس اقتصادية فنية كما يقوم على تنفيذها خبراء ذوو دراية وخبرة واسعة فى شئون الاستثمار .

ويتعين أن يراعى فى استثمار أموال التأمينات الاجتماعية توجيهها فى القدرات التى تكفل الاحتفاظ بالقيمة الفعلية للأموال المستثمرة فضلا عن تحقيق معدل لريع الاستثمار يكفل تدعيم النظام من الناحية الاجتماعية .

وقد أدرك المشرع المصرى أهمية استثمار أموال التأمينات الاجتماعية كمصدر أساسى فى تمويل نظم التأمينات ، وذلك منذ بداية الأخذ بنظام التأمين والادخار ، فقد نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على ما يلى :

– تشكل من بين أعضاء مجلس الإدارة لجنة تسمى لجنة الاستثمار (على الوجه الآتى)

١– رئيس مجلس إدارة المؤسسة (مؤسسة التأمين والادخار) رئيسا

٢– وكيل وزارة المالية والاقتصاد المختص بشئون التأمين – عضوا

٣– وكيل محافظ البنك الأهلى أو وكيله المساعد – عضوا

٤– مدير عام المؤسسة – عضوا.

قواعد الاستثمار

منذ نشأة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بموجب القانون (٤١٩) لسنة ١٩٥٥ كانت لجنة الاستثمار تقوم بتوجيه الأموال للاستثمار ، وذلك بأن تبحث الحالات المختلفة للاستثمار كل على حدة وترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة للتصديق عليها إلى أن أقر مجلس الإدارة قواعد الاستثمار بجلسته الأولى المنعقدة في١٤ ،١٥ ، ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ ، وقد تضمنت هذه القواعد مجالات الاستثمار وشروطه فى مجالات القروض وشراء أوراق مالية وبناء عقارات سكنية ، والمساهمة فى تأسيس شركات جديدة ، وإيداعات ثابتة بالبنوك والحسابات التجارية بالبنوك طبقا للتفصيل الآتى :

أولا القروض

تقتصر منح القروض على الهيئات الآتية:

١– أصحاب الأعمال المشتركين فى المؤسسة على أن يكون الغرض من القرض متصلا مباشرة بنشاطهم الاقتصادى ولا يتعارض مع التخطيط العام للدولة

٢– الهيئات العامة والجميعات التعاونية التى يصدر بتعيينها قرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح لجنة الاستثمار

شروط منح القروض

ويشترط لمنح القروض إلى الهيئات المذكورة تقديم ضمان من إحدى الهيئات الآتية :

١– الحكومة

٢– الهيئات العامة التى يصدر بتعيينها قرار من مجلس الإدارة

٣– خطابات الضمان من البنوك التى تحددها لجنة الاستثمار على أن يكون الضمان فى الحدود المصرح بها بمعرفة وزارة الاقتصاد (وزارة التجارة الخارجية حاليا).

٤– رهن حيازى على أوراق مالية يشترط فيها

أن تكون من بين الأوراق التى يجوز للمؤسسة (مؤسسة التأمينات الاجتماعية) الشراء منها وعلى ألا يزيد مبلغ القرض عن ٦٠٪ من القيمة السوقية لهذه الأوراق وقت التعاقد ولا يجوز أن يكون بينها أسهم أو سندات الهيئة المقترضة نفسها ، وترفع النسبة المذكورة إلى ٧٥٪ من القيمة السوقية إذا كان القرض برهن حيازى لسندات حكومية

٥- الجمعيات التعاونية لبناء المساكن بشرط ألا يقل عدد أعضائها من العمال المشتركين فى المؤسسة عن ٧٥٪ من مجموع أعضاء الجمعية ، وعلى أن يتم هذا الإقراض بضمان بنك الائتمان العقارى أو أى بنك آخر يصدر به قرار من مجلس الإدارة ، ويجب ألايجاوز ما يخصص لهذا القرض ١٥٪ من مجموع أموال المؤسسة المستثمرة .

ثانيا : شراء الأوراق المالية

١-شراء أسهم وسندات شركات مساهمة عربية بشرط :

أ- ألا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الأسمية

ب- أن تكون قد صرفت كوبونات خلال الثلاث سنوات الأخيرة على الأقل وألا يقل ريعها بالنسبة للمؤسسة عن٥٪ سنويا على أساس متوسط قيمة الكوبونات المنصرفة خلال الثلاث سنوات الأخيرة وتحدد الأموال التى تخصص لاستثمارها فى شراء هذه الأوراق بما لا يجاوز ٣٥٪ من مجموع الأموال المستثمرة

٢- شراء سندات قروض حكومية :

وتحدد الأموال التى تخصص لشراء هذه السندات بما لا يجاوز ١٥٪ من مجموع الأموال المستثمرة

ثالثا : بناء عقارات سكنية :

يكون الغرض منها التأجير أو التمليك وعلى أن تكون الأولوية فى إسكانها للعمال المشتركين فى المؤسسة ويكون الحد الأقصى للأموال التى تخصص لهذا الغرض ١٥٪ من أموال المؤسسة المستثمرة

رابعا : المساهمة في تأسيس شركات جديدة

ويشترط ألا تزيد المبالغ المخصصة لاستثمارها فى الشركات عن ١٥٪ من مجموع أموال المؤسسة المستثمرة

خامسا : إيداعات ثابتة بالبنوك

ويكون الاستثمار فى هذه الإيداعات بما لا يجاوز ١٠٪ من الأموال المستثمرة ويصدر بتعيين هذه البنوك قرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح لجنة الاستثمار .

سادسا : حسابات جارية بالبنوك

ويشترط صدور قرار من لجنة الاستثمار بتحديد البنوك التى يمكن فتح حسابات جارية بها ويلاحظ على هذه القواعد وتلك الشروط ما يلى :

١- التنويع فى مجالات الاستثمار.

٢- وضع حد أقصى للاستثمار فى كل مجال.

٣- وضع الضمانات الكفيلة بعودة هذه الأموال وعدم ضياعها.

٤- الحصول على أعلى عائد على هذه الأموال المستثمرة .

وقد نشرت جريدة الأهرام فى أحد أعدادها فى الشهر الماضى تصريحا لوزير المالية تحت عنوان (أموال التأمينات الاجتماعية مضمونة بالدستور ودراسة إعادة استثمارها فى مشروعات أكثر فائدة "

وقد أكد مستشار وزير المالية أن المعاشات مضمونة بالدستور وأن أموال التأمينات لن تمس ولكن الفكرة الأساسية أن جزءا كبيرا من أموال التأمينات يتم استثمارها فى مشروعات أكثر فائدة وتدر عائدا اقتصاديا مثل المشاركة فى مشروع المطار الجديد وأيضا الدخول فى المجالات السياحية عبر الإسهام فى تنمية بعض المناطق السياحية فى طابا والأقصر .

وكذلك الدخول فى بعض المجالات الاستراتيجية مثل صناعة الأسمنت وغيرها وبالتالى إعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية للبنك بما يساعد على رفع كفاءتها وتحقيق أفضل عائد على هذه الأموال .

ضرورة إحياء لجنة الاستثمار

كان دور التأمينات الاجتماعية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبار المشرع عند وضع أول لبنة لهذه التأمينات الاجتماعية فى مصر ، فقد صدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل ، أطلق على الصندوقين مؤسسة التأمين والادخار للعمال ، وكان من بين اختصاصاته استثمار احتياطى هذا النظام فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، وأنشئت لذلك الغرض لجنة من بين أعضاء مجلس إدارتها تسمى لجنة الاستثمار وتشكل على الوجه الآتي:

١- رئيس مجلس إدارة المؤسسة .. رئيسا

٢- وكيل وزارة المالية والاقتصاد المختص بشئون التأمين .... عضوا.

٣- وكيل محافظ البنك الأهلى المصرى أو وكيله المساعد.

٤- مدير عام المؤسسة وتختص لجنة الاستثمار بالإشراف على وسائل استثمار أموال المؤسسة وعلى الأخص :

١- اقتراح قواعد استثمار أموال المؤسسة بما يكفل إيجاد التناسق بينها وبين البرامج الاستثمارية الأخرى والسياسة المالية الحكومية

٢- إصدار أوامر الشراء والبيع الخاصة بالأوراق المالية ، أو تفويض المدير العام للمؤسسة فى إصدارها ، وذلك بالشروط التى يحددها مجلس الإدارة.

٣- إصدار قرارات فى شئون الاستثمار التى تتطلب اتخاذ إجراء سريع وذلك فى حدود البرامج الاستثمارية التى يقرها مجلس الإدارة ويجب عرض جميع قرارات اللجنة فى أول اجتماع لمجلس الإدارة للموافقة عليها أو إقرارها حسب الأحوال .

تخصيص جانب من الاحتياطي للاستثمار المباشر

يقترح تخصيص نسبة من احتياطى أموال التأمينات الاجتماعية ، التى تحول إلى بنك الاستثمار تتولى اللجنة المشار إليها استثمارها بطريقة مباشرة وبصفة خاصة فى المجالات الآتية :

١- الإسكان العمالي

٢- المساهمة فى المشروعات الاقتصادية الجديدة.

٣- السندات .

موقف الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

أوصت الحلقة التدريبية حول التأمينات الاجتماعية فى ضوء التحولات الاقتصادية التى أقامها الاتحاد العام بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية فى الفترة من ١٦-١٨/١٠/١٩٩٥ بالجامعة العمالية وقد انتهت إلي التوصيات الآتية :

١- تشكيل لجنة لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية يرأسها وزير التأمينات وعضوية رئيس صندوق التأمين على العاملين فى الحكومة وصندوق على العاملين فى القطاع العام والخاص ومحافظ أو وكيل البنك المركزى ورئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومى ورئيس هيئة الاستثمار ، وممثل عن البنك الأهلى وبنك مصر (أى بنكين وطنيين) وممثل عن اتحاد الصناعات وآخر عن اتحاد الغرف التجارية ويمثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عضوان.

٢- تخصيص نسبة من احتياطى التأمينات الاجتماعية التى تحول إلى بنك الاستثمار القومى وتتولى اللجنة المشار إليها استثمارها بطريقة مباشرة وبصفة خاصة فى المجالات الآتية :

١- الإسكان العمالي.

٢- المساهمة فى المشروعات الاقتصادية الجديدة.

٣- شراء سندات حكومية أو أذونات الخزانة.

٤- ما تراه اللجنة من مشروعات ذات عائد مجز.

وقد أوصت الجمعية العمومية العادية للاتحاد العام التى انعقدت يومى ٢٧-٢٨ ديسمبر ١٩٩٥ بتخصيص نسبة من احتياطى التأمينات الاجتماعية لاستثمارها فى الإسكان العمالى .

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: **برين عبدالرحمن**

لماذا ترفض الحكومة إصلاح نظام التأمين الاجتماعي بدلا من مصادرة أموال العمال؟

سبق أن أوصت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فى التقرير الذى أعدته عن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بشأن أموال التأمينات الاجتماعية بالآتي:-

١- قيام الحكومة بإعداد تشريع يتم بموجبه نقل أصول وخصوم صناديق التأمينات والمعاشات إلى الخزانة العامة.

٢- تحويل نظام التأمين الاجتماعى من نظام يقوم على أساس التمويل الكامل(أى نظام يقوم على تكوين احتياطيات تكفى لمواجهة الالتزامات على مدى طويل قد يصل إلى أربعين سنة) إلى نظام التمويل الجزئى المعروف بالدفع عند الاستحقاق (ويقوم هذا النظام على أساس تحديد الاشتراكات سنويا بحيث تتكافأ مع التزامات النظام خلال نفس الفترة).

وتبرر لجنة الخطة والموازنة ذلك بأن التزام الدولة برفع مستوى المعيشة لأصحاب المعاشات على نحو مستمر أدى إلى تحمل الخزانة العامة بما يساوى ٧٠٪ من أعباء المعاشات مما يعنى أن القيمة الأكبر من المعاشات لاتخضع لنظام الحساب الاكتوارى (بمعنى أن النظام تحول فعلا من النظام الاحتياطى طويل الأجل المعروف بالتمويل الكامل إلى نظام قصير الأجل والمعروف بالتمويل الجزئى أو الدفع عند الاستحقاق).

أموال خاصة

وأود أن أوضح بادئ ذى بدء أن أموال التأمينات الاجتماعية ليست أموالا عامة ذلك أن المال العام وفقا لأحكام القانون المدنى هو المال المملوك لأحد الأشخاص العامة والمخصص للنفع العام، إما بطبيعته أو بحكم القانون وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا فى العديد من أحكامها أن أموال التأمينات الاجتماعية هى مال خاص يتعين أن تشمله الحماية المقررة بموجب الدستور للأموال الخاصة وعلى الأخص للملكية الخاصة، هذه الملكية الخاصة التى تثبت لمن ساهموا فى تمويل النظام التأمينى بالاشتراك فى النظم المطبقة بالقوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥، ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والتى تقوم على أساس التمويل بالاشتراكات التى يتحملها العامل وصاحب العمل، هؤلاء الذين يدفعون أموالهم الخاصة وهى الاشتراكات التى يعول عليها النظام التأمينى لأداء المستحقات حين تتحقق شروط الاستحقاق.

وتؤكد المحكمة الدستورية العليا أن دور الدولة فى مجال التأمين الاجتماعى قاصر على رعايتها ودعمها للتأمينات الاجتماعية لأن أموالها مملوكة للمواطنين الذين ساهموا فى تكاليف التأمينات الاجتماعية، ذلك أن ضمان الرعاية التأمينية إنما يكون أصلا من خلال التزام الدولة بأن توفر لهذه الرعاية بيئتها وأسبابها وفقا لنص المادة (١٧) من الدستور.

بل إن المحكمة الدستورية العليا تقرر فى حكم لها أن الحماية المقررة للملكية الخاصة لاتقف عند حد الملكية ذاتها بل تمتد أيضا إلى فرص كسبها فلا يجوز تقييد هذه الفرص دون ما ضرورة تقتضيها مصلحة مشروعة.

ماهي الضرورة المشروعة ؟

والسؤال هو ماهى الضرورة التى تلجأ الحكومة إلى استصدار تشريع يتم بموجبه نقل أصول وخصوم صناديق التأمينات والمعاشات إلى الخزانة العامة، أو بمعنى أصح ماهى الضرورة لمصادرة أموال التأمينات الاجتماعية إذا كان فى الإمكان إصلاح النظام وتلافى الخلل الذى أدى إلى مضاعفة التزامات الخزانة العامة فى تمويل المعاشات؟

انخفاض سعر الفائدة

تمثل فوائد استثمار أموال الاحتياطى فى النظم التى تقوم على أساس التمويل الكامل عنصرا أساسيا فى تكون هذه المبالغ وتعتبر مصدرا رئسيا من مصادر التمويل إذ تمثل ٧٥٪ من هذه الأموال.

وتساهم مبالغ الاحتياطى فى المشروعات طويلة الأجل وتدر عائدا استثماريا كبيرا على المدى الطويل إذا أحسن استخدام استثمار هذه الأموال، وتنص أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإلزام صناديق التأمين الاجتماعى بإيداع أموال الاحتياطى **فى بنك الاستثمار القومى** بهدف تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تجاوز مجموع هذه المبالغ فى ٢٠٠١/٦/٣٠ (١٣٦.٣) مليار جنيه وهذا المبلغ يمثل ٧٠٪ من الأموال المودعة لدى البنك المذكور.

وقد تلاحظ أن معدلات فائدة استثمار احتياطيات التأمينات الاجتماعية كانت تقل كثيرا عن معدلات الفائدة السائدة فى السوق خلال بعض الفترات، فبينما تدرجت معدلات الفائدة فى البنوك التجارية من ٩٪ إلى ١١٪ خلال المدة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٧ ظلت معدلات فائدة احتياطيات التأمينات الاجتماعية ثابتة بنسبة ٦٪، وفى الوقت الذى كان فيه بنك الاستثمار القومى يقرر عائدا منخفضا لأموال التأمينات الاجتماعية المودعة لديه كان يقرر عائدا على شهادات الاستثمار يصل إلى ١٧.٥٪ وكان يسمح لشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة باستثمار أموالها فى شهادات الاستثمار بينما يحرم صندوقا التأمين الاجتماعى من هذه الميزة.

توصيات البنك الدولي

سبق أن قامت بعض الهيئات الدولية والوطنية ومنها البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية والمجالس القومية المتخصصة بدراسة نظام التأمين الاجتماعى المصرى وكان من بين توصياتها الآتي:-

١- استمرار الخزانة العامة فى وظيفتها كضامن لنظم التأمين الاجتماعي.

٢- إجراء دراسة جادة للوقوف على إمكانية استثمار أموال

التأمينات الاجتماعية فى العقارات.

٣- الاستعانة بمؤسسات متخصصة فى استثمار أموال التأمينات الاجتماعية من خارج الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لإدارة فائض أموالها وذلك تمهيدا لتكوين كوادر متخصصة فى مجال الاستثمار.

٤- إعادة النظر فى أسس تمويل قانون التأمين الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ حيث إن النظام بوضعه الحالى أقرب إلى نظام المساعدات الاجتماعية منه إلى نظم التأمين الاجتماعى.

وأود أن أشير بهذه المناسبة أن البنك الدولى أشار فى تقريره الذى أعده عن نظام التأمين الاجتماعى عام ١٩٩٢ بأن الفرق بين أسعار الفائدة التى يمنحها بنك الاستثمار القومى على أموال التأمينات الاجتماعية المودعة لديه من صندوقى التأمين الاجتماعى وبين الأسعار السائدة بالبنوك خلال المدة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٢ تكفى لتغطية الالتزامات التى يتحملها الصندوق من معاشات وتعويضات لمدة تصل إلى سبع سنوات.

إصلاح نظام التأمين الشامل

من المعلوم أن نظام التأمين الاجتماعى الشامل يعتمد فى تمويله على ماتخصصه الخزانة العامة من مبالغ ومايفرضه القانون من رسوم على الأراضى الزراعية والتصاريح ومايساهم به كل من صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال وبنك ناصر الاجتماعى من مبالغ .

وبمراجعة حصيلة موارد هذا النظام خلال الفترة من ٢٠٠٠/٧/١ حتى ٢٠٠١/٥/٣١ طبقا لإحصائيات الصندوق المشار إليه تبين أن قيمة المبالغ التى التزمت بها الخزانة العامة فى هذا النظام بلغت ٩٥٦.٧ مليون جنيه بنسبة ٩٤.٥٪ من إجمالى موارد التأمين الشامل والذى يبلغ ١٠١١.٨ مليون جنيه.

وتقول الاحصائيات إن عدد حالات أصحاب المعاشات كان ٣١٨ ألف حالة فى عام ١٩٨٠ ارتفع إلى أكثر من مليون وربع حالة فى عام ٢٠٠١ ، وكانت قيمة المعاشات المنصرفة شهريا ٣ ملايين جنيه عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى ٩٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠١ والسبب فى ذلك تهرب بعض الفئات من النظم الممولة بالاشتراكات إلى هذا النظام نظرا لضآلة الاشتراك فى هذا النظام وقدره جنيه واحد شهريا والحصول على معاش قدره ثمانون جنيها شهريا أى تزيد قيمته عن قيمة الحد الأدنى فى الأنظمة الممولة وقدره ٤٠جنيها فى نظام التأمين المطبق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و٣٥ جنيها فى نظام التأمين على أصحاب الأعمال ونظام التأمين على العاملين بالخارج.

وقد أشارت التوصيات المشار إليها إلى ضرورة إصلاح نظام التأمين الشامل فى ضوء المتغيرات الاقتصادية التى طرأت على أحوال المجتمع .

وأود بهذه المناسبة أن أعرض الدراسة التى **أعدتها النقابة العامة للزراعة والرى فى هذا الشأن باعتبارها الممثل الشرعى للعاملين فى مجال الزراعة** ، حيث يبلغ عدد المؤمن عليهم فى نظام التأمين الشامل حوالى ٦ ملايين مؤمن عليه وهذا العدد يضم ٥ ملايين من العاملين المؤقتين فى الزراعة وتربية الماشية والدواجن والمناحل والصيد والتراحيل ، أى بنسبة ٨١٪ من جملة المشتركين .

وتقول الدراسة إنه أصبح من المناسب وفقا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على ظروف المجتمع إجراء الآتى:-

أولا : تطوير الموارد

تقضى أحكام المادة ٦ من نظام التأمين الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم على الأراضى الزراعية بواقع ٢٥٠مليما سنويا بالنسبة للأراضى الصالحة للزراعة ، وخمسة جنيهات سنويا بالنسبة للحدائق وذلك عن كل فدان أو جزء منه.

وتقول الدراسة المشار إليها إنه أصبح من المناسب فى ضوء المتغيرات الاقتصادية زيادة هذه الرسوم وجعلها جنيها شهريا يتحمله حائز الأرض التى تبلغ فدانا فأكثر دون تفرقة بين الأراضى الصالحة للزراعة والحدائق.

يضاف إلى ذلك زيادة الرسوم الآتية:-

-زيادة الرسم المقرر على تعريف المحاصيل الزراعية برفعه من ٢٥٠ مليما عن كل وحدة قياسية إلى جنيه.

- زيادة الرسوم المقررة على مراكب الصيد بما يتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

- زيادة الرسم المقرر على تصاريح العمل من جنيه إلى خمسة جنيهات.

- زيادة حصة المؤمن عليه فى الاشتراك من جنيه إلى جنيهين شهريا وتحميله مبلغ إضافى إذا لم يتم السداد قبل استحقاق المعاش.

- وضع القواعد التى تحول دون تهرب الفئات من الأنظمة الممولة إلى نظام التأمين الشامل.

ثانيا : آلية نقل بعض الفئات لنظام التأمين على أصحاب الأعمال:

تقول الدراسة إن وزارة التأمينات لم تغفل أثر العامل الاقتصادى فى تغيير أوضاع بعض الفئات الخاضعة لنظام التأمين الشامل فقامت باتخاذ اجراءات تعديل المادة ٣ من نظام التأمين الشامل وأصبحت هذه المادة بموجب التعديل الذى أدخل عليها القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٤ يجيز لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارا بتقرير سريان أحكام قانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وبذلك أصبحت أحكام نظام التأمين الشامل تتضمن آلية نقل بعض الفئات التى يتكشف من التطبيق العملى أن الظروف الاقتصادية أدت إلى ارتفاع دخلها بالقدر الذى يمكنها من تحمل الاشتراكات المقررة فى نظام التأمين على أصحاب الأعمال إلى مجال هذا النظام بموجب قرار جمهورى دون اللجوء إلى إجراءات تعديل التشريع بقانون وذلك تجنبا للدخول فى إجراءات التعديل وماتتميز به من الطول والبطء وضياع الوقت.

وتقول الدراسة المشار إليها إنه إعمالا لأحكام المادة ٣ من قانون التأمين الشامل سالفة الذكر فإنه يمكن اتخاذ إجراءات استصدار قرار جمهورى بنقل الفئات التى تبلغ حيازتها ثلاثة أفدنة فأكثر إلى نظام التأمين على أصحاب الأعمال وتبلغ المساحة الكلية لهذه الفئات ٦١١٠٥٠٨ فدادين وسيكون من شأن توحيد الرسم المقرر على الأراضى الزراعية وجعله جنيها عن كل فدان دون تفرقة بين الأراضى الصالحة للزراعة والحدائق تخفيف أعباء الخزانة العامة بواقع ٦١١٠٥٠٨ جنيهات شهريا أى بواقع **٧٣٣٢٦٠٩٦** جنيها سنويا.

ويكون بمثابة حصة صاحب عمل فى التأمين بفرض استخدام عامل واحد يوميا لكل فدان على مدار العام ، هذا بالإضافة إلى الزيادة الأخرى فى الموارد الناتجة عن رفع باقى الرسوم المقررة على المحاصيل الزراعية والتصاريح السالف ذكرها فى أولا.

وعلى ذلك فإن إصلاح النظام وحسن إدارة استثمار أمواله واستمرار دور الدولة فى وظيفتها كضامن للنظام خير من إهداره ومصادرة أموال التأمينات الاجتماعية التى تعتبر حقوقا خاصة بالعمال.

وأو أن أشير فى ختام هذا البحث أن المديونيات المستحقة لصندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال طرف شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية تجاوزت ٥٥٨ مليون جنيه فى ١٩٩٨/٦/٣٠ موزعة كالآتى:-

- ٣١٠ ملايين جنيه مستحقات طرف شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام.

- ٢٤٨ مليون جنيه مستحقات طرف المؤسسات الصحفية.

هذا بالإضافة إلى مديونيات القطاع الخاص الناتجة عن التهرب والأمر يقتضى معاونة الصندوق فى تحصيل مستحقاته لدى الجهات المشار إليها ليتسنى له تحمل التزاماته على الوجه الذى يجنب الخزانة العامة تحمل أى تكاليف أو التخفيف على الأقل من التزامات الخزانة العامة قبل هيئة التأمين الاجتماعى.



عرض :
محمد حسنى السيد

الإعلام فى القرآن الكريم

يسرنى أن نلتقي- عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة ، مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى . . وبمناسبة احتفال العالم الإسلامى بشهر رمضان الكريم ، الذى أنزل فيه القرآن فى ليلة القدر المباركة ، أقدم اليوم كتابا جديرا بالدراسة المتعمقة فى هذه الأيام الربانية ، وهو كتاب"الإعلام فى القرآن الكريم" للأستاذ الدكتور"محمد عبد القادر حاتم" ويقع فى حوالى خمسمائة صفحة من الحجم الكبير ، وينقسم إلى خمسة أبواب ، نحاول أن نلقى الضوء على بعض أفكاره وعناصره.

يقدم المؤلف لكتابه بأن اختياره للإسلام لإبراز دور الإعلام فى نشر الرسالات السماوية يرجع إلى سببين رئيسيين :-

الأول: أن الإسلام قد حقق ذيوعا وانتشارا واسعا فى زمن وجيز لم يشهده تاريخ الرسالات والدعوات ، فقد انتظمت دعوته شعوبا كثيرة تتباين فى أصلها وثقافتها وعقيدتها ، آمنت كلها بالإسلام واستقرت دعوته فى عقولها ووجدانها وعاشت به حتى يومنا هذا ، والإسلام يزودها بالقيم والمبادئ التى تحيا عليها وتعتز بها لما ترجوه منها من خير فى الدنيا والآخرة.

الثاني: يرجع إلى سمو ومثالية أساليب ووسائل الدعوة فى الإسلام وتمسكه الشديد بتقدير الإنسان واحترام حريته وكرامته ، فتجردت دعوته من أساليب الإكراه والضغط ، فكان الصدق والإخلاص وحب الخير والإنسان ركائز أساسية نهض عليها الإعلام فى الإسلام ، وحقق بها أسرع انتشار شهده تاريخ الدعوات والرسالات .

ويضيف الدكتور حاتم أنه بعد ممارسة علمية وعملية للإعلام استمرت ثلاثين عاما قد توصل إلى أن كل مانقوله اليوم فى الإعلام لاجديد فيه ، ويستطيع كل من يقرأ القرآن الكريم ويتدبر الانتشار الواسع والسريع للإسلام أن يتبين بوضوح وجلاء أن الدعوة إلى الإسلام والوسائل والأساليب التى اتبعت فى هذه الدعوة بتوجيه سام من القرآن الكريم كان الأساس المتين لانتشار الإسلام وأساس إيمان مئات الملايين من البشرية ، الأمر الذى يدعونا إلى الاعتراف بأن هذه الأساليب والوسائل تمثل أفضل وأكثر وسائل الإعلام وأساليب فاعلية وتأثيرا فى نفوس الأفراد والجماعات والشعوب ، وأن المثل الأعلى لأى داع أو دعوة يوجد كاملا فى القرآن الكريم.

وتدور نظريات الإعلام الحديثة حول عناصر يمكن حصرها بالمبادئ التالية :

أ- وجود عقيدة أو فكرة أو رسالة يراد نشرها .

ب- توافر أساليب ووسائل إعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية لتوصيلها للناس.

ج- معرفة مدى استجابة مستقبل الرسالة لها.

د- قياس وتحديد مدى مايظهر من سلوكه متفقا مع هذه الرسالة وهو مايعبر عنه برد الفعل.

هـ-مراجعة الرسالة نفسها على ضوء ماقام به الداعية أو حقيقة الوسائل أو الأساليب لمعالجة رد الفعل إذا لم يتفق مع مضمون الرسالة.

وهذه المبادئ تمثل كل ماتقوم عليه النظريات الحديثة فى الإعلام وكل مايدرس فى معاهده فى شتى أنحاء العالم ، ومايعكف على تحليله وتفصيله أساتذة الإعلام فى محاضراتهم ومؤلفاتهم ، فإذا انتقلنا إلى الإعلام فى القرآن -كما يقول الدكتور حاتم-فإ مثلنا يكون كمثل من سما بفكره وقلبه من الأرض إلى السماء . . ذلك أن الرسالة هنا هى رسالة الله سبحانه وتعالى ، والداعية هو الرسول محمد عليه الصلاة والسلام والوسائل والأساليب أنزلت له بوحى من السماء ، وهى تتصف بذلك مع كمالها وسموها بسماتها المؤثرة إلى الإنسانية تتفق مع العقل وطبيعة الإنسان ، والمستقبل فى القرآن هو الإنسان خليفة الله فى أرضه .. ثم يحدد المؤلف بعض عناصر الإعلام القرآني.

الجزء الأول :
الإعلام في القرآن الكريم

فى هذا الجزء يناقش الدكتور حاتم عددا من العناصر الهامة ، نكتفى بالاشارة إلى بعضها فى السطور التالية:-

أولا: نظرية الإعلام وثورة الاتصال بالجماهير فى العصر الحديث، الإنسان والإعلام ، الوسائل المقروءة ، الوسائل السمعية ، الوسائل السمعية البصرية ، الوسائل الشخصية ، الهدف من نظرية الإعلام ، شخصية رجل الإعلام ، الفكرة الإعلامية ، شروط يجب توافرها فى الفكرة الإعلامية ، المرسل إليه سواء كان فرداً أو جماعة أو شعبا من الشعوب ، التأثير والاستجابة ، المؤثرات الحسية والعقلية والنفسية ، الاستجابة ورد الفعل ، التكرار ، المتابعة ، الملاحظة ، الأساليب غير المشروعة للتأثير على العقل.

ثانيا: الرأى العام -تعريفه وطبيعته وأنواعه وتكوينه وخصائصه ، أنواع وتقسيمات الرأى العام.

ثالثا: الحياة على شبه الجزيرة العربية قبل نزول القرآن ، سكان شبه الجزيرة وحضارتها ، مكة موطن نزول القرآن ، اللغة العربية وتطورها فى قريش وأسباب ذلك ، الإعلام قبل نزول القرآن.

رابعا: العقائد الدينية قبل نزول القرآن ، الحالة السياسية والاجتماعية فى العالم حول شبه الجزيرة العربية ، الدين ، اليهودية واليهود ، المسيحية وفرقها ، المجوسية ، الوثنية ، نظرة عامة على العقائد.

خامسا: القرآن الكريم وصورة الحالة الدينية فى العالم ، بيزنطة ترث الامبراطورية الرومانية ، الصراع بين بيزنطة وفارس ، الإسهام الحضارى لهذه الدول ، موقف الإنسان وضياع حقه وإهدار كرامته وقهره وفقده كل أسباب الأمن والطمأنينية حتى قضت حكمة الله أن يطلع فجر جديد بنزول القرآن الكريم على خاتم المرسلين الذى يعيش على أرض جرداء بعيده عن آثار الحضارات التى أنشأها الإنسان .

الجزء الثاني :
الموضوع والوسيلة والغاية

ويبدأ المؤلف هذا الجزء بتوضيح كيف شمل الله سبحانه وتعالى نبيه بالحصانة الربانية فألهمه بالتعبد فى غار حراء بعيدا عما تلوث به قومه من الشرك وعبادة الأوثان والأصنام ، وحفظه من الاشتراك فى عاداتهم الجاهلية التى يرتفع عنها مقام النبوة ، ويسرد علينا بداية نزول القرآن على محمد وهو منقطع للعبادة فى غار حراء بقوله تعالي:"اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان مالم يعلم" ويبدأ بعدها الرسول بدعوة من يتوسم فيهم الخير من أهله وأصحابه إلى

الإيمان سرا لمدة ثلاث سنوات حتى أذن الله لرسوله بالجهر بالدعوة ، ثم يحدثنا الكاتب عن ذيوع القرآن وانتشاره ، وعدم تفريط القرآن فى شيء ، كما يسوق الأدلة التى تثبت أن القرآن من عند الله سبحانه وتعالى وأنه ليس من كلام أحد من البشر.

ويناقش الدكتور حاتم فكرة الإسلام الذى جاء به القرآن والذى يتجاوز حدود الفكر أو الرأى أو الموضوع الخاص ، لأنه يتسع ليشمل حياة البشرية فى الماضى والحاضر والمستقبل ، بل ينفذ من الحياة الدنيا إلى الحياة الأخرى ، كذلك يوضح القيم فى الإسلام ويحدثنا بالتفصيل عن الإيمان والمساواة والإخاء والحرية والتحرر والسلام والعدل والعدالة الاجتماعية ، كما يحدثنا أيضا عن عالمية وشمول دعوة القرآن ، ويختتم هذا الجزء بتوضيح آيات القرآن الكريم التى تهدى الإنسان إلى وحدانية الله وصفاته وصفات أفعاله وقدرته وأوامره ، وكذلك الآيات التى تدعونا إلى حب الله وخشيته والتوكل عليه سبحانه وتعالى.

الجزء الثالث : الرسول

يبدأ المؤلف هذا الفصل بالحديث عن إرادة الله سبحانه وتعالى التى شاءت أن يرسل الرسل إلى البشرية على تعاقب القرون والأعوام ، وهؤلاء الرسل يمثلون ضرورة أساسية لكل رسالة ، بل إنهم يمثلون الوسيلة الأولى لهذه الرسالات التى جاءت لخير الإنسان رحمة من ربه لهدايته إلى طريق الخير ، ويشير إلى أن اختيار الله تعالى لرسله من بنى الإنسان - بالإضافة إلى اعتباره تكريما للإنسان ومنزلته السامية عند الله- هو اختيار يتصف بكل السداد والكمال ، حيث يمثلون صفوة الصفوة من بنى البشر ، لما خصهم الله تعالى من تبليغ أكرم رسالة لعباده ، وهى رسالة هدايتهم إلى طريق الخير والفلاح وكسب رضاه عز وجل.

ثم يناقش المؤلف ما ينبغى أن يتوفر للداعى من صفات أهمها القدرة والقوة ، ويحلل شخصية الرسول الكريم محمد بن عبد الله وصفاته ورسالته ، كما يورد لنا الآيات القرآنية التى تتحدث عن شخصية وطبيعة رسالته وتأييدها وماخصه تعالى من توجيه لتبليغ رسالته ، ومن هذه الآيات المباركات نستطيع أن نتبين عظمة القدرة الإلهية التى صاغت شخصية رسول الله وزودته بالحكمة والخلق والعلم مما وفر للدعوة كل أسباب النجاح.

الجزء الرابع : القرآن والإعلام

يبدأ المؤلف هذا الجزء بتوضيح كيف أن الله تعالى أنزل القرآن الكريم على رسوله ليأخذ بيد العالم الذى تمزقت فيه الروابط والعلاقات وأوشك على الانهيار والتردى فى هاوية الدمار ، لولا أن أدركته رحمة الله ، وكيف أقام الإسلام بالقرآن عالما جديدا تربطه بخالقه أقوى وأعظم الصلات ، يعمل للخير والفضيلة وينهى عن المنكر والفحشاء والبغى حتى يشهد الفلاسفة والمؤرخون وأساتذة الحضارة من كل جنس فى كل عصر أنه كان أقرب المجتمعات التى شهدتها الإنسانية إلى المثل الأعلى والكمال ، وكيف ساندت كلمات الله فى القرآن القدوة والأسوة الحسنة التى سنها رسوله محمد بسلوكه وأفعاله وأقواله ، ونحن نعلم أن سلوكه هذا ظل فى القمة بين كل سلوك بشرى على مدى القرون والأجيال ، لأنه من صنع الله الذى اصطفاه وأدبه فأحسن تأديبه.

ثم يستعرض الدكتور حاتم تفصيليا أساليب الإعلام فى القرآن مع تحفظه بالتأكيد على أنه من الصعب -بل إنه من المستحيل- أن يحيط أحد بكل هذه الأساليب ، ذلك أن القرآن الكريم هو دعوة الله تعالى إلى الدين القيم الذى أكمله ليكون آخر الأديان المنزلة منه على عباده وفى كل كلمة أو آية منه دعوة أو نداء أو مناشدة إلى الرسالة المنزلة من السماء ، منها مايخاطب العقل ومايخاطب القلب ، ومايتصل بالظاهر ومايتعلق بأعماق ما فى النفس ، وما يخاطب الفرد كأنما يناجيه ومايخاطب المجموع فيكون له دوى لاتتسع له الأرض.

ثم يشرح لنا الأساليب المتعددة للإعلام فى القرآن الكريم مدعما ذلك بآيات الذكر الحكيم موضحا اهتمام هذا الأسلوب بتصنيف الناس ومخاطبة كل مافى الإنسان ، ومن هذه الأساليب : ضرب الأمثال- الإيمان والعمل- الجزاء بعد الانذار- التهديد والإنذار- مكانة الشورى فى الإسلام- الشعور بالأمن- أسلوب القصص- الأمثلة فى القصص- التكرار- التدرج -الوعد بالثواب والجزاء الحسن- المحاورة والمثابرة للإقناع- إيثار السلام و السلم على الحرب والقتال وعدم المبادأة بالعدوان- تجميع كل مايؤثر على الإنسان وبيان مافيها من حق أو ضلال- شرح حجج العدو والرد عليها -أسلوب الحرية فى الإعلام القرآني- العبرة والأمثلة فى الدعوة -الدعوة إلى فعل الخير وتجنب الشر- الحث على الشجاعة فى الدعوة إلى دين الحق وإعلاء كلمة الله -إعطاء القدوة الحسنة فى السلوك والمعاملات -التربية والموعظة -الثواب والجزاء- التعاون- البعد عن الخوف والعمل على خلق الأمل والرجاء- تفريغ الطاقة -إشغال الإنسان بما ينفع الناس -تهذيب العادات وتقويمها - أسلوب الإيحاء -وأخيرا أسلوب الاستعانة بمنطق الأحداث فى الدعوة.

الجزء الخامس : الإنسان فى القرآن

خصص الدكتور حاتم الجزء الخامس والأخير من كتابه للحديث عن الإنسان الذى هو هدف الإعلام القرآنى لتحقيق الرسالة الإلهية ، حيث ورد لفظ الإنسان فى القرآن الكريم فى خمسة وستين موضعا ، ويقول المؤلف إذا تدبرنا سياق هذه الآيات نجد أن دلالتها كلها مميزة للإنسان والإنسانية ، بل نجد أن بالقرآن سورة تسمي "الإنسان" ، وإذا كان عقل الإنسان هو هدف الإعلام ، بقصد تغيير سلوكه واتجاهاته نحو الخير العام ، فقد تناول القرآن الكريم كل مايتصل بالإنسان من بداية خلق الله إلى نهايته ، وبين ماتتجاذبه من نوازع ورغبات ومايستهدفه الشيطان منه ، ثم يناقش الكاتب بالتفصيل بيان ماتناول به القرآن الإنسان وماوجهه إليه ليفوز بالثواب الأعظم المتمثل فى رضا الله وجنته ، وأهم النقاط التى يناقشها :

١- خلق الله الإنسان فى أحسن تقويم ، ٢- أمر الله الملائكة لتسجد للإنسان الأولى آدم عليه السلام، ٣- زود الله الإنسان بالعقل ، ٤- منح الله الإنسان الارادة الحرة ، ٥- خلق الله للإنسان الأرض وماعليها متاعا ورزقا، ٦- فتح باب التوبة للإنسان ،٧- ارسال الرسل لهداية الإنسان بأسلوب الحكمة والموعظة ، ٨- أعد الله تعالى للإنسان فى الدنيا وفى الآخرة الجنة إذا اتبع الهدى.

ثم يشرح المؤلف الغاية من خلق الإنسان وهى عبادة الله ويشرح مضمون العبادة وأوصاف عباد الله ، وهى كلها تحض على معرفة الله وطاعته التى هى فى نفس الوقت قوام جياة الإنسان وأساس الخير والفضيلة ، وهى تشمل علاقة الإنسان بالله وعلاقته بإخوانه فى الإنسانية التى تقوم على المودة وعدم الاعتداء والسير فى الطريق التى تؤدى إلى تعاون البشر والمحافظة على حقوق الآخرين وحياتهم ، فالعبادة هنا ليست عملا مجردا منفصلا عن الحياة والناس والخير ، ولكنها أساس الحياة الصالحة الفاضلة .

ثم يحدثنا الدكتور حاتم عن عقل الإنسان الذى جعله الله الميزة التى فضله بها على سائر الحيوان ، ويقول إنه نور من عند الله ينير له طريق المعرفة ، فالعقل يسيطر على كل شهوة ، ويتدبر به الإنسان كل الأمور ، ولذلك فالإعلام القرآنى موجه إلى عقل الإنسان ، ويحثنا الله سبحانه وتعالى لأن نستخدم العقل فى كل أمورنا ، فأحكام

الإسلام لا تتناقض مع العقل ، وجاء ذكر العقل باسمه ومشتقاته فى القرآن الكريم نحو خمسين مرة ، ويوضح المؤلف أن الله يخاطب عقل الإنسان فى رسالته الإعلامية القرآنية ، ونهى الإنسان عن تعطيل عقله أو اتباع الظن أو الهوى أو التقليد الأعمى ، أو أن يجعل الإنسان سلطانا على عقله ، وكلها أعمال غير عقلانية ، ويضيف الدكتور حاتم أن الإعلام فى القرآن هدفه تحديد المنهج للإنسان الذى خلق الله ثم أطلقه فى الأرض ، ومنحه الإرادة والعقل ليختار لنفسه الطريق الذى يسلكه فى حياته ، ثم يستعرض الكتاب ماورد بالقرآن الكريم من آيات بينات خاصة بالإنسان ، خلقه وعمله وإرادته وعقله وما أعده الله تعالى للمحسنين والمسيئين من بنى الإنسان.

ثم يناقش تنوع أساليب مخاطبة القرآن للناس ، فهناك أسلوب مخاطبة المؤمنين وأسلوب مخاطبة أهل الكتاب (اليهود والنصارى) وأسلوب مخاطبة الكافرين والمشركين ، ويوضح الأسلوب القرآن للدعوة بالنسبة لكل فئة من الفئات الثلاث، كما يؤكد المؤلف على استمرار الدعوة للدين ما استمرت الحياة ، فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والإيمان بالله مسئولية معلقة بعنق هذه الأمة التى أتم الله نعمته عليها وأكمل لها الدين لتكون شهيدة على الناس ، ويشير إلى أن أسلوب الدعوة بالحكمة وعدم تكفير الناس أو رميهم بالفسق ، كما يحدد أهداف رسالة الدين الإسلامى الواجب على الجهاز الإعلامى الإسلامى نشره وتتلخص فى :

أ- إصلاح حال العبد فيما بينه وبين ربه.

ب- إصلاح حال العبد فيما بينه وبين نفسه.

ج- إصلاح حال المجتمع الإسلامى وواجب كل فرد نحو المجتمع الذى يعيش فيه.

رمضان.. شهر العط

أهل علينا شهر رمضان المعظم ونحن نستعد له بإعداد الطعام ، والإكثار من أنواع المأكولات وأصنافها ، ومازال الحديث يدور فى كل مكان حول الأسعار والأصناف ، فهل هذا هو الاستقبال الأمثل لهذا الشهر المعظم ؟! العاقل المتدبر يعلم أن هذه الأشياء ليس لها من رمضان نصيب ،لكن يبدو أن العادة تتغلب على العبادة ، لذلك يجب أن نتنبه إلى أن رمضان شهر الروحانيات وشهر العبادات والطاعات وهو سيد الشهور ، فمن أسعده الله عمّره بالطاعة ، ففيما أوحاه الله تعالى إلى نبيه موسى **(إنى أعطيت أمة محمد نورين : نور رمضان ونور القرآن لكيلا تضرهم ظلمتان ظلمة القبر وظلمة يوم القيامة)**

ولاشك فى أن من جاهد نفسه وهواه فهو الذى استجاب لداعى الإيمان ، قال تعالى **"يأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون "** وقال الرسول صلوات الله وسلامه عليه " من صام رمضان وعرف حدوده وتحفظ ما ينبغى له أن يتحفظ كفّر ما قبله " رواه ابن حبان فى صحيحه والبيهقى لأبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

فليس كالصوم شيء يصلح النفوس ويروضها على أمهات الفضائل ، ويجملها بمكارم الأخلاق ، لذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **"عليك بالصوم فإنه لا مثل له "** وكان أبو أمامة رضى الله عنه قد طلب من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أن يدله على عمل فقال يارسول الله مرنى بعمل أدخل به الجنة وينفعنى الله به ، فقال **" عليك بالصوم فإنه لا عدل له " ومعنى لا عدل له أى لا مثيل له .**

والأحاديث الصحيحة كثيرة وكلها تعطى المؤمن الزاد الوفير فهل للصوم من فوائد ؟ نعم : إن الصوم كما يصلح الجسم .. يعود النفس على الصبر ، فمن صبر شهرا كاملا عن تناول الشهوات مع شدة شغفه وميله إليها ، ووفرة الفتن ، وكثرة المغريات ، صار الصبر له خلقا وكان الله معه **"إن الله مع الصابرين "**

الصوم رياضة وعبادة

الصوم لاتحصى فوائده فمن بينها تربية النفوس على مراقبة الله عز وجل ، والصوم يحض على العطف والمواساة وشكر الله تعالى على نعمه ، **وكان سيدنا يوسف عليه السلام يصوم كثيرا ، ولما قيل له لم تصوم وأنت على خزائن الأرض ؟ قال أخاف أن أشبع فأنسى الجائع .**

وبالصوم يكون المرء عفيفا ، ولذلك وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه الشباب فقال **"يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء "** أى : عدم الوقوع فى المحرم وإذا صار صائما تهذبت أخلاقه وقويت عزيمته فلا يسب ولا يغتاب ولا ينم ولا يلغو ولا يفحش ، وهذه السيئات وإن كانت فى كل وقت ضارة ، ففى وقت الصوم هى أسوأ ضررا وأعظم خطرا لأن الصوم يضيع بها ، وهو نعمة كبرى وسر قوة روح المرء التى بها يعتز ويسعد فى الدنيا والأخرى ، ودوما نصب عين الصائم الحريص على نفع نفسه قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه "فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ، فإن سابه أحد أو قاتله ، فليقل إنى صائم ، إنى صائم " ليقل ذلك بقلبه حتى لا يقابل السباب بمثله وليقله بلسانه ، لعل من قاتله أو شاتمه ، يكف عن ذلك حيث ينبه إلى أنه فى مواجهة صائم لا يقاتل ولا يشاتم ، فمن الإنصاف أن يقابل بالمثل .

هذا الموقف من المسلم الصائم يجعله عفوا مصلحا والله تعالى يقول " فمن عفا وأصلح فأجره على الله " .

وما سر الامتناع عن الطعام وماذا يقول الصائم عند فطره ؟

الصوم يفرض على الغنى والفقير من ملك من المال الكثير ومن لم يملك منه شروى نقير ، أو ملك الشيء اليسير الامتناع فى وقت واحد عن الطعام والشراب ، وهذه مساواة بين العالم الإسلامى كله ، لوحدة الهدف والفكرة والمشاعر ، ولا سبيل إلى الوصول بها إلى أرقى سبيل إلا بما أوجبه الله تعالى من الصوم ، قال صلى الله عليه وسلم : **"الصيام لله لا يعلم ثواب عمله إلا الله عز وجل "** رواه الطبرانى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقال صلى الله عليه وسلم :**الصيام جنة ما لم يخرقها "** رواه النسائى وابن خزيمة فى صحيحه ، والبيهقى عن أبى عبيدة رضى الله عنه وزاد " قيل وبم يخرقها ؟ قال " بكذب أو غيبة " وقال صلى الله عليه وسلم الصيام جنة يستجن بها العبد من النار " رواه أحمد والبيهقى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، وقال صلى الله عليه وسلم " إن للصائم عند فطره دعوة ما ترد " رواه البيهقى عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما وعن أبى مليكة رضى الله عنه سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما يقول عند فطره " اللهم إنى أسألك برحمتك التى وسعت كل شيء أن تغفر لى ذنوبى "

شهر رمضان شهر الانتصارات والفتوحات

من أهم الغزوات التى حدثت فى رمضان غزوة بدر الكبرى التى كانت ذروة النهوض من كبوة التقوقع للسير بالدعوة الإسلامية إلى شموخها وتفوقها ، فلقد انتصر

ـــاء والعبـــادة

بقلم : ياسين مالك

المسلمون فى غزوة بدر وكان عددهم قليلا وعدتهم قليلة فلم يصلوا فى العدد إلى ثلث الأعداء ، ولم تكن عدتهم كذلك إلا الشيء اليسير بالنسبة لعدة أعدائهم ، لكن سلاحهم الأقوى الذى فاق كل وصف وتقدير "هو الإيمان والعزيمة والصبر وشدة التعلق بالخالق العظيم الذى وعد أولياءه بالنصر إن هم صدقوا ما عاهدوا الله عليه فيوم بدر تبسم فيه الإسلام بانهزام الشرك وارتفاع لواء الحق " ذلكم اليوم هو يوم السابع عشر من شهر رمضان فى السنة الثانية من الهجرة " وقد فرض الصيام الذى يقوى فى النفوس العزائم ، ويضاعف فيها الهمم ، وتلك هى القوة المعنوية التى تفوق القوى المادية فى إحراز النصر .. وقد دارت المعركة فى ذلك اليوم بين الإيمان وبين الكفر فى موضع يسمى بدرا بين مكة والمدينة ، حيث التقى الجمعان ولم تكن قوة الجمعين المادية متكافئة ، كما أوضحت من قبل ولكن المسلمين أقبلوا على العدو بسلاح لا يبارى وهو سلاح الإيمان وقد نماه الصيام وزاده إشراقا ، وبعد أن سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة سعد بن معاذ التى أيد فيها السير إلى الأعداء لقتالهم وهو سيد الأنصار لذلك توحدت كلمة المسلمين من المهاجرين والأنصار وتجمعت على الحق قلوبهم، عند ذلك قال صلى الله عليه وسلم سيروا وأبشروا والله لكأنى أنظر إلى مصارع القوم " ساروا والعزة بالله ملء نفوسهم والرجاء فى الله نور سبيلهم وعناية الله تحفهم والإخلاص يحدوهم ولسان كل منهم يقول :

لى من الله رعايه

أنا منها فى عنايه

قد جعلت الصدق دأبى

والتوكل لى وقايه

فإذا رام عدوى

بي شرا أو نكايه

حلته سرا على الله

وفى الله الكفايه

وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن وصل إلى بدر يحرض المؤمنين على القتال قائلا والذى نفس محمد بيده لا يقاتلهم اليوم رجل ، فيقتل صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر إلا أدخله الله الجنة " فتبارى الصحابة فى التقدم إلى الصفوف لملاقاة العدو فأبلوا خير بلاء وصبروا فى أشد الأوقات فأنجز الله لهم وعده فى قوله " **وكان حقا علينا نصر المؤمنين** "وانتصر المسلمون وهزم المشركون وكانت معركة وقف لها الزمان إجلالا وإكبارا .

فتح مكة

وفى اليوم الحادى والعشرين من شهر رمضان من السنة الثامنة من الهجرة أراد الله تبارك وتعالى أن يعود الحق إلى نصابه ، فأزال عن أول بيت وضع للناس أدران الشرك ، ورجس الوثنية.

كما أراد أن يرجع إلى الديار هؤلاء الأبطال الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ، وهم مرفوعو الرأس موفورو الكرامة ، وقد تم ذلك بفتح مكة المكرمة ، ودخول الناس فى دين الله أفواجا ، وقد ارتفع صوت المؤذن بمكة لأول مرة ، الله أكبر ، الله أكبر ، وفى هذا اليوم الأغر حينما استقر للمسلمين الأمر أصدر صلى الله عليه وسلم عفوه العام الشامل عن هؤلاء الذين قدموا له ولأصحابه ولدعوته كل بلاء وأذى فقال لهم ماتظنون أنى فاعل بكم ؟ قالوا خيرا أخ كريم وابن أخ كريم ، قال : اذهبوا فأنتم الطلقاء ، إنى أقول لكم كما قال أخى يوسف " لاتثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين" ألا ما أجمل العفو عند المقدرة ، ألا ماأجمل الصفح بعد أن صار العدو تحت اليد التى تستطيع البطش به وإهلاكه ، ولكنها الرحمة والصفح ونسيان الإساءة لأنها من خلق الرسول الكريم الذى قال له ربه " وإنك لعلى خلق عظيم".

وهناك من الانتصارات التى تمت فى رمضان وهى كثيرة يضيق بها المقام ولا يتسع لها المقال ، ولكنى أبرز هاتين الحادثتين العظيمتين لأنهما كانتا اللبنة القوية التى استقام عليها بناء الدولة الإسلامية وشموخها وعلوها ، ولعلنا ونحن نذكر ذلك أن نتذكر أخوة لنا فى فلسطين يجاهدون العدو الشرس بأبسط المعدات من الطوب والحجارة وهم صامدون برغم كثرة القتلى والجرحى والمكلومين ، ولعلنا نتذكر كيف انتصرنا فى رمضان فى يوم العاشر منه الموافق السادس من أكتوبر ١٩٧٣ حينما تسلحنا بسلاح الإيمان ،تجاوزنا خط بارليف الذى قيل عنه لا تخترقه القنبلة النووية ، ولكن اخترقناه بيقين ثابت وعزم قوى ملؤنا الإيمان بالله الذى أمدنا بقوة قهرت الجيش الذى لا يقهر وأذلت أعناق الصهاينة وأعوانهم ، فما أحوجنا إلى الرجوع إلى ساحة الإيمان ولننتهز فرصة رمضان لنؤكد أننا جديرون بكل نصر وتأييد ، وليكن ما نراه اليوم على الساحة العربية عبرة وعظة وليكن كل شيء نصب أعيننا فإن قلوبنا تتمزق ألما وحزنا على القتلى والجرحى والمفقودين من أبناء العراق وفلسطين ولنقل للذين يتربصون بنا الدوائر نحن صامدون صابرون وما يوم بدر ويوم الفتح ويوم النصر إلا أيام تذكر الكل بالنصر الذى أدهش كل العالم وغير معالم التاريخ .

ليلة القدر

قال تعالى : " إنا أنزلناه فى ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ، ليلة القدر خير من ألف شهر تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر سلام هى حتى مطلع الفجر " ونزل القرآن الكريم فى هذه الليلة المباركة من شهر رمضان وقد كانت هى الليلة الوتر من العشر الأواخر من رمضان ورجحها أكثر الفقهاء بأنها ليلة السابع والعشرين من رمضان وهى ليلة مباركة ما صادفها عبد إلا أجاب الله دعاءه وحفظه فى السر والعلن ، وهى ليلة تفرح بقدومها الملائكة ، وأنزل الله تبارك

وتعالى القرآن كله فيها فى صحف من اللوح المحفوظ الحاوى لكل ما شاء الله تقديره إلى سماء الدنيا فى مكان بها يسمى بيت العز، ثم نزل جبريل عليه السلام بإذن الله بالقرآن الكريم ، بعد ذلك منجما مفرقا على حسب الوقائع والمصالح ومقتضيات الأحوال عليه صلى الله عليه وسلم فى ثلاث وعشرين سنة ، تيسيرا لضبط أحكامه ، وفهمه وحفظه ، فلو نزل جملة واحدة لضلت الأفهام وحارت الأفكار ، وقد سميت ليلة القدر أى ليلة الشرف والمنزلة الرفيعة ، ولا عجب أن تكون كذلك ليلة أنزل فيها الله الذى دون قدره كل قدر ، كتابا ذا قدر بواسطة ملك ذى قدر على رسول ذى قدر ، لأمة ذات قدر، وأيضا هى ليلة القدر لأن للطاعات فيها قدرا عظيما وثوابا جزيلا كريما ، فضلا منه تعالى وهو تعالى يختص ماشاء بما يشاء .

فالعبادة فى هذه الليلة أكثر ثوابا وأعظم فضلا من العبادة فى ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ، فإذا وافقها المسلم فليكثر فيها من الدعاء والابتهال إلى الله أن يحفظ لنا وطننا والقائمين عليه وأن يجنبنا الخطأ ويرفع عنا الأوزار .

صدقة الفطر أوزكاة الفطر

واجبة على كل مسلم بالغ عاقل عنده قوت يومه ، وهى صاع من تمر أو صاع من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى " وتجب بفطر رمضان ، ويرى الأحناف أن تخرج قيمتها نقودا لأنها الأنفع للفقير وهو الرأى الذى يعمل به أكثر المسلمين .

حكم زكاة الفطر ، واجبة وتجب على كل مسلم بالغ ذكر أو أنثى الأنواع التى يصح إخراج زكاة الفطر منها : القمح ، الشعير ، والتمر ، والزبيب ، والأقط و السلد والدقيق والسويق ، ويجوز إخراجها من غير هذه الأشياء إذا تعين قوتا كالأرز وغيره ووقت إخراجها قبل خروج الناس إلى صلاة العيد ، ويرى بعض الفقهاء أنها تخرج فى أى وقت من أول شهر رمضان حتى آخره وبالله التوفيق .

الصوم ومراقبة الضمير

■ بقلم : **السيد راشد الوصيفى**

إن كلمة الضمير هو السر الذى يخفيه المرء داخل نفسه ، وقد جاء فى لسان العرب .. إن الضمير هو السر وداخل الخاطر والجمع ضمائر .. وقد قال الليث فى ذلك : إن الذى تضمره فى قلبك فهو ضمير تقول: أضمرت فى نفسى شيئا ، وجاء فى أساس البلاغة للزمخشرى : أضمرت شيئا فى قلبى أى أخفيته ، ومن المجاز: أضمرته البلاد أى أخفته ، قال الطرماح:

يبدو وتضمره البلاد كأنه

سيف على شرف يسل ويغمد

ومن هذا نجد أن صلة الصائم بالصوم لارقيب عليه إلا ضميره ، فالصوم يدرب النفس على الحكم الذاتى ومراقبة النفس أمام الذات العليا ، إن هذا الضمير الحارس إنما يستمد قوته وصحوته من مراقبة الله -عز وجل- فيظل دائما فى توهج دون حاجة إلى قوانين وضعية أو مراقبة إنسانية ، لأن الرقيب المحاسب هو الله -تعالي- **"يعلم خائنة الأعين وماتخفى الصدور"**.

وهذه الرقابة من الضمير لله تعالى ، إنما ينميها الصوم بل ويقويها ويمنحها التألق والازدهار ، لأن ذلك يكون بمحض الإرادة والإقناع ومراقبة النفس تجاه عمل الخير ، والانصياع إلى أوامر الله ونواهيه دون الحاجة إلى التدخل البشرى ، وكذلك يعمل الضمير على حراسة النفس من الانغماس فى الشهوات والانحراف وراء المفاسد.

وبذلك يعد الصوم والضمير صنوان لا مفارقة بينهما ، فإذا انعدم الضمير انعدم الصوم ، وإذا بطل الصوم كان الضمير نائما ، غير يقظ ، أو تائه فى خضم الملذات والشهوات التى تطلبها النفس دون رقيب أو سلطان.

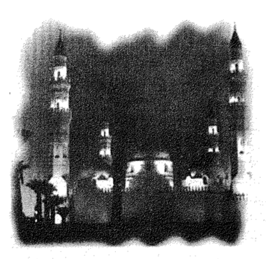
والضمير هو تعبير عن النفس اللوامة تجاه المراقبة لله تعالى ، وترك المحرمات والحلال -فى الصوم- ابتغاء مرضاة الله تعالى ، ولذا فإن المسلم منقاد إلى محكمة الضمير أو النفس اللوامة ، وما أدراك بالنفس اللوامة التى أقسم بها رب العزة- سبحانه- **"فلا أقسم بالنفس اللوامة"**.

وبذلك يربى الصوم فى نفس المسلم شعور المراقبة وايقاظ الضمير الحى ، فإذا كان الصوم مدرسة تربية الضمائر فإنه يوجد المسلم الطاهر الصالح الذى يراقب الله تعالى فى أى قول أو عمل يقوم به ، وبذلك تتأكد عند المسلمين وحدة تآلفهم وترابطهم ورفعتهم وبذلك يطهر المجتمع من كل فساد وانحراف ، لأن تلك الانحرافات وهذه المفاسد لاتتم إلا بغياب الضمير الحى وبغياب النفس اللوامة ، وبالتالى مراقبة الله -عز وجل.

والمؤمن صاحب ضمير حى يقظ لايغيب أبدا ، يدرك تماما أن الله تعالى معه شاهد على كل أقواله وأفعاله ، وإن اختفى وغاب عن أعين الناس ، مصداقا لقول الله تعالي:**"مايكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم"** سورة المجادلة الآية ٧.

من أجل ذلك يعد الضمير الحارس الذى لا يغفل على مراقبة الله ، يدفع النفس البشرية إلى العمل الصالح دفعا ، ويصد النفس البشرية عن المعاصى صدا ، والصوم يربى فى نفس المؤمن الضمير الحى المراقب دائما ، لأن الصوم خاصة دون العبادات الأخرى يقوم على الاخلاص سرا فى العبادة دون مراءاة للناس ، وهو تقوية للضمير ، ومراقبة الخالق سبحانه ، وقد اختص الصوم بالثواب العظيم ، حيث يقول تعالى فى الحديث القدسي:**"يترك طعامه وشهوته من أجلى ، الصوم لى وأنا أجزى به"**.

فالصوم إذا يعد مدرسة تربية الضمائر التى تقوم أساسا على الاخلاص والتفانى من أجل مرضاة الله تعالى ، فلنجد نحن -المسلمين- فى إحياء ضمائرنا وأن نتعلم من الصوم كيف نشحذ هممنا ، وأن نؤكد عزائمنا وأن نصبر ونخلص فى العبادة ونطبق ماقد تعلمناه من مدرسة الصوم الدروس والعبر فى حياتنا العملية ومع الناس والقوانين ، فإذا فعلنا ذلك كان مجتمعنا مجتمعا فاضلا يقوم على مراقبة الله قبل مراقبة الناس والعباد والقوانين وذلك بتربية ضمائرنا الحية وفق منهاج مدرسة الصوم ، وبذلك نعيش فى مجتمع يسوده الترابط والصدق والمحبة والإخاء ، فنسعد ويسعد المجتمع ، ويرضى عنا رب العزة-سبحانه.



ذوبـــان الجليـــد
..وقضيـة العراق المحتل على خشبة المسرح التجريبي

جمال عمر

انطلق المخرج الكويتي "سليمان البسام" من أرضيـة حـصـوله على جـائزة أفـضل عـرض وإخراج مسرحي في مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي عام ٢٠٠٢ عن عرض **"مؤتمر هاملت"** يحلّق في أجـواء الوضع الراهن بين الشعبين الشقيقين الكويتي والعراقي ليجسد قضية العراق فوق خشبة المسرح تحت مسمى عرض تجربة **"ذوبان الجليد"** كان نتاج جهد كبير واضح من خلال التقنيات التي استخدمها بشكل مبدع ليجسد اللحظة الراهنة مليئا بالشفافية يطمح في تضميد الجرح الغائر الذي أنبتته عقول كانت مسجونة بنرجسية الجهل والتخلف الذي يخنق الإبداع الفكري والتـقـدم التنمـوي للشعوب وهي ترنو إلى مستقبل واعد وتحلم بمكانة على بساط الحضارة الذي ينطلق الآن كالريح في سماء عاتية ، يسبح في جو من الحرية والديمقراطية .

بدأت التجربة على عنصر بنية النص ذاته ، فـاستـخدام أكثر من مصدر في تكوين جسد يحمل بداخله رؤى عديدة وقضايا مصيرية لشعوب عربية صاحبة حضارة ضاربة في عمق التاريخ من آلاف السنين ، فكان يجب أن يكتب النص من خلال رؤى معاصرة معبرة عن زمن نعيشه ومازلنا نجتر الآمه مستعينا في ذلك بأحداث نشهدها على شاشات التلفاز تجعلنا ننزف دماً ونسكب دمعاً حارا على ما آل إليه الوضع السياسي العربي الآن ، فاعتمد أساسا على **مشـهـد المذبحة لـ"هـاتز مـوويلر" ومـشـهـد الحـفـيدة"ثورين بيتس" والنصوص الإنجليـزية كانت معدة من خلال رؤية "جورجينا فايه ويلي"** وباقي المشاهد من تأليف المخـرج ، فكانت التجربة الأولى هي بنية نص جديد لايعتمد فيه على مؤلف واحد نرى من خلال أحداثه بداية ووسط ونهاية لحدث بعينه أو نص أرسطي في تكوينه الأدبي .

فنحى هذا جانبا ليخلق حالة مسرحية تنضح بواقع معاصر من الصعب أن يعتمد على نص مسرحي تقليدي ، لذا كانت رؤيته لإعداد نص يعتمد على "دراما تورج" أفضل ومناسبا للحدث الآني.

خشبة المسرح مقسمة إلى مستويين ، المستوى الأول للأحداث التي تدور على أرض العراق ويتحرك على أرضيتها الممثلون العرب في نهاية خشبة المسرح الأولى أو المستوى الأول نجد عدة غرف تدل على زنازين يتم استخدامها لعملية القهر الجسدي والتعذيب النفسي داخل هذه الأبنية الأسمنتية ، وهو المسرح الأساسي يستخدم للمشاهد العربية وهي طبقا لإعداد من نص المذبحة للكاتب الألماني **هانز موويلر** كما يقول المخرج في حديثي معه ، **أما المسرح الثاني أو المستوى الأعلى** فهو مخصص للمشاهد الأجنبية وتحرك الممثلين الانجليز ويعلو هذا المسرح أو المستوى الثاني شاشة سينما يتم ترجمة الحوار بالعربية لهؤلاء ويرمز أيضا هذا المستوى الأعلى للأقوى المسيطر على الأمور والذي يمتلك القـرار والسلطة التي يجب أن تخضع لها ومايتفاعل داخل هؤلاء الأشخاص من تناقض والرؤى لوجهة نظر سياسية تبنى على الإقرار بحتمية **أن يتولى العراقيون شأن أنفسهم بالسرعة المطلوبة ، أو مايحدث على أرض العراق هل هذا احتلال أم تحرير كما يقولون؟** أعلى سقف المسرح نجد سرسوب ماء ينهمر قطرة قطرة داخل دلو صغير فوق خشبة المسرح لنتساءل هل يريد المخرج أن يرمز إلى ذوبان الجليد بين الشعبين الذي يصبح بعد الإذابة ماء ينهمر بين جوانح الشعبين الشقيقين ليروى عطش سنين طويلة من الجفاف بينهما ، أم أنه يدل على أن سقف العالم أصبح الآن مخروقا قد يغرق الجميع في هذه اللحظة الفاصلة التي تعيشها شعوب العالم إن لم يراجعوا أنفسهم في كيفية شكل التعايش واختلاف المعايير وازدواجيتها بين الشعوب الغنية والفقيرة.

وقد وظف المخرج الفراغ المسرحي بالكامل من ديكور معبر يحمل دلالات عدة وإضاءة موظفة توظيفا فنيا عاليا لمصمم الديكور "كلاوس جرونبرج" لكي تتداخل مع الأحداث موسيقى وألحان الفنان العراقي **"كوكب حمزة"** لتنساب بإيقاعاتها وأغانيها الحزينة بين الأحداث معبرة عن رؤية حسية وبصرية للمشهد المسرحي الذي يجعلنا نتحسر على نتائج هذا الحكم الشمولي وديكتاتورية الطغاة الذين يلفظهم التاريخ من ذاكرته ، ونجد على الجانب الأيسر نخلة باسقة بما تتميز به أرض العراق من الخير والنماء وبعض الأوراق الممزقة والرمال الكثيرة التي تغطي أرضية المسرح وقطع من أقمشة مهلهلة تنبض ألما وحسرة على رفات المقابر الجماعية التي تمتلئ بها خشبة المسرح .

و يتطرق المخرج إلى بعض النماذج البشرية التي كانت حتمية هذا الحكم الذي فرق بين الأخ وأخيه .. ويستكمل المخرج نموذجا آخر لرجل ينتمي لحزب البعث تسيطر على أفكاره وعقله هذه السموم التي استقاها في بداية مشواره والانتماء الكامل لتعاليم الحزب والخروج عن خيانة تستحق التصفية أي القتل ، ومن أجل هذا فهو يضحي بابنته وزوجته أغلى شيء لدى المرء ، لكنه تخلى عنهما لكي تعيش مبادئ الحزب وينمو القهر وإن دل هذا فإنما يدل على أن الفرد كان يعيش حياة مليئة بالرعب والتعصب الأعمى لتعليمات القائد المعني به داخل الأحداث "صدام حسين" ومن المشاهد الإيجابية أيضا عندما طرح المخرج نظرة الغرب من جانب احتلال العراق وسؤاله هل هذا احتلال أم تحرير ؟؟ ليترك الإجابة للسياسيين المعنيين بهذه الأمور أكثر ، يتضح هذا من حوار بعض الأفراد الإنجليز والأمريكان ، فمنهم المؤيد للحرب ومنهم الرافض ويطلب العودة إلى بلده لأنها مغامرة تحمل نهايتها رؤى دامية لشعب يملك حضارة نقدسها جميعا ، ليكون المشهد الأخير والأمنية التي نأمل أن تتحقق وهي مطالبة المجتمع الدولي بسرعة انتقال الحكم لأبناء الشعب العراقي في أقرب وقت.

كان العرض حقا سيمفونية حزينة على ما آل إليه الوضع السياسي العربي من وهن وتمزق وسادية الحكم الذي يقع بالوطن في هوة سحيقة ترنو من خلالها الشعوب إلى عالم أفضل وأجمل رغم أن العرض كان متخما بالقضايا العديدة السياسية والاجتماعية .

تحية لجميع العاملين داخل عرض "ذوبان الجليد".

قضية الفقر.. فى ظل تحولات اقتصاديات السوق (١)



بقلم:
د. عماد الدين حسن
المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية

حظيت قضية اقتصاديات السوق والمنافسة باهتمام العلماء والمفكرين فى مختلف مناحى الحياة الفكرية وكافة الاتجاهات السياسية والفكرية، حيث لم يعد الأمر قاصرا على إسهامات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة، بل تعدى الأمر، ليشمل إسهامات الإعلاميين وعلماء البيئة.

ولا غرو فى ذلك لأن هذه القضية لها من الأبعاد والزوايا الكثيرة التى تكفل إثارة الاهتمام عند كل هؤلاء.

ومما لاشك فيه أن كلا من هؤلاء العلماء والمفكرين يتناولون هذه القضية من منظور يتسق وطبيعة تخصصه ويختلف فى الوقت ذاته عن منظور غيره من العلماء حيث ينطلق عالم الاقتصاد من التراث الفكرى والإطار المرجعى لعلم الاقتصاد مركزا على البعد الاقتصادى لاقتصاديات السوق والمنافسة، فى حين يركز عالم السياسة على البعد السياسى لها، كما يركز علماء الاجتماع والأنثربولوجيا على البعد الاجتماعى الثقافى .. إلخ.

وفى الحقيقة أن فى هذه المعالجة تعميق لفهم القضية، ذلك الفهم الذى يمكننا من الوصول إلى رؤية فكرية ثاقبة ومتكاملة تجعلنا قادرين على إدراك القضية المطروحة على بساط البحث من كل زواياها وأبعادها المختلفة .. وهنا لايكون شأننا إزاء قضية اقتصاديات السوق شأن العميان إزاء الفيل أى أن كلا منا سيصفها ويحللها طبقا لمنظوره الفكرى مركزا على بعد معين من أبعادها، ولكنه فى نفس الوقت يكون مدركا للأهمية النسبية لهذا البعد من أبعاد القضية وأنه لايمثل كل مكوناتها وأبعادها.

وموضوعنا هذا ليس إلا محاولة علمية، تستهدف طرح رؤية مستقبلية حول قضية اجتماعية غاية فى الأهمية، **ألا وهى قضية الفقر فى ظل تحولات اقتصاديات السوق** تلك الرؤية التى تهدف إلى تحديد مدلول الفقر وتبيان ماهيته والكشف عن اقتصاديات السوق وإنتاج الفقر وبعض آليات مواجهة الفقر فى ظل تحولات اقتصاديات السوق والمنافسة.

وتعى هذه الأهمية إلى أن لاقتصاديات السوق والمنافسة فائزيها وخاسريها فمع توسع التجارة والاستثمار الأجنبى اكتشفت البلدان النامية اتساع الفجوات فيما بينها، وفى نفس الوقت ارتفعت معدلات البطالة فى البلدان الصناعية إلى معدلات لم يسبق لها مثيل منذ الثلاثينيات ولقد أدى تحرير الاقتصاد وإزالة القيود التجارية إلى وجود مجموعات بالغة التباين من الفرص والتهديدات بالنسبة لمختلف المناطق والفئات الاجتماعية والاقتصادية.

كما بلغ التفاوت فى الدخول مستويات لم تسجل منذ القرن الماضى وزادت حصة السكان الذين يعيشون فى فقر مطلق على المستوى العالمى من ١٩٪ عام ١٩٨٤ إلى ٢٤٪ عام ١٩٨٩.

ولذا يكون من الضرورى إجراء العديد من البحوث والدراسات حول قضية الفقر فى ظل تحولات اقتصاديات السوق والمنافسة بغية تحليلها وتفسيرها وفهمها فهما متكاملا يكفل لنا تسليط الضوء على مشكلات الفقر المصاحبة لاقتصاديات السوق، ومن ثم مساعدة صناع القرار والمخططين على اتخاذ مسارات أكثر ملاءمة، وإنارة الطريق لهم لتخطى أهم العقبات والمشكلات الناجمة عن هذه القضية ومواجهتها.

وينقسم موضوعنا إلى ثلاثة محاور .. **يستهدف المحور الأول (الفقر) المفهوم والماهية وتحديد مدلول الفقر.**

بينما يتصدى المحور الثانى (اقتصاديات السوق وإنتاج الفقر) لمعالجة ماهية العلاقة بين اقتصاديات السوق والمنافسة والفقر.

أما المحور الثالث والأخير (آليات المواجهة فى ظل تحولات اقتصاديات السوق) فيتناول الكشف عن بعض الآليات التى تتفاعل معا فى مواجهة الفقر فى ظل تحولات اقتصاديات السوق والحد منه.

وسنتناول فى عددنا القادم بإذن الله المحور الأول وهو الفقر.. فإلى اللقاء.

معاهد الثقافة العمالية فى ٣شهور

صرحت السيدة سهير حافظ مدير عام شئون المعاهد بالمؤسسة الثقافية العمالية بأن المعاهد حققت إنجازات خلال الفترة من أول يوليو حتى نهاية سبتمبر من هذا العام وذلك وفقا للخطة التى يتم وضعها كل ربع سنة بالاشتراك مع عمداء المعاهد فمثلا قام معهد التأمينات الاجتماعية بتنفيذ ١٧ دورة ومعهد الأمن الصناعى نفذ ٦٠دورة أما معهد الدراسات النقابية فقد عقد ٣٠ دورة كذلك عقد معهد الثقافة السكانية والبيئة ١٨دورة ومعهد العلاقات الدولية نفذ ١٣ دورة كما قام معهد التربية العمالية بعقد ١٩دورة خلال نفس الفترة أما معهد الإدارة العمالية فنفذ ٩ دورات.

أربع ورش عمل

عقدت سكرتارية التثقيف بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش ايرت والجامعة العمالية أربع ورش عمل الورشة الأولى حول الحوار الاجتماعى والثلاثية، أما الثانية دارت حول نظام الخصخصة بعد عشر سنوات من التطبيق، أما الورشة الثالثة حول الشراكة المصرية الأوروبية، وتناولت الورشة الرابعة قانون العمل الجديد وعملية المفاوضة الجماعية وقد شارك فى هذه الورشة الاتحاد الدولى للنقابات الحرة.

الأذان

الأذان منحة ربانية
يعلى الله به الحرية
يعلن عن الحقيقة الأزلية
ينير به الطريق لشمس البرية
يرفع به من لباة الدرجات العلوية
يغدق به على المسلمين المنة والعطية
يفر منه الشيطان وهو العدو للإنسانية
الأذان من جهر به له عند الله به عطايا رضية
الأذان يلعو ورب القرية الكونية

كتابة ممدوح عماد الدين
معهد التربية العمالية

دورة تثقيفية لـ ٢٧ قيادة نقابية سودانية

عقدت المؤسسة الثقافية العمالية بالاشتراك مع المؤسسة العامة للثقافة العمالية بالسودان الشقيق دورة تثقيفية وذلك فى الفترة من ٣-١٦ أكتوبر المنصرم وشملت أعمال الدورة تدريب عملى للمثقفين العماليين السودانيين على أساليب المفاوضة الجماعية من خلال مناهج علمية حديثة ، كذلك تناولت الدورة موضوعات حول التشريعات العمالية وارتباطها بالعولمة فى ظل المتغيرات الاقتصادية ، كما تضمن برنامج الدورة زيارات ميدانية للشركات والمصانع الكبرى للاطلاع على ماوصلت إليه التكنولوجيا فى مجال التصنيع فى الشركات المصرية وقد شارك فى هذه الدورة ٢٧ قيادة نقابية سودانية.

أضواء على الجامعة العمالية

تقرر تخصيص جانبا من هذا الباب للتعريف بالجامعة العمالية ومنشآتها الجديدة والشعب التى تضمها ونوعية الدراسة بها وكذلك للتعريف بهذا النشاط الهام فى مجال الدور الذى تقوم المؤسسة الثقافية العمالية به موعدنا العدد القادم بإذن الله

حوار مع: رئيس قطاع الأمانة العامة بأكاديمية الدراسات المتخصصة

أجرته : أمل البرنس

أدى تعاظم دور العمال باشتراكهم فى إدارة مرافق الدولة وتزايد عدد المنظمات النقابية وأهمية الدور المؤثر للعمال فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الإحساس بضرورة إنشاء جهاز ثقافى عمالى على مستوى عال يرقى إلى مستوى الجامعة.

وفى سبيل تحقيق ذلك اتجهت المؤسسة الثقافية العمالية إلى عقد أول مؤتمر للثقافة العمالية فى مصر سنة ١٩٧٢ ، وكان من أبرز توصياته إنشاء جهاز تثقيفى متخصص للثقافة العمالية تحت اسم الجامعة العمالية وعن أهداف الجامعة العمالية ونشأتها ونظام الدراسة بها يقول الأستاذ/أحمد عبد السلام رئيس قطاع الأمانة العامة بأكاديمية الدراسات المتخصصة (الجامعة العمالية)

تعتبر الجامعة العمالية تجسيدا حيا لقيمة الفكر العلمى والثقافة العمالية ومن ثم فإن أهدافها ترمى إلى دعم وتطوير مستويات القيادات العمالية على أسس علمية سليمة تتفق ومنهج العصر وترقى إلى أعلى المستويات النقابية العمالية فى العالم ، وقد وردت أهداف إنشاء الجامعة فى القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ حيث تهدف إلى النهوض بمستوى التثقيف والتعليم العمالى ودعم وتطوير مستويات القيادات النقابية العمالية.

وتتولى الجامعة بوجه عام مسئولية إعداد قيادات عالية على مستوى رفيع من الكفاءة والوعى والثقافة لمباشرة المهام الملقاة على عاتقهم نحو تطوير المجتمع بصفة عامة والقواعد العمالية بصفة خاصة.

ويضيف أن فى سبيل تحقيق أهدافها القيام بما يلي:-

تنفيذ البرامج العلمية والتعليمية والتدريبية وغيرها من أوجه النشاط التى تخدم أهداف الحركة العمالية و تنظيمها النقابى مع إعداد وتأهيل الكوادر العمالية التى تحتاج إليها الحركة العمالية ، وأيضا إجراء البحوث والدراسات فى المجالات التى تعنى المنظمات النقابية وأجهزتها .

كذلك يستلزم تجميع وتعريب وترجمة المراجع المتعلقة بالحركات العمالية العالمية للاستفادة بها فى مجالات العمل النقابى محليا ودوليا ، بجانب العمل على رفع الوعى وإثراء الفكر العمالى حول الموضوعات المتصلة بالقضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية محليا وعالميا مع تدعيم المنظمات النقابية بكافة البيانات الإحصائية.

وعن نوعية الدراسة بالجامعة العمالية يشير الأستاذ/ أحمد عبد السلام إلى أن الدراسة فى الجامعة تتضمن شعبتين هما شعبة التنمية التكنولوجية وشعبة العلاقات الصناعية .

وجدير بالذكر أن الدراسة بالأكاديمية"الجامعة" بدأت منذ عام ١٩٩٤ حيث تقبل الطلاب الجدد من حملة الثانوية العامة والدبلومات كما يحدد مجلس الجامعة أعداد الطلاب بكل شعبة كما يحدد موعد بدء الدراسة ونهايتها ومواعيد الامتحانات ويتم القبول عن طريق مكتب التنسيق.

الشهادات التى تمنح للطلاب الدارسين بشعبتى العلاقات ، والتنمية التكنولوجية:

ويضيف بأن مدة الدراسة للحصول على دبلوم التنمية التكنولوجية سنتان ، والطالب الذى يمنح تقدير جيد يمكنه الاستمرار فى الدراسة لمدة عامين آخرين للحصول بكالوريوس رقابة جودة ، كذلك مدة الدراسة للحصول على دبلوم العلاقات الصناعية سنتان والطلبة الحاصلون على تقدير جيد يمكنهم الاستمرار فى الدراسة لمدة عامين للحصول على بكالوريوس الإدارة الصناعية.

وفد من الجامعة الاقتصادية ببلغاريا يزور الجامعة العمالية

فى إطار البروتوكول الموقع بين الجامعة الاقتصادية الدولية البلغارية والجامعة العمالية المصرية ، قام وفد من أساتذة الجامعة بمدينة صوفيا ببلغاريا بزيارة الجامعة العمالية مؤخرا ، وذلك للاطلاع على أنشطة الطلاب الدارسين للدكتوراة وكذلك للاطلاع على أنشطة الجامعة العمالية فى المجال الدراسى والتربوي.

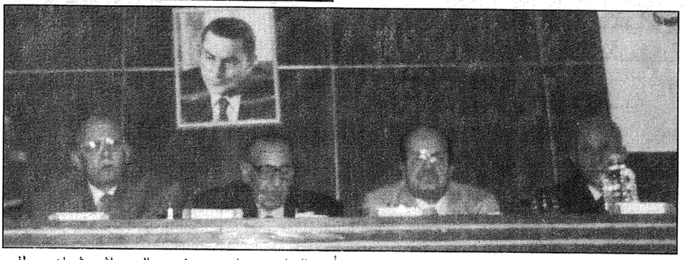
إصدار جديد: العدد ٥٣ من النشرة العلمية

أصدر مركز البحوث والدراسات بالجامعة العمالية العدد (٥٣) من النشرة العلمية ويحتوى هذا العدد على مجموعة من الموضوعات التى تتناول قضايا معاصرة تحظى بالاهتمام والمطروحة على الساحة المحلية والإقليمية والعلمية حيث يسلط هذا العدد الضوء على المبادرة المصرية لتطوير جامعة الدول العربية وتفعيل آلياتها ، بما يوحد الآراء والصف العربى والعمل المشترك لإعادة بناء الثقة بين الأقطار العربية شعوبا وحكاما ، كذلك تتناول النشرة مشكلة النسيان التى بدت من أهم سمات العصر وأهمية التنشئة الاجتماعية وسلوك الصف لدى الأطفال والإعلام والتربية.

أخبار النقابات



يقدمها : **محمد محمد علي**



أحمد العماوى وبجواره محمد نجيب والسيد راشد وشعبان مصطفى

فى مؤتمر الجمعية العمومية لنقابة الصناعات الغذائية

■ العماوى: حقوق العمال لن تمس بنص الدستور

■ راشد: نطالب بتعديل قانون التأمين الصحى وإصدار قانون العاملين المدنيين

أعلن النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الحقوق التى حصل عليها العمال لايمكن أن تمس ومصونة بقوة الدستور ولايمكن الرجوع عنها وهو ما أكده الرئيس حسنى مبارك فى كلمته أمام المؤتمر السنوى الأول للحزب الوطني.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها الوزير فى مؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية الذى عقد فى الشهر الماضى برئاسة **النقابى محمد نجيب مهنى رئيس الجمعية ورئيس النقابة العامة وسكرتارية شعبان مصطفى وشهدها النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر ووكيل مجلس الشعب وعدد من القيادات النقابية ورؤساء النقابات العامة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال.**

وأضاف السيد الوزير أن المجلس الأعلى للأجور الذى استحدثه قانون العمل الموحد برئاسة السيد وزير التخطيط ويشارك فيه وزير القوى العاملة سوف يبحث نسبة التضخم والأجور للوصول إلى تحديد الحد الأدنى لأجر العامل بما يضمن له حياة كريمة ويوضع الضمانات الكفيلة بزيادة هذا الأمر تلقائيا سنويا وهذا يضمن أن يتم الاشتراك التأمينى على أجر العامل بالكامل.

وأعلن السيد الوزير أن الحكومة انتهت من اصدار ٥٣ قرارا لتنفيذ مواد قانون العمل الموحد وأنها حريصة على التطبيق الفعلى لهذه القرارات وطالب أصحاب الأعمال التعاون مع العمال لتنظيم سوق العمل على الوجه الأكمل.

وأضاف سيادته أن القانون الجديد نص على أن أيام الإجازات السنوية المقررة للعامل هى جزء من أيام العمل الفعلية ولايدخل فى حسابها أيام الجمع والأعياد والمناسبات الرسمية أسوة بما يحدث فى دول العالم المتقدم.

وناشد الوزير راغبى العمل فى تسجيل اسمائهم وبياناتهم لدى مكاتب العمل داعيا أصحاب الأعمال باختيار من يحتاجون إليه من العمالة الجديدة من خلال مكاتب العمل.

وفى كلمته أكد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب أن الطموحات العمالية بعد انتهاء المؤتمر السنوى الأول للحزب الوطنى تتركز فى تحسين خدمات التأمين الصحى وتوحيد قوانينه المتعددة فى قانون واحد وتعديل قانون التأمين الاجتماعى واصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة بما يتواكب مع المتغيرات الحالية بقانون العمل الموحد.

وكان النقابى محمد نجيب مهنى رئيس النقابة قد افتتح المؤتمر بكلمة طالب فيها بتحسين أوضاع عمال المخابز من حيث الاشتراك التأمينى والمعاش بما يتناسب مع زيادات الأسعار ، وأشاد بجهود الوزير أحمد العماوى والنقابى السيد راشد خاصة فى الشركات الخاصة التى تعانى الكثير من المشكلات.

■ مؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة للنقل البرى

العماوى: التنظيم النقابى قادر على حماية حقوق العمال
حرك: عمال النقل كان لهم دور رائد فى دعم مسيرة ثورة يوليو
الجريدى: تم إعداد مشروع تعديل لائحة النظام الأساسى للنقابة بما يتوافق مع أحكام قانون العمل الجديد



العماوى يتوسط أحمد حرك وصبرى الجريدى

أعلن النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ قد راعى العمالة غير المنظمة وجعل لهم الحق فى الرعاية الاجتماعية والصحية ، والتنظيم النقابى المصرى قادر على حماية حقوق العمال بفضل المساندة الدستورية والقانونية.

جاء ذلك خلال الكلمة التى ألقاها سيادته فى مؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة للنقل البرى الذى عقد فى الشهر الماضى برئاسة **النقابى صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة وسكرتارية النقابى السيد رضوان ماصخ أمين عام النقابة وشهدها النقابى أحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام للعمال نيابة عن النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال وعدد كبير من القيادات النقابية .**

وأضاف الوزير : أنه لابد من مواصلة رسالة الرئيس حسنى مبارك بمزيد من العمل والانضباط لحل مشكلة مصر اقتصاديا بزيادة الإنتاج.

وقال سيادته: إن قانون العمل له فلسفته التنموية والاجتماعية فقد استحدث صندوقا لرعاية العمالة غير المنظمة يلزم صاحب العمل بأن يدفع مبلغا معينا لكل عامل ووضع نظاما ماليا خاصا بهذه العمالة وله مجلس إدارة على أن يقوم الصندوق برعاية العمال اجتماعيا وصحيا وعند الكوارث.

وأضاف العماوي: أن مصر لن يبنيها إلا سواعد أبناء مصر وهى أكثر احتياجا لجهد كل فرد منتمٍ لوطنه الغالى فى مختلف مواقع العمل الإنتاجية وأنه بسلوك أبناء هذا الشعب المخلصين ينمو المجتمع.

وأشار الوزير أنه لابد من تنمية الموارد البشرية عن طريق عقد الدورات التثقيفية والتدريبية للأجيال القادمة وعلينا ضرورة الاهتمام بالعملية الإنتاجية كعنصر أساسى من عناصر الارتقاء بالمواطن المصري.

وتحدث النقابى أحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام للعمال نيابة عن النقابى السيد راشد ، لسفره إلى خارج البلاد فقال فى كلمته: إن التنظيم النقابى المصرى عمره ١٠٦ سنوات ، وهى أقدم حركة عمالية فى الشرق الأوسط وأن عمال النقل البرى ساهما فى قيام الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب واتحاد عمال مصر وأن عمال النقل البرى لعبوا دورا إيجابيا فى دعم ثورة يوليو وقد كان لهم دور بارز فى إنجاح هذه الثورة المجيدة.

وأضاف : أحمد حرك أن عمال مصر الأوفياء مع وحدة شعب وعمال العراق ضد الاحتلال الأمريكي وكذلك مع شعب وعمال فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلى مؤكدا أن مصر ستظل حاملة المشعل بقيادة الرئيس القائد حسنى مبارك وخاصة فى هذه المرحلة الحرجة التى تمر بها الأمة العربية.

وكان النقابى صبرى الجريدى رئيس الجمعية قد بدأ أعمال الجمعية بكلمة أكد فيها علي ضرورة تعديل تعريفة الركوب لسيارات الأقاليم لمواجهة ارتفاع الأسعار مؤكدا أنه تم إعداد مشروع تعديل لائحة النظام الأساسى للنقابة العامة لتتواكب موادها وأحكامها مع بنود وأحكام قانون العمل الجديد والنقابات العمالية مع زيادة المزايا الممنوحة لأعضاء النقابة.

نقابى نقدمه لك

فاروق محمود حسني عبدالرحمن
رئيس النقابة العامة
للتعليم والبحث العلمى

- بدأ حياته النقابية عام ١٩٧٤ عضوا بمجلس إدارة اللجنة النقابية للتعليم ببورسعيد.
- انتخب عام ٧٩ رئيسا للجنة النقابية للتعليم.
- انتخب فى عام ١٩٨٣ رئيسا للجنة النقابية وعضوا بمجلس إدارة النقابة العامة للتعليم والبحث العلمى.
- أعيد انتخابه مرة ثانية فى نفس المناصب عام ١٩٨٩.
- انتخب نائبا لرئيس النقابة العامة للتعليم ورئيس اللجنة النقابية عام ١٩٩٣ .
- تم انتخابه فى المناصب السابقة مرة ثانية فى الدورة النقابية التالية.
- كما أعيد انتخابه فى نفس المناصب عام ١٩٩٦.
- انتخب عام ٢٠٠١ نائبا لرئيس النقابة واحتفظ برئاسة اللجنة النقابية.
- انتخب عام ٢٠٠٣ رئيسا للنقابة العامة للتعليم والبحث العلمى .
- من أهم أعماله إنشاء حضانة لأبناء أعضاء اللجنة وإنشاء مشروع العلاج للأعضاء وأسرهم ، وعمل مشروعا للزمالة خدمة للأعضاء ماديا واجتماعيا

تصدير الغاز الطبيعي

مساهمة إيجابية في تنمية اقتصاد مصر

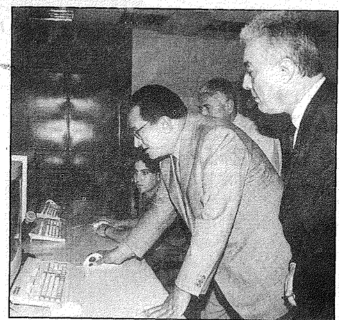
لاشك أن صفحات التاريخ لن تنسي يوم السابع والعشرين من شهر يوليو ٢٠٠٣ .. اليوم الذي شهد تحويل حلم تصدير الغاز المصري إلي حقيقة عندما أعطي الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية والملك عبد الله الثاني ملك الأردن إشارة بدء تدفق صادرات الغاز عبر خط الغاز العربي معلنا عن عبور الغاز المصري لأول مرة في تاريخ مصر إلي خارج الحدود .

وبين ميلاد حلم تصدير الغاز وتحققه أكثر من عقد كامل من الزمان .. لم تتوقف خلاله محاولات ومجهودات قطاع البترول لتصدير الغاز، فطوال التسعينيات كانت هناك جهود مبذولة لم تهدأ مع عدد من الدول ورغم استمرار المحاولات إلا أن مصر لم تنجح فعلا في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الهام إلا مع بداية عام ٢٠٠٠ وفي إطار أفكار جديدة جريئة تم التخطيط للتعامل مع قضية تصدير الغاز المصري بلغة جديدة وبأسلوب علمي واقعي يخاطب العالم بمفردات لا تعرف المصادفة أو الاكتفاء بالأمنيات ، ويخاطب أسواقا جديدة لم تطرح علي مصر خلال فترة التسعينيات وكان يبدو الدخول إليها شبه مستحيل .

وتم وضع خطط وسياسات لدراسة الموقف الحالي والتوقعات المستقبلية لخريطة الغاز في مصر ، وكذلك تحليل ودراسة أسواق الغاز العالمية ، والاستفادة من تجار ب الدول التي سبقت مصر في هذا المجال ، وتحديد الأسواق الواعدة وأسلوب التصدير المناسب لكل الأسواق ، وتزامن ذلك أيضا مع دراسة الاتفاقيات البترولية الموقعة مع الشركات العالمية العاملة في مصر وما ترتب عليها من التزامات مالية علي مصر نظير شراء حصة الشريك الأجنبي من الغاز المكتشف بالأراضي المصرية .

في ضوء تلك المعطيات وبعد عمل شاق ودؤوب تمت صياغة استراتيجية متكاملة لصناعة البترول المصرية عرضت علي الرئيس محمد حسني مبارك في يناير ٢٠٠٠ تضمنت :

- دعم الاحتياطيات من البترول والغاز وزيادة إنتاجهما .
- تلبية الطلب المحلي من البترول والغاز والبتروكيماويات
- دعم الصادرات وزيادة دخل مصر من النقد الأجنبي وحصيلة خزانة الدولة
- وضع خطط قومية واضحة قابلة للتنفيذ
- زيادة فرص العمل للشباب وتحسين مهارات العاملين
- دعم التعامل مع العالم المتقدم واستيعاب التكنولوجيا



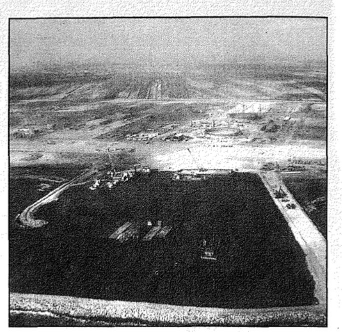
● الرئيس مبارك يعطى إشارة زيادة إنتاجية حقل رشيد لطاقته القصوى وبجواره المهندس سامح فهمى وزير البترول

وإدراكا لأهمية الغاز الطبيعي كمصدر هام من مصادر الطاقة في مصر مع تزايد احتياطياته تم التركيز علي صناعة الغاز الطبيعي باعتباره المحور الرئيسي في استراتيجية وزارة البترول وتم وضع سياسات شاملة لصناعة الغاز تتضمن زيادة احتياطياته والتوسع في استخداماته وتصديره وتصنيعه وإيجاد الآليات الواقعية لمواجهة التحديات والصعاب التي تحول دون تصديره والتي تتمثل أهمها في:

- تحقيق اكتشافات واحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي
- إيجاد أسواق قوية ومضمونة ولها قدرة علي السداد بالنقد الأجنبي في ظل اشتداد حدة المنافسة في الأسواق العالمية وسيطرة عدد محدود من مصدري الغاز علي أسواق التصدير .
- جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لمشروعات التصدير سواء من خلال خطوط الأنابيب أو مسالا والتي تتميز بضخامتها .
- تعديل تسعير الغاز بالاتفاقيات البترولية لتشجيع الاستثمار في مشروعات تصدير الغاز .

وفي ضوء تلك التحديات الضخمة التي واجهتها وزارة البترول من خلال استراتيجية متكاملة كانت الركيزة الأساسية بها وهي دعم القيادة السياسية والحكومة المصرية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاستثماري الذي تنعم به مصر في عهد الزعيم والقائد الرئيس محمد حسني مبارك والذي كان له أكبر الأثر في تفضيل الشركات العالمية للقدوم إلي مصر والاستثمار بها وتفضيل مصر عن مناطق كثيرة بالعالم تمتلك احتمالات بترولية وغازية قوية ولكنها تفتقر إلي الاستقرار والأمان ، وهذا ما أكده العديد من رؤساء شركات البترول العالمية في أكثر من مناسبة في الداخل والخارج .

هذا بالإضافة إلي استثمار وزارة البترول السياسات الحكيمة والعلاقات المتميزة للرئيس محمد حسني مبارك مع قادة وزعماء دول العالم لتدعيم جهود المفاوض المصري والنجاح الذي تحقق في توقيع عقود تصدير الغاز الطبيعي سواء مسالا أو من خلال خطوط الأنابيب .الدعم القوي والتأييد من الرئيس محمد حسني مبارك لقطاع البترول



• الأعمال الإنشائية لمشروع تصدير الغاز الطبيعي مسالا (إدكو)

من منطلق إيمانه الراسخ بأهمية البترول في منظومة قطاعات الدولة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من أجل شعب مصر الأبي وتحسين أحواله كان دافعا ونبراسا للعاملين بقطاع البترول علي بذل أقصي جهد واستثمار هذا الدعم في إنجاز العديد من الاتفاقيات والمشروعات التي كانت بمثابة حلم بعيد المنال صعب تحقيقه فبعد زيارة سيادته إلى أسبانيا في ٢٠٠٠/٥/٢٩ تم بعدها مباشرة توقيع أول عقد لتصدير الغاز إلي إسبانيا ، كما ساهمت علاقاته المتميزة مع الملك عبد الله الثاني ملك الأردن ورؤساء سوريا ولبنان في توقيع اتفاق تصدير الغاز إلي الأردن في إطار خط الغاز العربي .

كما تم توقيع عقد تصدير الغاز إلي فرنسا بعد زيارة سيادته لفرنسا و نتيجة لتميز علاقاته مع الرئيس الفرنسي والتي كانت لها أكبر الأثر في دعم وتقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر وفرنسا .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة دعم وزيادة التعاون المصري العربي في مجالات صناعة البترول والغاز والبتروكيماويات وتمت إقامة العديد من المشروعات الناجحة ذات المردود الاقتصادي المرتفع ، وأصبح أعطاء الأولوية لمشروعات التعاون الاقتصادي المصري العربي توجها عاما في إطار استراتيجية وزارة البترول .

ومن أعظم الأعمال التي نجحت وزارة البترول في تحقيقها في تاريخها هو عملية تعديل بند تسعير الغاز في الاتفاقيات البترولية القائمة والذي أدي إلي تحقيق وفر قيمته ٧٤٠ مليون دولار منذ تطبيق التعديل في يوليو ٢٠٠٠ وحتي نهاية سبتمبر ٢٠٠٣ ويعد ذلك أكبر عملية توفير وترشيد للنقد الأجنبي تمت في تاريخ وزارة البترول .

ولاشك أن تنفيذ الاستراتيجية البترولية كان يتطلب فكرا جديدا وآليات متطورة مرنة وواقعية لتحقيق الاستراتيجية ولذلك تمت إعادة هيكلة قطاع البترول ليتضمن بجانب وزارة البترول ٤ كيانات متخصصة (الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات وشركة جنوب الوادي القابضة للبترول) في مجالات الزيت الخام والغازات والبتروكيماويات ومنطقة جنوب الوادي واستحداث نموذج جديد للاستثمار لمواجهة التحديات التي تواجه الاستثمار في قطاع البترول في ظل المنافسة العالمية الشديدة لجذب الاستثمارات في إطار الفكر الاقتصادي الجديد حيث لم تعد مهمة قطاع البترول قاصرة فقد علي مجرد البحث عن جذب استثمارات أجنبية للبحث عن البترول والغاز وتنمية الحقول المكتشفة بل إن قطاع البترول لديه الآن العديد من المهام والمسئوليات التي يتولي تنفيذها بأسلوب اقتصادي جديد أثمرت عن تحقيق العديد من النتائج الإيجابية .

ومن أهم نتائج الأعمال التي تحققت تصدير الغاز الطبيعي لأول مرة في تاريخ مصر عبر خط الغاز العربي (المرحلة الأولي العريش / طابا / العقبة) في يوليه ٢٠٠٣ ودخول مصر نادي مصدري الغاز الطبيعي علي المستوي العالمي ، بالإضافة إلي البدء في تصدير المنتجات البترولية عالية الجودة والبتروكيماويات

– توصيل الغاز الطبيعي إلي ما يقرب من ١.٩ مليون وحدة سكنية وتغطية وتوفير الغاز الطبيعي لحوالي ٩٢٪ من محطات توليد الكهرباء

– تحقيق اكتشافات كبري للغاز الطبيعي بمنطقة البحر المتوسط بالمياه العميقة وبدء الإنتاج منها لأول مرة في تاريخ مصر في مارس ٢٠٠٣

مشروعات تصدير الغاز الطبيعي المسال :

تم في يوليو ٢٠٠٠ توقيع اتفاقية مع شركة يونيون فينوسا الأسبانية تتضمن إقامة مصنع لإسالة الغاز الطبيعي في دمياط ويعد أكبر مصنع إسالة في العالم وتبلغ طاقته ٧.٥ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي المصري بهدف التصدير إلي أسبانيا وإيطاليا ، ويساهم في المشروع بنسبة ٨٠٪ شركة يونيون فينوسا جاس (الأسبانية الإيطالية) والتي تساهم فيها شركة إيني الإيطالية ، وقطاع البترول بنسبة ٢٠٪ باستثمارات تبلغ حوالي ١.٣ مليار دولار وبلغت نسبة تنفيذ الأعمال ٦٦٪ حتي نهاية سبتمبر ٢٠٠٣ من حجم الأعمال ومن المتوقع بدء التشغيل في نوفمبر ٢٠٠٤ وتقوم شركة براون آند روت الأمريكية بتنفيذ المشروع كمقاول عام بمشاركة شركتي إنبي وبتروجيت الوطنية .

والاتفاقية الثانية تتضمن إنشاء وحدتين لإسالة الغاز تقام في منطقة إدكو علي ساحل البحر المتوسط بطاقة نحو ١٠ مليارات متر مكعب سنويا وباستثمارات تصل إلي ١.٧ مليار دولار لتصدير الغاز المصري المسال إلي فرنسا ودول أوروبا وأمريكا ، حيث سيبدأ التصدير إلي فرنسا من خلال الوحدة الأولي للمشروع في منتصف عام ٢٠٠٥ بإذن الله .

يساهم في المشروع شركة بريتش جاس البريطانية بنسبة ٣٥.٥٪ وشركة بتروناس الماليزية بنسبة ٣٥.٥٪ وجاس دي فرانس بنسبة ٥٪ وقطاع البترول (هيئة البترول والشركة القابضة للغازات الطبيعية) بنسبة ٢٤٪ .

وتقوم بتنفيذ المشروع شركة بكتل العالمية وتشارك في التنفيذ الشركات المصرية " إنبي وبتروجيت وخدمات البترول البحرية وقد تم الانتهاء من تنفيذ نسبة أعمال تصل إلي ٤٠٪ من مجمع الإسالة الأول في نهاية شهر سبتمبر الماضي ومن المخطط أن تبلغ نسبة التنفيذ حوالي ٥٠ ٪ في نهاية العام الحالي .



محمد حسن خميس



محمد حسنى مبارك

اللجنة النقابية للعاملين

شركة مصانع التقدم الصناعى بالزقازيق

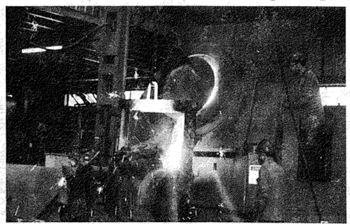
شركة مساهمة مصرية (تأسست عام ١٩٥٢)

تهنئ وتهدى قائد المسيرة

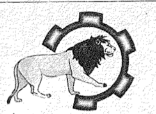
السيد الرئيس **محمد حسنى مبارك**

بمناسبة العيد الثانى والعشرين لتولى فخامته رئاسة الجمهورية
وذكرى انتصارات أكتوبر المجيدة

- تركيب أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية فى صهر الحديد الزهر " الأفران الكهربائية " لتأكيد الالتزام البيئى بالقانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤
- رواد صناعة المحابس المستخدمة فى أعمال المياه والصرف الصحى وجميع شبكات المواسير بأنواعها وملحقاتها طبقا للمواصفات القياسية المصرية والعالمية من الزهر الرمادى والمرن
- تم إدخال فرع انتاج جديد محابس الفراشة بأقطارها المختلفة



ص.ب: ١٤ الزقازيق ت: ٢٣٠٣٨٣٨ برقيا كيوبلا - الزقازيق فاكس ٢٣٤١١٣٨ - ٠٥٥



شركة مصانع نسيج أبو السباع

أبناء إسماعيل حسين إسماعيل

تتقدم الشركة بخالص التهانى إلى

السيد الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية

والى جميع القيادات الشعبية والسياسية

والتنفيذية بالمحافظة

والى أهالى المحلة الكبرى بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

منتجاتنا:

١- جميع أنواع الوبريات والفوط

وبشاكير البحر ذات

البوردرات المزركشة

٢- فوط المائدة والمطبخ

(جاكارد - ودوبى)

جمهورية مصر العربية - المحلة الكبرى - طريق المنصورة ت: ٢٢٢١٩٩٢/٠٤٠/٠٢

- فاكس " : ٢٢٢٩٦٤١/٠٤٠/٠٢



د. فتحى سعد



م. أحمد محمد إبراهيم



شركة طنطا للزيوت والصابون

• الشركة تطبق أحدث منظومة للجودة الشاملة وتعطى أولوية أولى للحفاظ على البيئة لإيمانها بأن الاهتمام بالبيئة هو التزام وطنى ومهنى وحيال ذلك فقد تم الانتهاء من مشروعات البيئة لمعالجة مياه الصرف الصناعى والغازات وكذلك إدخال الغاز الطبيعى واستخدامه كوقود نظيف وحضارى بدلا من المازوت وتكلفة ذلك بلغت ٢١ مليون جنيه.

• الشركة تراعى البعد الاجتماعى للكيان الإنتاجى ، تقوم الشركة بدور بناء فى تثبيت الأسعار وذلك بالبيع نصف الجملة فى معارض الشركة المنتشرة فى منطقة المصانع والبالغ قدرها ١٥ معرضا وعلى التوازى من ذلك تقوم الشركة بعمل برامج ترويحية فى المناسبات المختلفة.

والشركة تتقدم بخالص التهانى

للسيد المحافظ الدكتور

فتحى سعد

والى المحاسب **أحمد إبراهيم** رئيس مجلس الإدارة

والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية

والسياسية بالمحافظة والى جميع أهالى الغربية

ونعاهد الله على المزيد من العمل تحت القيادة

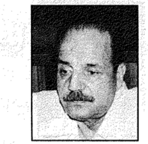
الرشيدة بقيادة السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

الإدارة العامة : طنطا - شارع الشهيد مصطفى أبوزهرة

ت: ٣٢٩٣٠٤٦ - ٣٢٩٣٣٠٠/٠٤٠

فاكس : ٣٢٩٣٨٠٣/٠٤٠ - قطاع التسويق : ٣٢٩٨١٧١


السيد راشد


د. فتحى سعد

اللجنة النقابية للعاملين بشركة مصر إيران للغزل والنسيج


السيد غنيم

تتقدم بأسمى آيات التهانى إلى شعب السويس الكريم وإلى القيادات الشعبية والتنفيذية وإلى اللواء

محمد سيف الدين جلال

محافظ السويس

وإلى المحاسب محمد وجدى الجزار

رئيس مجلس الإدارة

وإلى شعب السويس العظيم

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

رئيس اللجنة
السيد غنيم حسنين

أمين عام اللجنة
عبد السلام عارف محمود

نائب الرئيس
السيد أحمد مكي

أمين الصندوق
طه عوض علي

مساعد أمين العام
وفقى توفيق محمد

مساعد أمين الصندوق
عادل عوض الله هاشم

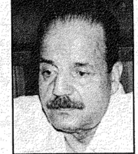
الأعضاء:
سمير محمد الوردانى - محمود زكريا محمد
أحمد عبد المطلب - إبراهيم عبد المنعم أحمد



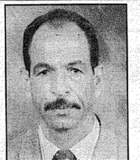
أحمد العماوى



د. فتحى سعد



السيد راشد



م. محمد عبد الحليم

النقابة العامة لعمال الزراعة والرى والثروة المائية مكتب تشغيل عمال الزراعة بالغربية

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد الدكتور **فتحى سعد** محافظ الغربية وإلى شعب الغربية الكريم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

أعاده الله على الأمة الإسلامية بالخير واليمن والبركات وتتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر و **محمد عبد الحليم** رئيس النقابة العامة

رئيس المكتب	نائب الرئيس	أمين الصندوق
عبد الباسط السجاعى	**عبد الحميد أحمد خلف**	**محمد جمال الصيفى**

لجنة الطب البيطرى

نائب الرئيس	الأمين العام	أمين الصندوق
رؤوف الهادى	**أحمد العقدة**	**حنان قمر الدولة**

لجنة الرى

رئيس اللجنة	
طه هيكل	**رمضان جمعة**

لجنة سمنود
رئيس اللجنة
محمد عبدالباسط السجاعى

لجنة السنطة
رئيس اللجنة
السيد إبراهيم مرزوق

لجنة مديرية الزراعة

رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق
كمال عبد الحميد غباشى	**إبراهيم الخليفى**	**عبد المنعم أيوب**

لجنة الإصلاح الزراعى

رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق
مجدى عطية العربى	**طاهر عزام**	**عبد الفتاح علوان - عثمان أحمد عثمان**

لجنة المساحة

رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق
عبد الحميد الجمال	**محمد عبد الجواد**	**سامية صدقى**

لجنة بسيون
رئيس اللجنة
عبد الحميد رميح

محمد جمال الصيفى

أحمد ماهر العقدة

عبدالحميد رميح خلف



عبدالباسط السجاعى



رمضان جمعة



رءووف عبدالهادى



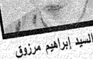
طه هيكل

سامية محمد صدقى

محمد ابراهيم عبدالجواد

عبدالحميد كاشف





السيد إبراهيم مرزوق



محمد عبدالباسط



حنان قمر الدولة

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية التجارة والتموين بمحافظة الغربية

تتقدم اللجنة بالتهنئة إلى السيد الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية

والى السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

محمد نجيب مهنى رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية

والى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة بمناسبة

العيد القومى للمحافظة


أنور عطية


جمال محمد الأسمر

على عبدالفتاح

رئيس اللجنة

أنور عطية راشد

الأمين العام	أمين الصندوق
جمال محمد الأسمر	**على عبد الفتاح الريس**

الشركة المصرية - السعودية لصناعة المعدات الطبية

" ماسكو"

تتقدم بخالص التهنئة الى شعب وعمال محافظة الغربية والى جميع القيادات الشعبية والسياسية بالمحافظة والى السيد الأستاذ

فتحى سعد

محافظ الغربية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

حقن ماسكو المعقمة للاستعمال مرة واحدة

شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس

رائدة صناعة الأسمدة بالشرق الأوسط

إلى مزارعى مصر

تهديك الشركة إنتاجها المتميز الجديد

- سماد أبو طاقية
- نترات النشادر المحبب عالى الجودة

السويس

خمسون عاما من الخبرة

٥,٣٣٪ أزوت

المصنع بأحدث الأساليب الحديثة

ومبروك لباقى عائلة أبو طاقية

- سماد سلفات النوشادر (٢٠,٦٪ أزوت)
- سماد نترات الجير (١١٪ أزوت السائل)
- حامض الكبريتيك عالى التركيز ٩٨٪
- النشادر السائلة عالية الجودة

حامض النيتريك ٥٥٪ تركيز

للإستعلام : مصانع السويس: عتاقة / السويس

تليفون: ٣٦٠٢٧٢(٠٦٢) - ٣٦٠٤٢١(٠٦٢) - ٣٦٠٤٢٧(٠٦٢) فاكس ٣٦٠٠٤٧

مكاتب القاهرة : ٠٢/٢٦٦٣١٤٢ فاكس: ٠٢/٢٦٦٧٣٢٥

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة الغربية

تتقدم اللجنة بخالص التهانى وأجمل الأمنيات إلى السيد الدكتور **فتحى سعد** محافظ الغربية

والى السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

السيد **أحمد عبد الظاهر** رئيس النقابة العامة للخدمات الإدارية

ونعاهد الله على أن نكون جنودا أوفياء لمصرنا الحبيبة تحت قيادة الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس مجلس إدارة اللجنة	الأمين العام
السيد سعد إسماعيل طه	**سيد أحمد معوض أحمد**
أمين الصندوق	نائب الرئيس
كامل ناصف بدر	**محمود السعيد أحمد الدهراوي**
أمين عام مساعد	أمين صندوق مساعد
سعد السيد سالم بهنسي	**محمد بسيونى محمود صالح**

الأعضاء: مصطفى محمد هلال البصري - محمد فوزى محمد طاهر - السيد صالح إبراهيم صالح - أحمد عماد حسن السعال - إبراهيم على أحمد الشرقاوي

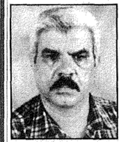


د. فتحى سعد



محمد عنتر

اللجنة النقابية للعاملين ببنك التنمية والائتمان الزراعى بمحافظة الغربية - طنطا - غربية



عبدالحكيم محمد

يسعد مجلس إدارة اللجنة النقابية أن يهنئ السيد الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية وشعب الغربية الكريم وجميع القيادات الشعبية والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة



مصطفى ابراهيم

كما يسعده أن يتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى

وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد

رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

فاروق شحاته العوضى

رئيس النقابة العامة للبنوك

رئيس اللجنة

محمد عنتر إبراهيم نجم

نائبا الرئيس

عبد المنعم نجم الدين عبيد - عبد الحكيم محمد حسين الخرصاوي

الأمين العام
تحسين عبد الرحمن مراد عبد الرحمن

أمين الصندوق
مصطفى إبراهيم إبراهيم غنيم

م.الأمين العام
محمود حسين عبد الرؤوف خلف

م.أمين الصندوق
محمد أمين السيد نعم الدين

الأعضاء: **أحمد عبد الفتاح منصور القرد**

يسرى فهمى محمد سلامة - مجدى محمد مصطفى غيط

عبد الفتاح محمد حسن

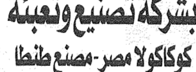


أحمد العماوى



د. فتحى سعد

اللجنة النقابية للعاملين بشركة تصنيع وتعبئة



كوكاكولا مصر - مصنع طنطا



السيد راشد



محمد نجيب مهنى

تتقدم اللجنة بخالص التهنئة إلى

السيد الدكتور

فتحى سعد

محافظ الغربية

وإلى شعب الغربية الكريم

وإلى السادة

أحمد العماوى

وزير القوى العاملة والهجرة

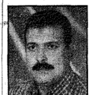
السيد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

محمد نجيب مهنى

رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية

معروف عثمان



كامل كامل حامد



سمير عبدالحميد

رئيس اللجنة

معروف عثمان عبد الله

نائب الرئيس

عبد العزيز محمد عيسي

الأمين العام
كامل كامل حامد

الأمين العام المساعد
ماجد سليم دبور

أمين الصندوق
سمير عبد الحميد أبو حشاد

أمين الصندوق المساعد
سامى عبد الصادق البلتاجي

أعضاء:

أنور محمد شلبي - عبد الله عبد المطلب الشيخ

جمال أبو اليزيد الجمال - على بدوى محمد - محمد السيد الشاذلي



د. فتحى سعد

فاروق محمود حسني

اللجنة النقابية للعاملين بمستشفيات جامعة طنطا



محافظة الغربية



احمد عبدالرحمن الحبشى

يسعد مجلس إدارة اللجنة أن يتقدم بأجمل التهانى
إلى السيد الدكتور **فتحى سعد** محافظ الغربية
والسيد الدكتور **فؤاد هراس** رئيس جامعة طنطا وإلى
شعب وعمال محافظة الغربية بمناسبة
العيد القومي للمحافظة وقرب حلول شهر رمضان المعظم
وفى هذه المناسبة يتقدم بالتهنئة إلى السادة
أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة
السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر
فاروق محمود حسنى عبد الرحمن
رئيس النقابة العامة للتعليم والبحث العلمي
حقق الله آمال مصر على يد ابنها البار السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة وعضو الاتحاد المحلي لعمال الغربية
أحمد عبد الرحمن الحبشى

الأمين العام
أبو المجد أبو المجد محمود

نائبا الرئيس
شعبان إبراهيم شرف - السيد أمين صابر

أمين الصندوق	نائب المرأة
هشام صلاح عمران	**منى السيد الزينى**
أمين عام مساعد	أمين صندوق مساعد
أحمد حسين النقشبندى	**محمد حامد عبد العزيز**

الأعضاء: محمد محمد حسن شاهين - جابر الدسوقى إبراهيم - نجاح السيد عبد العال

اللجنة النقابية للعاملين بإدارة جامعة طنطا

محافظة الغربية

فاروق محمود حسني

تتقدم بأجمل التهانى إلى شعب
محافظة الغربية الكريم
وإلى السيد الدكتور
فتحى سعد محافظ الغربية
بمناسبة
العيد القومي للمحافظة
وقرب حلول شهر رمضان المعظم
كما يسعدها ان تتقدم بخالص
الشكر والتقدير للسيد
الدكتور **فؤاد هراس**
رئيس جامعة طنطا
والسادة:
أحمد أحمد العماوى
وزير القوى العاملة والهجرة
السيد محمد راشد
رئيس الاتحاد العام لعمال مصر
فاروق محمود حسنى عبد الرحمن
رئيس النقابة العامة للتعليم
والبحث العلمي
حقق الله آمال مصر على يد ابنها
البار السيد الرئيس

حسين محمد المنشاوى

أنور محمود السحرتى



محمد شحاتة يوسف

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة	الأمين العام
حسين محمد المنشاوى	**أنور محمود السحرتى**
أمين الصندوق	نائب الرئيس
محمد شحاته يوسف	**خالد عبد الحميد نوار**
أمين عام مساعد	أمين الصندوق المساعد
مسعد محمد حسن	**محمد عبد العال بلتاجي**

الأعضاء: على أحمد العيرقى - إبراهيم جعفر - شمس الدين يوسف
طلعت الغندور - السعيد عبد المنصف عبد ربه

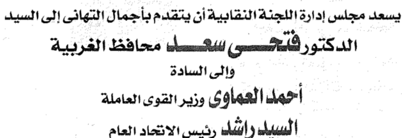




أحمد العماوى - السيد راشد - نصر عبدالحميد - محمد صابر عبدالله

اللجنة النقابية للعاملين بمنطقة بريد الغربية

يسعد مجلس إدارة اللجنة النقابية أن يتقدم بأجمال التهانى إلى السيد



الدكتور فتحى سعد محافظ الغربية

والى السادة

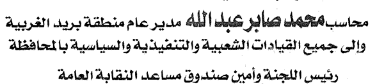
أحمد العماوى وزير القوى العاملة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام

نصر عبد الحميد رئيس النقابة العامة للبريد

محاسب **محمد صابر عبد الله** مدير عام منطقة بريد الغربية

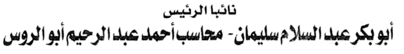
والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بالمحافظة



رئيس اللجنة وأمين صندوق مساعد النقابة العامة

محاسب **سامى إبراهيم بدر**

نائبا الرئيس



أبو بكر عبد السلام سليمان - محاسب أحمد عبد الرحيم أبو الروس

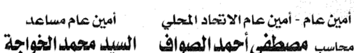


أبو بكر عبد السلام سليمان

محاسب أحمد عبد الرحيم أبو الروس

محاسب مصطفي أحمد الصواف

محاسب سامي إبراهيم بدر



أمين عام - أمين عام الاتحاد المحلي
محاسب **مصطفى أحمد الصواف**

أمين عام مساعد
السيد محمد الخواجة

أمين صندوق
صلاح مصطفى أودية

أمين صندوق مساعد
محمود إسماعيل علام

وكيل اللجنة
محاسب أحمد حامد زيادة



السيد محمد الخواجة

الأعضاء : منير أحمد عطية - محاسب عادل محمد محفوظ - محمد أحمد الرواد



محمد أحمد الرواد



محاسب عادل محمد محفوظ



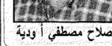
منير أحمد عطية



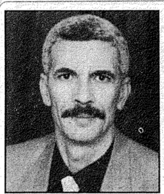
محاسب أحمد حامد زيادة



محمود إسماعيل علام



صلاح مصطفي أ ودية


صبرى الجريدى


الرئيس محمد حسنى مبارك


لواء سيف الدين جلال

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بالسويس

باسم جميع عمال النقل البرى لمحافظة السويس نتقدم بأسمى آيات التهانى إلى
شعب السويس الكريم وإلى القيادات الشعبية والتنفيذية
وإلى اللواء **محمد سيف الدين جلال** محافظ السويس

بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**

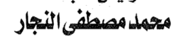
محمد مصطفى النجار

كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة
السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر
صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى
اللواء **عادل سليمان** سكرتير عام المساعد لمحافظة السويس
ورئيس لجنة الإشراف على المواقف
العميد **محمود دراز** مدير عام المواقف بالسويس
العميد **صلاح منسى** مدير إدارة المرور بالسويس


أحمد أحمد الشابورى

رئيس اللجنة


محمد مصطفى النجار

نواب الرئيس
يحيى شاذلى محمود - محمود إسماعيل محمد موسى - حسن صبحى حسن

الأمين العام
أحمد أحمد الشابورى


محمد حمزة محمود

أمين الصندوق
محمد حمزه محمود
وشهرته محمد الغالى

م.الأمين العام
محمد متولى صلاح

م.أمين الصندوق
اسامة أحمد أبوزيد

الأعضاء: حسين أحمد عبد الله - حسين إبراهيم محمد - محمد أحمد محمد - محمود السيد محمد - مدحت أنور أحمد


د. عاطف عبيد

اللجنة النقابية للعاملين بالشئون الصحية بمحافظة البحيرة

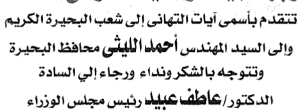

أحمد العماوى

بمناسبة

أعياد ٦ أكتوبر المجيدة والعيد القومى لمحافظة البحيرة

أحمد الليثى

تتقدم بأسمى آيات التهانى إلى شعب البحيرة الكريم



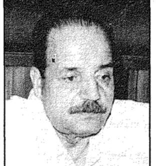
والى السيد المهندس **أحمد الليثى** محافظ البحيرة

وتتوجه بالشكر ونداء ورجاء إلي السادة

الدكتور/ **عاطف عبيد** رئيس مجلس الوزراء

الأستاذ /**أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة

الأستاذ /**السيد راشد** رئيس الاتحاد العام لعمال مصر


السيد راشد

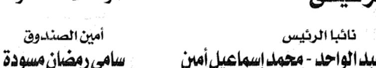
بالشكر للسيد الدكتور /وزير الصحة لاستجابته لمطالب العاملين بالحقل الصحى وبنداء ورجاء بسرعة تمويل القرارات الوزارية الخاصة بالعاملين مثل القرار رقم ١٩٥/ ٩٧ الخاص بالمراقبين الصحيين، والقرار رقم ٢٨٧/ ٩٦ الخاص بالتمريض، والقرار رقم ٤٨٨/ ٩٦ الخاص بالمعامل.

وإذ نرفع هذا الرجاء والنداء نرجو من الله عز وجل تحقيق ذلك بفضل جهودكم العظيمة من أجل أكثر من ثلاثين ألفا من العاملين بالبحيرة تمثلهم اللجنة، يعملون فى أهم وأقدس ميدان للقضاء على المرض والحفاظ على أغلى ثروة تمتلكها مصرنا الحبيبة وهى الثروة البشرية وهذه المطالب تعد أمنية لهم يأملون تحقيقها فى ظل زعامة ابن مصر البار الرئيس



محمد حسنى مبارك


على عامر عيسى



رئيس اللجنة
على عامر عيسى

الأمين العام
محمود سلامة الدسونسى

نائبا الرئيس
محمد عبده عبد الواحد - محمد إسماعيل أمين

أمين الصندوق
سامى رمضان مسودة

الأعضاء: **ياسين عبد السلام عبد الله - مديحة بسيونى أبو شعرة - فهمى غنيم النعناعى - محاسن إبراهيم سليم فوزى خليل الشيخ - أحمد خليفة غزلان - محمد الشرنوبى بسيونى - الحسينى جاد العمروسى - جمال عبد العزيز محيى الدين عبد السلام خضر - سعيد عبد الرؤف الشريف - رمضان حسن محروس - شعبان أبو الخير خير الله محمد أنصارى حسانين الريس - سعد فهمى تكتك - محمد محمد عبد السلام برغش**

النقابة العامة للعاملين بالاتصالات
ولجانها النقابية



في ذكرى هذا اليوم المجيد

نبعث بتحية خالصة

إلى أبطال جيشنا الباسل

الذى رفع رأس كل مصرى

بل رأس كل عربى

وأصبحت أعلامنا خفاقة ترفرف بالعزة والكرامة

رئيس النقابة العامة

فرغلى بكرى أحمد

الأمين العام

عبدالحميد محمد مسلوب

أمين الصندوق

محمود إبراهيم أبو النجا





عيد النصر

النقابة العامة للبريد

نصر عبد الحميد نصر

رئيس النقابة العامة وأعضاء مجلس الإدارة ولجانها النقابية
يسعدهم أن يتقدموا بأسمى آيات التهنئة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس الجمهورية

بمناسبة **عيد ٦ أكتوبر المجيد**

وتغتنم هذه المناسبة لتتقدم بوافر التهنئة

للسيد المهندس الدكتور **أحمد نظيف** وزير الاتصالات والمعلومات

والسيد **أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة

والدكتور **على المصيلحى** رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد

والسيد **السيد راشد** رئيس الاتحاد العام للعمال

أمين الصندوق	الأمين العام
إيهاب بدير	**مجدى حسن عيد**

النقابة العامة لأعمال النقل الجوى
ولجانها النقابية





بكل الفخر والاعتزاز نقف

صفا واحدا خلف القائد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتحية خالصة إلى أبطال جيشنا الباسل ..
الذى رفع رأس كل مصرى بل رأس كل عربى
وأصبحت أعلامنا خفاقة
ترفرف بالعزة والكرامة

رئيس النقابة العامة
شحاتة محمد شحاتة

أمين الصندوق	الأمين العام	نائب أول الرئيس
حامد أدريس	**محمد حسين أبو حسين**	**عواطف عبد العظيم**

النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى

تم بحمد الله إعادة تشكيل مجلس إدارة النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى الدورة النقابية ٢٠٠١/٢٠٠٦ على النحو التالى:

الاسم	الصفة
١- فاروق محمود حسنى عبد الرحمن	رئيس النقابة العامة
٢- جمال يوسف إسماعيل حسن	نائب الرئيس
٣- بدرى عطيه محمود حنفي	نائب الرئيس
٤- أحمد الفرغلى سيد عباس	نائب الرئيس
٥- السيد أبو المجد أحمد حمزه	الأمين العام للنقابة العامة وممثل النقابة العامة بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر
٦- رمضان مصيلحى عبد العزيز	الأمين العام المساعد للنقابة العامة
٧- مصطفى كمال إبراهيم عطيه	أمين الصندوق النقابة العامة وسكرتير العلاقات الخارجية
٨- عبد الفتاح محمد أبو السعود	أمين الصندوق المساعد للنقابة العامة ونائبا للصعيد
٩- صلاح عبد السلام طه خضير	أمين عام صندوق الرعاية الاجتماعية وسكرتير نشئ وشباب العمال
١٠- هشام عبد العزيز حسن رضوان	أمين عام مساعد صندوق الرعاية الاجتماعية
١١- زين العابدين أحمد عدلى	أمين صندوق الرعاية الاجتماعية وسكرتير التثقيف والتدريب
١٢- عدلى خلاف عبد الغنى خلاف	أمين صندوق المساعد للرعاية الاجتماعية
١٣- لؤى عيد عيد عبد الكريم	وكيل النقابة العامة وسكرتير التأمين الصحى - مشرف المصايف
١٤- حسن أحمد عبد الرازق الشويحي	وكيل النقابة العامة وسكرتير الخدمات - مشرف المصايف
١٥- حسين محمد حسين المنشاوي	عضو
١٦- إبراهيم الدسوقى سعد زغلول	عضو
١٧- محمد قناوى محمد العسكري	عضو
١٨- محمد عبد القادر محمد منتصر	عضو
١٩- رشدى محمد محمد المليجي	عضو
٢٠- محمد وطنى عوض إبراهيم	عضو

وبهذه المناسبة يتقدم مجلس إدارة النقابة العامة بتقديم عظيم الشكر والتقدير لكل من:

السيد الأستاذ **أحمد أحمد العماوى** وزير القوى العاملة

والسيد الأستاذ **السيد محمد راشد** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

والسادة أعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

وننتهز هذه المناسبة بتجديد العهد والميثاق والولاء للسيد

رئيس الجمهورية الرئيس

محمد حسنى مبارك

مؤكدين الاستمرار فى العمل وبذل الجهد من أجل عمال التعليم ولمصرنا الغالية

والله من وراء القصد

الأمين العام	رئيس النقابة العامة
السيد أبو المجد حمزة	**فاروق محمود حسنى عبد الرحمن**

النقابة العامة للعاملين بالزراعة
والرى والثروة المائية والحيوانية
ونقاباتها الفرعية ولجانها النقابية

٦ أكتوبر

في ذكرى هذا اليوم المجيد

نبعث بتحية خالصة

إلى أبطال جيشنا الباسل
الذى رفع رأس كل مصرى
بل رأس كل عربى

وأصبحت أعلامنا خفاقة ترفرف بالعزة والكرامة

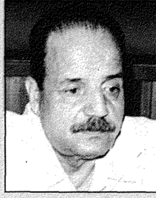
رئيس النقابة العامة

محمد عبد الحليم عبد الحفيظ

الاتحاد المحلى لعمال الغربية


د. فتحى سعد


أحمد العماوى



السيد راشد


السيد الصاوى

يتقدم أعضاء الاتحاد المحلى لعمال الغربية بخالص التهانى

إلى السيد المحافظ الدكتور **فتحى سعد**

السيد **أحمد العماوى** وزير القوى العاملة

السيد **السيد راشد** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

وإلى جميع أعضاء اللجان النقابية بمحافظة الغربية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

ونعاهد الله أن نكون جنودا مخلصين لبلدنا الغالية تحت قيادة الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس الاتحاد المحلي غربية	نائب الرئيس	نائب الرئيس	نائب الرئيس
السيد أحمد الصاوى	**على فرج محمد عبد الخالق**	**محمد حسنى محمود**	**محمد السيد محمد كرم**
الأمين العام	أمين عام مساعد	أمين صندوق	أمين صندوق مساعد
مصطفى أحمد الصواف	**أحمد عبد الرحمن محمد الحبشى**	**محمد محمد الحلو**	**محمد نبيه إبراهيم**

الأعضاء: **سيف أحمد على أحمد سيف - مصطفى محمد هلال - شيخ العرب بركات هيكل - شوقى السيد السيد السلف**
أحمد محمد وحيد الصيفي - عمر مجاهد مجاهد قاسم - محمد عنتر إبراهيم - عبد الله محمد على دياب - كمال عبد الحكيم مصطفى غباشى